

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل للهيئات المحلية في حماية البيئة بين الاتجاهات والجاهزية

أميرة خميس شاكر طه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1443 هـ / 2022 م

الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل للهيئات المحلية في حماية البيئة بين الاتجاهات والجاهزية

إعداد:

أميرة خميس شاكر طه

إشراف: د. زياد صالح قنام

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
التنمية المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد
التنمية المستدامة - جامعة القدس.

القدس - فلسطين

1443 هـ / 2022 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل للهيئات المحلية في حماية البيئة بين الاتجاهات والجاهزية

إعداد: أميرة خميس شاكوطه
الرقم الجامعي: 21912265

المشرف: د. زياد صالح قنام

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 28-05-2022 من قبل لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم أدناه:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. زياد قنام
2. ممتحناً داخلياً: د. مهند قريع
3. ممتحناً خارجياً: د. عبد الرحمن التميمي

القدس - فلسطين

1443 هـ / 2022 م

الإهداء

إلى من منحنا الله إياهم لا لكي يقوموا برعايتنا فقط، بل ليمنحونا القدر الضروري واللازم للحياة من الحب. كان من اللازم أن يحبنا أحد.....حبّ للحبّ ذاته.... كان يجب أن ننام على وسائدنا موقنين أن قلباً ما في مكان ما، لن يتركنا أبداً.....

عائلتي..... وحدثكم أهديكم عملي هذا.

أميرة خميس شاكر طه

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قنمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد.

التوقيع: 

أميرة خميس شاكر طه

التاريخ:  ٢٠١٩/٥/٢٠

شكر وعرّفان

اللهم إن نعمك كثيرة علينا لا نحصيها ولا نحصي ثناءً عليك ولا نقدر وأنت سبحانك كما أثّنت على نفسك وأنت سبحانك غني عن العالمين، تحية طيبة وبعد:

أتقدم بخالص الشكر والعرّفان لكل من أمدني بالعلم والمعرفة في جامعة القدس هذه الصرح العلمي العظيم، وإلى معهد التنمية المستدامة إدارة وأعضاء وهيئة تدريسية.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى الدكتور زياد قنام مشرف هذا الرسالة لما قدمه من نصائح، وتوجيهات، وإرشادات ساهمت في إثراء هذا العمل، فكان خير المعلم والمشرف، ممتة له وافر الصحة والعافية ودوام العطاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر لمحكمي الاستبيان د. محمود سليمان، د. ابراهيم الغروف، أ. وجدي ملحم، أ. يوسف الشيخ، أ. شكري ردايدة لما قدموه ملاحظات ونقد بناء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرّفان إلى أعضاء لجنة مناقشة الرسالة د. عبد الرحمن التميمي و د. مهند قريع.

وإلى جميع من ساهم وقدم التعاون من مبحوثي مديرية الحكم المحلي والهيئات المحلية في محافظة الخليل.

أشكرهم جميعاً وأتمنى من الله أن يرزقهم وافر الصحة والعافية.

أميرة خميس شاكر طه

تعريفات

تعريفات نظرية

- الهيئة المحلية : وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 1997).
- الضبط الإداري : مجموعة من القواعد التي تفرضها السلطة العامة على الأفراد في ممارستهم لحرياتهم ويقصد بها صيانة النظام العام أي تنظيم المجتمع تنظيمًا وقائيًا (العوامر، 2014).
- التشبيك : تعاون في إطار مؤسسي رسمي له هيكلية، يمكن من خلاله تقاسم الموارد وتبادل المعلومات والخبرات بين الأفراد والمؤسسات لتحقيق أهداف مشتركة والارتقاء بالأداء الفردي للمؤسسات بعمل جماعي تراكمي (عابدين، 2008)
- البيئة : المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من ماء وهواء وتربة، وما عليها من منشأة، والتفاعلات القائمة فيما بينها (المجلس التشريعي الفلسطيني، 1999)
- المحافظة : منطقة إدارية وتشمل في فلسطين 16 محافظة حسب التقسيمات الإدارية المعتمدة نهاية 1997 وتضم كل محافظة عدة تجمعات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).
- التشريعات البيئية : هي مجموعة القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم كيفية المحافظة على الثروات الطبيعية وحماية البيئة ومنع التلوث، والعمل على حفظه والسيطرة عليه أيًا كان مصدره بواسطة القواعد القانونية والقرارات الصادرة من الجهات المختصة (باسل ومنصور، 2018).
- محددات السلوك البيئي : مجموعة من العوامل المرتبطة بأخلاقيات المدراء والعوامل الموقفية للمؤسسة والفرص الاقتصادية والمحفزات والبيئة الداعمة والضغطات والتأثيرات التي يمكن أن تؤدي إلى سلوك أكثر إيجابية نحو البيئة (الحمادين، 2021)

تعريفات إجرائية

- الضبط الإداري البيئي : مجموعة من الإجراءات الاحترازية والقيود والضوابط على معاملات وبعض حقوق وحريات الأفراد التي تقوم بها سلطات إدارية مختصة كالهئات

المحلية بما تملكه من وسائل وإمكانات قانونية ومادية وبشرية، بهدف ضبط الأنشطة البيئية من مترتبات الظواهر الطبيعية ومن سلوك بشري، نحو حماية حياة الانسان ونظامها العام ومنع تدهور البيئة ومواردها

الاتجاه : ميل الفرد والاتجاه لممارسة الضبط الإداري بحيث يتجه بسلوكه الإيجابي لممارسة الضبط الإداري مضيفاً عليه قيماً إيجابية.

الجاهزية : امتلاك الهيئات المحلية للأدوات والمقومات في مجالات (العامة التمويل، الكوادر، التجهيزات، المعلومات، الهيكل التنظيمي).

الجدوى التنموية : مجموعة الفوائد والعوائد على الهيئات المحلية في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة تطبيقها الضبط الإداري البيئي.

الجماعات المحلية : مسمى في المغرب الغربي تماثل مع مسمى الهيئات المحلية في فلسطين

مختصرات

SPSS : Statistical Package for the Social Sciences : حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية

ملخص

أجريت هذه الدراسة اعتماداً على المنهج الوصفي، في الفترة الواقعة بين شهري تشرين الثاني 2021 وآذار 2022، بهدف التعرف على واقع تطبيق الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل لحماية البيئة وجاهزية الهيئات المحلية في محافظة الخليل لذلك، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بالاستبيان والمقابلة كأدوات للدراسة، وجاءت العينة صدفية بواقع 127 استبانة من إدارات وموظفي الهيئات المحلية، و3 مقابلات مع رؤساء بلديات.

وجاءت النتائج بشبه إجماع المبحوثين حول دعمهم لتطبيق الضبط الإداري البيئي من قبل هيئاتهم المحلية، أما أهم مدلولات الاتجاه فتتمثلت في مطالبة الجهات الرسمية بالتحفيز ثم الجاهزية للمشاركة في تعميم نماذج النجاحات، تليها الجاهزية للمشاركة في برامج التوعية ذات العلاقة، والاستعداد للمشاركة في أية فعالية تعقد حول الضبط الإداري البيئي. أما أكثر الدوافع تأثيراً فقد تمثلت في الإيمان بضرورة إعطاء الهيئات المحلية دوراً أكثر فعالية في حماية البيئة، تليها منافع التطبيق بكونها احتياجات مهمة للإنسان، ثم نجاح جهود الضبط البيئي يعني تجمعات سكانية متميزة. أما مقومات الاتجاه نحو التطبيق فأكثرها قوة تمثلت في امتلاك الهيئات لكادر متنوع يعمل بروح وطنية، يليها وجود دافعية بدور مجتمعي تميزي أكبر. أما معوقات التطبيق فقد كانت التقسيمات الاسرائيلية الإدارية أكثر المعوقات شدة، تليها العشوائية في العمران وضعف الواقع الاقتصادي الفلسطيني.

أما بالنسبة لجاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي، فقد تبين أنها بحاجة للكثير من العمل للارتقاء بها، وتمثلت أهم مؤشرات الجاهزية العامة بمستوى التعاون بين المؤسسات والهيئات ومستوى انسجام أنشطة البيئة مع الاستراتيجيات الوطنية بالإضافة لتقديم الأطراف (أفراد ومؤسسات) للمصلحة العامة على الخاصة. في حين تتمتع الهيئات بجاهزية أعلى من الناحية المالية إذا تمتعت بالنزاهة في إدارته، وبسداد المجتمع لتكاليف تلقي الخدمات وشفافيتها بالإنفاق البيئي. أما مؤشرات جاهزية كوادرها البشرية فتتمتع بجاهزية أعلى إذا كان الكادر يسعى للتحسين المستمر ولديه إيمان بالقضايا البيئية، ويمتلك المعرفة والخبرة للقيام بالمهام التي يكلف بها. أما مؤشرات الجاهزية من حيث المعدات والتجهيزات فتتمتع بجاهزية أعلى إذا امتلكت أساليب تدفع المجتمع المحلي لدفع ما عليه، وتعاونت الهيئات المحلية فيما بينها في مجال التجهيزات، ووجود تعاون (مؤسسي، مجتمعي) في دعمها بالتجهيزات عند الحاجة. أما مؤشرات جاهزيتها بالهيكل التنظيمي المناسب فتتمتع بجاهزية أعلى إذا كان الهيكل يعكس أن حماية البيئة أولوية للهيئة المحلية يليه بكونه هيكل منفتح على التعاون

مع المحيط ويتيح اتخاذ القرار بمرونة. أما مؤشرات جاهزيتها بالمعلومات والبيانات اللازمة فتتمتع بجاهزية أعلى إذا اعتمدت مصادر موثوقة بجمعها وعددت مصادرها واعتمدت الشفافية في تدفقها.

وأخيراً توصي الدراسة بتحفيز الهيئات المحلية على تبني الضبط الإداري البيئي عبر تقديم الدعم المالي والفني والمعنوي، وتقديم المساعدة للهيئات المحلية، برفع جاهزيتها مالياً، وبالمعدات والتجهيزات والمعلومات وإعداد الكادر المؤهل لإنجاح جهود تطبيق الضبط الإداري البيئي، والعمل على إعداد دليل عمل إرشادي للضبط الإداري البيئي موجه خصوصاً للهيئات المحلية، ودعوة كافة أصحاب العلاقة بالضبط الإداري البيئي للتعاون والعمل التكاملي لإنجاح جهود الهيئات المحلية في تطبيقه ، وتقديم الدعم للأبحاث العلمية الفردية والجماعية في مجالات حماية البيئة عموماً والضبط الإداري البيئي خصوصاً.

Environmental Administrative control as intervention tools in protecting environment from attitudes and readiness perspectives

Prepared by: Amira Khamis Taha

Supervisor: Dr. Ziad Qannam

Abstract

This research implemented a descriptive analytical methodology in the period between November and March, with the purpose of navigating the reality of applying the environmental administrative control as means of intervention for the protection of environment and as well as the level of readiness of local authorities at Hebron governorate to tackle such issue. And therefore, a questionnaire and interviews were utilized as main tools for the study. The population was accidentally sampled with 127 questionnaires collected from employees and administration of local authorities. and data from three interviews conducted with mayors.

Results came with consensus on supporting the application of environmental administrative control by local authorities. As for the most important implications, it was reflected in demanding the official bodies to be motivated. Then comes the readiness to participate in awareness-raising programs as well as to partake in any environmental administrative control-related activities. The most impactful drivers were represented in the belief in the need to give local authorities more efficient roles in protecting the environment. Next comes “the importance of application is essential needs for humans”. Last comes “the success of environment control efforts means distinguished human communities”. As per the requirements towards the application of control, local authorities’ diverse staff with national tendency came as the strongest requirement. Next comes the existence of motivation with a great community role. As for restrictions on the application of control, Israeli administrative divisions came as the strongest one. Next came random urban construction and the weak economy of Palestine. As per the preparedness of local authorities to apply the environmental control, it was shown that extra efforts should be invested to level up. Indications of public readiness were represented in the level of cooperation among institutions and authorities as well as in the level of harmony the environmental activities have with the national strategy. Additionally, it was represented in prioritizing the public interest over the individual one. On the other hand, the said authorities enjoy higher preparedness with regards to financial aspects such as transparency and accountability. As per the indicators of preparedness of those authorities’ staff, it was found that they have greater readiness where the staff seek to continually improve with higher belief in environmental issues. Also, the staff has sufficient knowledge and experience to carry out assigned duties. Equipment and preparations wise, it enjoys a higher readiness for it has means that push the local community to commit to paying due fees. Local authorities cooperated in the process of making preparations besides the organizational-community collaboration in supporting the effort once needed. Administrative structure-wise, preparedness indicators came out high since the structure reflects that environment protection is a priority for local authorities. Next comes the fact that this structure is open for cooperating with the surroundings and allows flexible decision-making. Data and information wise, preparedness indicators came out high since the structure only relies on trusted sources in collecting data with transparency in its flow.

The study recommends to motivate local authorities to adopt the so called environmental administrative control through providing technical, moral, and financial support, and offering aid to such authorities in form of increasing their financial preparedness, and equipping them with tools, preparations, data as well as equipping their staff all to support the effort to apply the environmental administrative control. It also recommends to prepare a guideline for such end, targeting local authorities. Another recommendation is to invite all stakeholders of the said control to cooperate in a participatory manner to support the efforts of local authorities in applying the environment administrative control. Lastly, it recommends to give support for individual and collective scientific research in the fields of environment protection in general and the environmental administrative control in specific.

الفصل الأول

مقدمة وإساسيات الدراسة

1.1 مقدمة

في الآونة الأخيرة أصبحت مشاكل البيئة من أهم المشاكل المطروحة على الساحة الدولية، فموارد البيئة أصبحت مهددة بالنضوب نتيجة الاستغلال الجائر كاستجابة لمتطلبات الزيادة السكانية المطردة، وكذلك تراكم المخلفات إلى الحد الذي ستصبح معه الكرة الأرضية مكب نفايات كبير إذ لم يتمكن الإنسان من السيطرة على هذه المعضلة وحلها، كما أن التطور التكنولوجي وازدياد عدد المصانع واستخدام الآلات صاحبه تلوث بيئي غير مسبوق. وعليه فإن الإنسان هو المسؤول المباشر عن ذلك فتعامله الخاطئ مع البيئة قد عرض محيطه الحيوي وما يحتويه من موارد إلى خطر التدهور الكمي والنوعي.

ونتيجة للتدهور البيئي الذي يهدد حياة البشرية بالفناء، عملت معظم الدول على اتخاذ إجراءات وقائية تنظم نشاطات وحريات الأفراد التي يمكن أن تكون مترتبات ضارة بالبيئة. ويعتبر الضبط الإداري البيئي أبرز تلك الإجراءات المتبعة لتنظيم وتقييد نشاطات وحريات الأفراد عبر سلطات إدارية مختصة من أجل إيجاد حلول ناجحة وسريعة لحفظ النظام العام والبيئي داخل الدولة. وتعتبر الهيئات المحلية أبرز تلك السلطات الإدارية التي كلفت بمهام حماية البيئة وحفظ النظام العام على المستوى المحلي، عبر ما تملكه من إمكانيات مالية وبشرية وصلاحيات خولت لها بمقتضى القانون.

وتتأثر البلديات والمدن الفلسطينية بهذه التحديات كباقي مدن وبلدات العالم، الذي أوجد ضرورة لتدخل الجهات الرسمية لمواجهة التحديات البيئية المحيطة، فعملت على دمج البعد البيئي في خططها

الاستراتيجية، وتفعيل دور المؤسسات اللامركزية على مستوى البلديات والمدن الفلسطينية وتوسيع صلاحياتها القانونية للقيام بإجراءات احترازية وفرض قيود وضوابط على سلوكيات المواطن بهدف حماية نظامه العام ومنع تدهور البيئة وتوفير حياة أفضل له. إلا أن هذه الإجراءات لا زالت متواضعة وبسيطة نتيجة لضعف إمكانيات وقدرات الهيئات المحلية، واختلاف أولويات خططها الاستراتيجية، وتجاهل دورها على المستوى الرسمي في تنفيذ خطط حماية البيئة.

وبمراجعة الأدبيات والدراسات ذات العلاقة بالضبط الإداري البيئي يمكن القول أن هناك ندرة فيها على المستوى المحلي، وما أمكن الوصول إليه كان قد تناول الضبط الإداري من منظور القانون الفلسطيني، أو تطرق لدور الهيئات المحلية في حماية البيئة كجزء من مهامها وصلاحياتها، غير أنه لا يوجد دراسة منشورة تناولت الضبط الإداري البيئي في الهيئات المحلية في فلسطين، وهو ما يعظم بدوره قيمة الدراسة الحالية التي تناولت الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل الهيئات المحلية في حماية البيئة وجاهزيتها لذلك في الواقع الفلسطيني عموماً ومحافظة الخليل وهيئاتها خصوصاً.

ولقد اختيرت الهيئات المحلية في محافظة الخليل لتكون محور هذه الدراسة، كونها الأكبر وتخدم الشريحة الأكبر من سكان الضفة الغربية، كما أن إمكانياتها تعبر الأفضل قياساً بغيرها من المحافظات.

2.1 مشكلة الدراسة

يعتبر قطاع الهيئات المحلية (شبه الحكومي) ثاني أكبر قطاع بعد القطاع الرسمي، ويلعب دوراً في خدمة المواطن من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى، والهيئات المحلية هي صاحبة المعرفة الأعمق بمشاكل واحتياجات المجتمعات المحلية. وقد تنوعت مهامها وأنشطتها بين مهام تقليدية بتقديم خدمات المياه والكهرباء وتعبيد الطرق... الخ، إلى مهام بأبعاد تنموية تركز على الاهتمام بالقضايا البيئية والاقتصادية والمجتمعية، ضمن مساعي الهيئات في تحقيق دور تنموي واجتماعي وثقافي يتصل مباشرة بكل فئات الشعب الفلسطيني في كل تجمع محلي. وبالتالي فنجاح هذه النماذج من الهيئات في القيام بمهامه المختلفة يحتاج قدرات إدارية وفنية مرتفعة، ويستلزم بدوره اتجاهاً إيجابياً مؤسسياً واجتماعياً نحو التطبيق وجاهزية لذلك. والقيام بالضبط الإداري البيئي من قبل الهيئات المحلية بالوجه والشكل الأمثل يحتاج ما سبق ذكره من القدرات والاتجاهات الإيجابية والجاهزية بتميز وبخصوصية. ورغبة في دراسة موضوع بحثي في قمة الأهمية، والبحث عن التميز كباحثة، وخدمة المجتمع بإنجاز عمل بحثي ذا بعد تطبيقي، تمثلت مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على السؤال الآتي:

ما اتجاهات العاملين في الهيئات المحلية في محافظة الخليل نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل لحماية البيئة وما مستوى جاهزية الهيئات لذلك؟

3.1 مبررات الدراسة

جاءت هذه الدراسة انطلاقاً مما هو آت:

- توجه مؤسسات التمويل التنموية العالمية نحو تدعيم الهيئات المحلية الفلسطينية ورفع كفاءات كوادرها البشرية وتعزيز قدراتها على تقديم الخدمات وأداء أدوارها خصوصاً في حماية البيئة، وهو ما أكدته نتائج المقابلات الاستطلاعية مع إدارات بعض من المؤسسات التنموية المحلية كمركز أبحاث الأراضي والإغاثة الزراعية خلال فترة اعداد الدراسة.
- الجدوى التنموية خصوصاً البيئية المتوقعة للتطبيق الفعال للضبط الإداري البيئي من قبل الهيئات المحلية.
- ندرة الدراسات السابقة وخاصة المحلية التي تناولت الضبط الإداري البيئي عموماً ودور تطبيقه في حماية البيئة خصوصاً.
- رغبة الباحثة في إعداد دراسة تخدم مجتمعها المحلي وتكون ذات طابع تطبيقي يمكن الاعتماد عليه في تطوير عمل الهيئات المحلية مستقبلاً.

4.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:

- علمياً: تأتي الدراسة متممة لما سبقها من الدراسات المحلية، التي تناولت دور وسائل الهيئات المحلية في حماية حياة الانسان ومنع تدهور البيئة، وتكاد هذه الدراسة تكون الأولى محلياً في مجال الضبط الإداري البيئي كوسيلة لتدخل الهيئات المحلية في حماية البيئة.
- عملياً: يمكن أن تساعد هذه الدراسة في إعداد نموذج مؤسسي تكاملي لهيئة محلية قادرة على ضبط الأنشطة البيئية من مترتبات الظواهر الطبيعية والبشرية، وبالتالي تحقيق الحماية للإنسان ونظامه العام وحماية البيئة ومواردها من التدهور.
- تسهم هذه الدراسة في زيادة معارف الباحثة في وسائل حماية البيئة عامة والضبط الإداري البيئي خاصة، والذي تطمح إلى متابعة دراستها في مجاله.

5.1 أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة في هدف رئيس ومجموعة من الأهداف الفرعية. الهدف الرئيس كان التعرف على اتجاهات العاملين في الهيئات المحلية في محافظة الخليل نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل لحماية البيئة والتعرف على مستوى جاهزية الهيئات لهذا التطبيق. وأما الأهداف الفرعية فكانت:

- التعرف على اتجاه العاملين في الهيئات المحلية في محافظة الخليل نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي كأداة لحماية البيئة والنظام العام.
- التعرف على وجهة نظر العاملين في الهيئات المحلية حول مستويات جاهزية الهيئات المحلية التي يعملون بها لتطبيق الضبط الإداري البيئي كأداة لحماية البيئة والنظام العام.
- التعرف على تأثير خصائص المبحوثين الديمغرافية والمؤسسية على إجاباتهم.

6.1 أسئلة الدراسة

تمثلت أسئلة الدراسة في سؤال رئيس ومجموعة من الأسئلة الفرعية. السؤال الرئيس كان ما اتجاهات العاملين في الهيئات المحلية في محافظة الخليل نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل لحماية البيئة وما مستوى جاهزية الهيئات لهذا التطبيق. وأما الأسئلة الفرعية فكانت:

- ما اتجاه العاملين في الهيئات المحلية في محافظة الخليل نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي من حيث:

- دوافع الاتجاه.
- مدلولات الاتجاه.
- محفزات ومقومات تطبيق الضبط الإداري البيئي
- معوقات وتحديات تطبيق الضبط الإداري البيئي

- ما مستوى جاهزية الهيئات المحلية لاستخدام أدوات الضبط الإداري البيئي من حيث:

- الجاهزية العامة.

- التمويل.
 - الكوادر البشرية (مهندسين، فنيين، عمال... الخ)
 - التجهيزات ومعدات.
 - الهيكل تنظيمي.
 - المعلومات.
- ما أوجه الفروق في جاهزية الهيئات المحلية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.
 - ما تأثير خصائص المبحوثين الديمغرافية والمؤسسية على إجاباتهم حول:
- اتجاه الهيئات المحلية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.
 - أوجه جاهزية الهيئات المحلية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.

7.1 فرضيات الدراسة

جاءت فرضيات الدراسة في مجموعتين: بحثية وإحصائية. وأما الفرضيات البحثية فكانت:

- يحتل مؤشر مطالبة الجهات الرسمية بتحفيز (مالي وفني وتشريعي) للهيئات المحلية على تطبيق الضبط الإداري البيئي، المركز الأول كمؤشر لمذلولات الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي
- يحتل مؤشر الإيمان بضرورة إعطاء الهيئات المحلية دور أكثر فعالية في حماية البيئة المركز الأول كمؤشر لدوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.
- يمثل مؤشر التوجه المؤسسي (الرسمي والأهلي والخاص) نحو تدعيم دور الهيئات المحلية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي، أقوى محفزات تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي.
- يمثل مؤشر النقص الواضح في موارد الهيئات المحلية، أشد معوقات تطبيق الضبط الإداري البيئي.
- يحتل مؤشر مستوى الدعم بجميع أشكاله الذي تتلقاه الهيئة المحلية، المركز الأول كمؤشر لجاهزية الهيئات المحلية العامة نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.
- يحتل مؤشر سداد المجتمع لتكاليف تلقي الخدمات، المركز الأول لتمييز الهيئة المحلية بالجاهزية في مجال التمويل.

- يحتل مؤشر توفر كادر مؤهل (معرفة، مهارات، خبرات) للقيام بالمهام التي يكلف، المركز الأول كمؤشر لتمييز الهيئة المحلية بالجاهزية في مجال الكوادر البشرية.
 - يحتل مؤشر امتلاك الهيئات المحلية كفايتها (نوع وكم وجودة) من التجهيزات اللازمة لإنجاز أعمالها، المركز الأول كمؤشر لتمييز الهيئة المحلية بالجاهزية في مجال التجهيزات والمعدات.
- ولاختبار تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم جاءت فرضيات الدراسة احصائية كما هو آت:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول اتجاه الهيئات المحلية في الخليل نحو الضبط الإداري البيئي لحماية البيئة من وجهة نظر مدرائها وعاملها تعزى لمتغيرات:

- العمر،
- الجنس،
- المؤهل العلمي،
- التخصص،
- المسمى الوظيفي،
- الهيئة التي يعمل بها،
- سنوات الخبرة في العمل بالهيئة.
- تصنيف الهيئة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي تعزى لمتغيرات:

- المسمى الوظيفي،
- الهيئة التي يعمل بها،
- سنوات الخبرة في العمل بالهيئة.
- تصنيف الهيئة.

8.1 هيكليّة الدراسة

تألّفت الدراسة من خمسة فصول، وجاءت على النحو الآتي:

- الفصل الأول بعنوان مقدم أساسيات الدراسة: وتضمن مقدمة عامة للدراسة، تتبعها مشكلة الدراسة والمبررات والأهمية البحثية، ثم جاءت الأهداف والاسئلة وتبعها الفرضيات وهيكل الدراسة.
- الفصل الثاني بعنوان الإطار النظري والدراسات السابقة: وتضمن تأصيل البحث حول الضبط الإداري البيئي من حيث مفهومه، أنواعه، أغراضه، مجالاته، وسائله، وحدوده، الاتجاه نحو الاستخدام: مفهوم الاتجاه، خصائصه، مفهوم الهيئة المحلية ومهامها، معززات ومحفزات اتجاهها، والمعوقات والتحديات. كما تم التطرق الى جاهزية مؤسسات الحكم المحلي لتطبيق فالضبط الإداري البيئي من حيث توفر متطلبات الجاهزية العامة والخاصة، كما تم تناول الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتعقيب عليها.
- الفصل الثالث بعنوان منهجية الدراسة: وتضمن منهجية الدراسة وإجراءاتها، والأدوات التي تم الاستعانة بها للإجابة على أسئلة الدراسة، والاختبارات التي أجريت على الأدوات لفحص صدقها وثباتها، بالإضافة للمقاييس التي اعتمد عليها لإظهار نتائج البيانات، كم تم تبين حدود الدراسة، ومجتمعها، بالإضافة إلى عينتها والنتائج التي تتعلق بخصائص المبحوثين.
- الفصل الرابع بعنوان نتائج الدراسة ومناقشتها: وتضمن التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان، وفيه عرض للإجابات على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها في ظل مناقشة علمية لتلك النتائج. واختتم الفصل بتلخيص مبوب للنتائج تمهيداً لتوظيفه في اشتقاق الاستنتاجات.
- الفصل الخامس بعنوان الاستنتاجات والتوصيات: وتضمن الاستنتاجات التي بنيت على نتائج هذه الدراسة متبوعة بالتوصيات المستندة على الاستنتاجات.

وفي نهاية الفصول تم إرفاق قائمة بالمصادر والمراجع العلمية التي تم الاستفادة بها في اعداد هذه الدراسة، متبوعة بالملاحق، واختتم الفصل بالفهارس.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة.

1.2 مقدمة

ساهمت ممارسات الانسان الخاطئة في الاستغلال الجائر والتدهور الكبير في حالة البيئة ومواردها، الذي اثر بدوره سلبا على حياة الانسان، فقامت العديد من الحكومات بإعداد الخطط والمبادرات ذات الأبعاد البيئية للتقليل من آثار هذه الممارسات الخاطئة على حياة الانسان والحيوان والنبات ووقايتهم من أضرارها المحتملة مستقبلا، من خلال اتباع عدة وسائل أبرزها الضبط الإداري البيئي، الذي أوكلت مهام تطبيقه للمؤسسات المختصة على مستوى الدولة، والهيئات المحلية على مستوى المدن والمحافظات، كونها الأقرب لحياة المواطن وتتمتع بمجموعة من الصلاحيات المرتبطة بالبيئة مثل حماية الصحة العمومية، والصحة الحيوانية، والصحة النباتية، وحماية الموارد الطبيعية، وحماية جميع الأوساط البيئية.

في هذا الفصل استعرضت الباحثة الإطار النظري والدراسات السابقة، التي حاولت أن تكون شاملة ما أمكن لكل ما يخص محاور الدراسة من حيث: مفهوم الضبط الإداري البيئي، وأنواعه وخصائصه وحدوده وجدواه التنموية، ودور الجماعات المحلية في حماية البيئة، وواقع الضبط الإداري البيئي في الهيئات المحلية في محافظة الخليل من حيث الاتجاه، والمحفزات والمعوقات وبالمقابل تكوين صورة لمدى جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي، ونموذج جاهزية افتراضي يعطي صورة عن المقومات اللازمة لذلك. كما تم استعراض عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع وأجه الفروق والمقارنة بينها وبين الدراسة الحالية والتعقيب على ذلك.

2.2 الإطار النظري: الضبط الإداري البيئي:

فيما يأتي الأسس النظرية ذات العلاقة بالضبط الإداري البيئي من حيث مفهومه، وأنواعه، وخصائصه وأهدافه، وأغراضه وحدوده، ودور الجماعات المحلية في حماية البيئة، والتوجه نحو تطبيقه، وكذلك جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي ومتطلبات ذلك.

1.2.2. الضبط الإداري البيئي - المفاهيم والأسس:

الضبط في اللغة حسب ما ورد في لسان العرب لابن منظور "ضَبَطَ الشيء أي حَفَظَهُ والرجل الضابط أي الحازم (ابن منظور، 1970)، والضبط الإداري كلمة ذات أصل لاتيني (Politia) وهي مأخوذة من اليونانية القديمة ومعناها تسيير أو حُكْم المدينة، وفي القرن الرابع عشر استخدم القانون الفرنسي كلمة (Police)، كمرادف لكلمة الشرطة الإدارية (لباد، 2004).

أما الضبط الإداري البيئي فيعتبر من المصطلحات المركبة والمتداخلة، التي يتوجب علينا تحليل مفرداتها (الضبط الإداري، البيئة، والهيئات المحلية) للوصول لمفهوم واضح لها:

أولاً يمكن تعريف البيئة حسب ما ورد في قانون البيئة الفلسطيني بأنها "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من ماء وهواء وتربة، وما عليها من منشآت، والتفاعلات القائمة فيما بينها (المجلس التشريعي الفلسطيني، 1999). والتشريعات البيئية عرفت بأنها مجموعة القوانين والأنظمة واللوائح التي تُنظم كيفية المحافظة على الثروات الطبيعية وحماية البيئة ومنع التلوث، والعمل على خفضه والسيطرة عليه أياً كان مصدره، بواسطة القواعد القانونية والقرارات الصادرة من الجهات المختصة (باسل ومنصور، 2018). أما الهيئة المحلية فهي وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين، وتعتبر شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تُحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 1997). والضبط الإداري عرف بأنه مجموعة من القواعد التي تفرضها السلطة العامة على الأفراد في ممارستهم لحرياتهم، ويقصد بها صيانة النظام العام أي "تنظيم المجتمع تنظيمًا وقائيًا (ربيع، 2018)، وعرف أيضاً بأنه مجموعة القواعد والاجراءات التي تفرضها السلطة على الأفراد وتنظم بها حرياتهم بقصد حماية النظام العام في المجتمع (لعوامر، 2014). فلسطينياً فليس هناك تعريف واضح للضبط الإداري، إذ لم يتطرق المشرع الفلسطيني لوضع تعريف محدد للضبط الإداري واكتفى فقط بالإشارة إلى أغراضه من حفظ النظام والأمن العام والأرواح في النصوص القانونية، مثل المادة 3 من قانون الشرطة رقم 6 "تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على

النظام والأمن العام، وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها وحماية الأعراض والأرواح والأموال، وتنفيذ ما تفرضه عليها من القوانين واللوائح من تكاليف (العاور، 2013).

ومما سبق يمكن تعريف الضبط الإداري إجرائياً بأنه: مجموعة من الإجراءات التي تفرضها الدولة على الأفراد من أجل الحفاظ على أمن وصحة وسكينة المجتمع.

أما الضبط الإداري البيئي فهو من المفاهيم الحديثة نوعاً ما، والتي كانت نتاج لظهور القانون الإداري البيئي، الذي اعتبر الإدارة صاحبة الاختصاص في مجال الحفاظ على البيئة ضمن إطار قانوني يكفل حماية الحقوق والحريات العامة، مع المحافظة على البيئة ومنع الإخلال بها، وأنه يركز على معيارين (نورة، 2017 ولعوامر وآخرون، 2014):

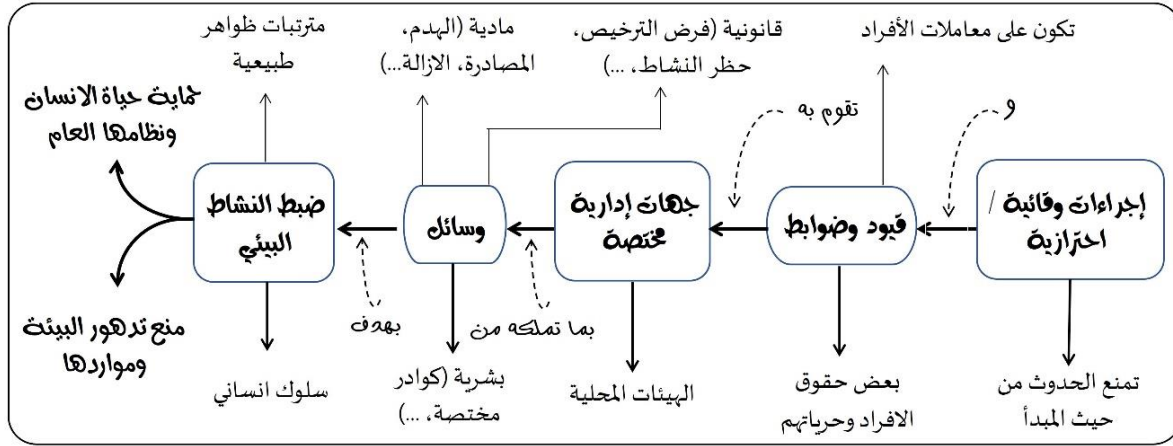
- المعيار المادي: وهي القواعد أو التشريعات التي تفرضها الإدارة على حرية الأفراد في بعض المجالات بهدف حماية وتنظيم النشاط البيئي.
- المعيار العضوي: ويقصد بها مجموع الهيئات والسلطات والأشخاص المنتمين إلى السلطة التنفيذية، سواء المركزية أو اللامركزية، المكلفين بتطبيق التشريعات والأنظمة المقيدة لنشاط الأفراد بهدف حماية البيئة.

بحسب حسني وجغلول (202)، فإن الضبط الإداري البيئي يعتبر ضبطاً إدارياً خاصاً، تقوم به الهيئة المحلية عن طريق إصدار قرارات تنظيمية فردية وقائية تستند على توقع الأخطار قبل وقوعها، بهدف الحفاظ على النظام البيئي العام.

ولقد عرف وهيبة ودعاس (2016) الضبط الإداري البيئي على أنه أحد أوجه النشاط الإداري التي تضطلع به الإدارة العمومية، والتي تختص في فرض قيود وحدود على معاملات الأفراد وعلى بعض من حقوقهم وحرياتهم بغرض حماية النظام العام. وعرفه إبراهيم (2017) بأنه مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الإدارة لمراقبة وتنظيم النشاط البيئي كحماية النظام العام، ومنع أسباب تدهور البيئة، من خلال فرض قيود وضوابط على حقوق وحريات الأفراد.

وبتحليل ما سبق من تعريفات وبلاستفادة مما ورد أعلاه من كلمات مفتاحية يمكن تعريف الضبط الإداري البيئي إجرائياً بأنه: مجموعة من الإجراءات الاحترازية والقيود والضوابط على معاملات وبعض حقوق وحريات الأفراد التي تقوم بها سلطات إدارية مختصة كالهيئات المحلية، بما تملكه من وسائل

وإمكانات قانونية ومادية وبشرية، بهدف ضبط الأنشطة البيئية من مترتبات الظواهر الطبيعية ومن سلوك بشري، نحو حماية حياة الانسان ونظامها العام ومنع تدهور البيئة ومواردها. ملخص للمفردات المفتاحية والتعريف الاجرائي للضبط الإداري البيئي يعرضه الشكل (1.2).



شكل 1.2 مفهوم الضبط الإداري البيئي.

2.2.2. خصائص الضبط الإداري البيئي:

يتميز الضبط الإداري البيئي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن أنواع الضبط الأخرى، والتي يمكن حصرها فيما يأتي (بوضياف، 2007، وفارس واليازيد، 2015):

- **الصفة الوقائية:** تعتبر من أبرز مميزات الضبط الإداري البيئي، كونها تهدف إلى وقاية النظام البيئي العام والمجتمع مسبقاً من مختلف مصادر التهديد المحتملة، بمنع وقوع الاضطرابات ودفع المخاطر باتخاذ الإجراءات الضرورية مسبقاً فالإدارة المحلية مثلاً عندما تقرض تراخيص لممارسة بعض الأنشطة التجارية "كاستغلال المحاجر" يكون ذلك بغرض حماية أمن الأشخاص ووقايتهم من خطر قد يلحق به، ووقاية من التلوث الهوائي الناتج عن الغبار والأتربة، الذي يمكن سلطات الضبط الإداري من التدخل ووقاية المجتمع والبيئة من الأخطار التي قد تحدث.
- **الصفة الانفرادية:** كونه إجراء أو قرار تباشره السلطة بمفردها، بهدف الحفاظ على البيئة والأفراد والنظام العام، مثل حظر الهيئة المحلية ممارسة نشاط يضر بالبيئة.
- **الصفة التقديرية:** أي أن للإدارة سلطة تقديرية في ممارسة الإجراءات الضبطية، فعندما تقدر أن عملاً ما سينتج عنه خطر يتعين عليها التدخل قبل وقوعه، لحفظ وحماية النظام العام،

مثل التحفظ على المعدات المحدثّة للضجيج، وذلك لمكافحة التلوث السمعي بسبب تجاوزه الحد المسموح.

- صفة الضرورة الاجتماعية: لا يمكن أن يوجد مجتمع منظم بدون ضبط بالحد القانوني المسموح بممارسته، وبالتالي حماية النظام العام في المجتمع وحفظ السلامة الاجتماعية من الأخطار التي تهددهما.
- الصفة السياسية: باعتباره مظهر من مظاهر سيادة الدولة، وتسعين به السلطة كوسيلة لفرض هيمنتها الهادفة لحماية النظام العام.
- الصفة الإدارية: أي انه يمارس بواسطة سلطات إدارية بمقتضى القانون سواء كانت سلطات مركزية أو لامركزية.

3.2.2. أنواع الضبط الإداري البيئي:

بحسب لباد وآخرون (2004)، يقسم الضبط الإداري البيئي إلى نوعين، هما:

- الضبط الإداري البيئي العام: وهي الإجراءات والتدابير المتخذة من السلطات أو الهيئات الإدارية في شتى المجالات للحفاظ على النظام العام في الدولة بعناصره الثلاثة من صحة عامة وسكن وأمن، من الاضطرابات والأخطار سواء بمنع وقوعها أو وقفها أو منع تفاقمها عند وقوعها. ويرتبط بشكل عام بحماية البيئة بكافة عناصرها عبر الوقاية من المخاطر والمشاكل التي تؤدي إلى استنزافها وتدهورها، واتخاذ ما يلزم من الوسائل للحفاظ عليها وعلى مواردها الطبيعية وتنميتها. وتُمارس بصورة عامة تجاه كل نشاط وكل ميدان تستطيع أن تتدخل في تنظيمه. ويمارسه على المستوى الوطني رئيس الدولة أو رئيس الوزراء، وعلى المستوى المحلي الهيئات المحلية ورؤساء المجالس والبلديات، ويكون في حدود الصلاحيات التي يمنحها القانون بصفة عامة لسلطات الضبط الإداري.
- الضبط الإداري البيئي الخاص: ويمثل مجموع السلطات التي منحها القانون للإدارة بقصد تقييد نشاطات الأفراد في مجال محدد ومعين، بهدف حماية البيئة من الأخطار التي تهدد سلامتها واستدامتها. ومن اسمه يظهر خصوصية يتميز بها، فهو أضيق حدوداً من نطاق الضبط الإداري العام لتقييده بمكان أو نشاط أو أغراض معينة، إلا أن ذلك لا يعني محدودية تأثيره في المجالات التي يتولاها، بل أن الاتجاه التشريعي في بعض الدول يتجه إلى استبعاد نظام الضبط الإداري العام وانفراد هيئات الضبط الإداري الخاص بتنظيم نشاطات، وذلك من حيث النشاط أو الهيئة التي تمارسه أو الأفراد المعنيين به، أو استهدافه لمصالح مختلفة عن

مصالح النظام العام. فمثلا الجماعات المحلية هي من تقوم به كهيئة إدارية، وبالتالي يُصنف الضبط الإداري البيئي المحلي ضمن الضبط الإداري البيئي الخاص، إضافة لكونه يختص بصورة موضوعية بتنظيم نشاطات خاصة متعلقة بالبيئة مثل الضبط الخاص بالمنشآت الخطرة، والضبط الخاص بالبناء والتعمير، والمحميات الطبيعية وغيرها. وبذلك فهو يسعى لغرض مختلف عن الأغراض العامة للضبط الإداري. كما أنه قد اعتبر ضبطاً إدارياً خاصاً كونه مقيد بتشريعات خاصة تمنح الجهات المختصة بالضبط سلطة أكبر من سلطة الضبط الإداري العام، وغالباً ما يعاقب على مخالفة نصوص الضبط الإداري الخاص بعقوبات أكثر شدة من تلك التي يضعها المشرع للضبط الإداري العام. كما أنه يقتصر على إقليم، معين ومثال على ذلك الرقابة على المحلات والمؤسسات الخطرة التي قد تشكل خطراً على الصحة العامة، فالأصل أنها تخضع لسلطات الضبط الإداري العام لكونها تهدد الصحة العامة، لكن عهد المشرع بالرقابة على هذه المحلات أو المؤسسات إلى هيئة إدارية معينة ومحددة وفي هذه الحالة يكون الضبط الإداري خاصاً.

يتضح مما سبق أن الضبط الإداري البيئي العام والخاص لهما نفس الخصائص الوقائية والانفرادية والتقديرية ويختلفان عن بعضهما البعض في المهام الموكلة، ونطاق تنفيذها، والجهات المسؤولة عنها، لكن يمكن استخدام سلطات الضبط الخاص لتحقيق أهداف الضبط العام والعكس صحيح.

4.2.2. أغراض الضبط الإداري البيئي:

تعددت أغراض الضبط الإداري البيئي وأهدافه ما بين تقليدية وحديثة، وبشكل عام يمكن حصرها فيما هو ات (طرشي، 2014، لباد وآخرون، 2004):

- أغراض تقليدية تتمثل في الحفاظ على النظام البيئي، ويتفرع منها:

○ حماية الأمن البيئي العام: وتعني تحقيق الأمن والنظام في القرى والأحياء والتجمعات السكنية مما يحفظ حياة الانسان والبيئة من كل خطر قد يكونون عرضة له سواء مصدره طبيعياً (فيضانات، حرائق الغابات، سيول، تراكمات الثلوج، سقوط الأشجار، وغيرها)، أو كان مصدره الإنسان (إلقاء النفايات، كيماويات ومواد خطرة، تدمير ممتلكات الآخرين، أزمات السير، ضعف بنية الشوارع، وغيرها)، أم كان مصدره الحيوان (هروب حيوان كالكلاب الضالة)، أم كان مصدره الأشياء (كانهيار المنازل على المارة، عدم توفر الشروط

الصحية في المباني). ويجدر الإشارة بأن القانون الفلسطيني قد أعطى هيئات الضبط الإداري سلطة الحفاظ على الأمن العام من خلال المادة (84) من القانون الأساسي الفلسطيني (العاور، 2013).

- حماية الصحة البيئية العامة: اتخاذ التدابير الوقائية للحفاظ على الصحة البيئية (صحة الإنسان والكائنات الحية) من انتشار الأمراض المعدية عبر المحافظة على: نظافة الأغذية، وإنشاء المسالخ، وصلاحية المياه العذبة، وجمع النفايات ونقلها وإتلافها، وتحسين شبكات المجاري والصرف الصحي، ونظافة المراحيض العامة، والقضاء على الحشرات والفئران، وإنشاء المقابر، ومراقبة الفنادق، وتنظيم أسواق الحيوانات وغيرها).
- حماية السكنية البيئية العامة: وهي الحفاظ على الهدوء والسكون في الأماكن والطرق والشوارع العامة على مستوى السكان، وضبط مصادر تلوث الهواء بالغازات الضارة، وإنشاء الحدائق والمناظر الطبيعية، ومنع الإزعاج البيئي. والازعاج البيئي بحسب قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لعام 1999، هو ما ينشأ من ضيق أو ضرر مادي أو معنوي من الضجيج أو الضوضاء أو الاهتزازات أو الروائح الناتجة عن نشاطات الإنسان وتؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية وممتلكاته. على الجانب الآخر يجدر الإشارة إلى أن قانون العقوبات الفلسطيني رقم (20) نص على ضرورة الحفاظ على السكنية العامة ومنع أي جهة أو فرد من إزعاج الآخرين (العاور، 2013).

● أغراض حديثة، وتتمثل فيما هو آت:

- النظام العام الخلقي (الآداب العامة): وهي الإجراءات والتدابير التي تمنع المساس بالأخلاق المجتمعية العامة. وتكون حماية البيئة عبر حماية الآداب العامة من خلال منع الأعمال المنافية للآداب العامة وقد تضر بالبيئة مثل رمي النفايات على الأرض هو عمل غير أخلاقي ويسبب التلوث للبيئة. ويجدر الإشارة أن المشرع الفلسطيني قد أضاف هذا الغرض لأغراض الضبط السابقة وأجاز لسلطات الضبط التدخل لحفظ النظام العام الأدبي والخلقي (العاور، 2013).
- النظام المتعلق بجمال المدن ورونقها: إضفاء الشكل الجمالي على الشوارع والممرات عبر تشجيرها، وتسوية المباني العشوائية، ومنع ترخيص المحلات التجارية في بعض الشوارع للحفاظ على الشكل الجمالي للمدن، وترميم الأماكن الأثرية، وتنظيم لوحات الدعاية والإعلان وغيرها. يجدر الإشارة أن المشرع الفلسطيني قد اهتم بجمال المدن والرونق من

خلال المادة (15) من قانون الهيئات المحلية لسنة 1997، حيث نصت على تخطيط المدن وإنارة الشوارع وتجميلها وتشجيرها (المجلس التشريعي الفلسطيني، 1997).

5.2.2. مجالات الضبط الإداري البيئي:

ساهم تطور التكنولوجيا وتوسع الأعمال الاقتصادية والصناعية بتعدد صور التعدي على البيئة، الذي أدى بدوره لتعدد مجالات الضبط الإداري البيئي الساعية لتقييد نشاطات الأفراد والمؤسسات والحد من تأثيراتها السلبية على البيئة، وفيما يلي أبرزها (الحلو، 1994 ولعوامر وآخرون، 2014):

- الضبط الإداري البيئي الخاص بالمنشآت الخطرة: وهي منشآت صناعية أو تجارية تسبب مخاطر أو مضايقات للأمن والصحة العامة (كالانفجارات والحرائق وغيرها)، مما أوجد ضرورة لوضعها تحت رقابة ضبط خاص للتقليل والوقاية من مخاطرها، ويكون عبر إلغاء ترخيص أي منشأة أو وقف نشاطها مؤقتاً إذا قُدر أن بقاء نشاطها يسبب أضرار بيئية لا يمكن السيطرة عليها.
- الضبط الإداري البيئي الخاص بالبناء والتعمير: يؤثر مجال البناء والتعمير بطريقة كبيرة على البيئة، كونه يمسها بطريقة مباشرة مما يعني سهولة تلوثها بمخلفات البناء. وهو ما استدعى خضوعها لرقابة خاصة بهدف منع مخاطرها، وبالتالي يمكن لهيئات الضبط الإداري المختصة اقتراح إلغاء ترخيص أي منشأة أو وقف نشاطها مؤقتاً إذا قدرت أن نشاطها يسبب ضرراً يصعب السيطرة عليه، وإقرار رخص التعمير والبناء والهدم وعملية إزالة النفايات ونسب البناء في المساحات الخضراء.
- الضبط الإداري البيئي الخاص بالمحميات الطبيعية: تعتبر المحميات الطبيعية البرية كانت أو البحرية بما تحويه من تنوع بيولوجي وكائنات نباتية أو حيوانية أو مناظر طبيعية ذات قيمة سياحية أثرية أو علمية، لها حماية قانونية خاصة بها، استدعت قيام الإدارة بحظر القيام بأعمال من شأنها المساس بها، مثل منع صيد أو قتل أو نقل أو إيذاء أو إزعاج الكائنات البرية والبحرية، كذلك منع تلويث تربة أو مياه أو هواء المنطقة المحمية بأي صورة من الصور، بالإضافة إلى حظر إتلاف النباتات أو نقلها بطريقة عشوائية أو الإضرار بها مع وجود صلاحيات منع منح تراخيص في مناطق المحميات الطبيعية.
- الضبط الإداري الخاص بالطرق العامة: والغرض منه حفظ النظام العام بالطرق العامة، ويتوسع ليشمل حماية البيئة والمحافظة على سلامة الطرق وصيانتها وجمالها حسب عدة تشريعات مقررّة لسلطة الضبط الإداري الخاص بها مثل تشريعات البلدية والمرور وغيرها.

6.2.2. وسائل وآليات الضبط الإداري البيئي:

يستخدم الضبط الإداري البيئي مجموعة من الوسائل والآليات الوقائية القبلية والبعدية، التي تساهم في حماية البيئة من الأنشطة التي قد تضر بها. ويمكن تقسيم الوسائل التي تتخذها الإدارة للقيام بالنشاط الإداري البيئي الموكل إلى ثلاثة وسائل رئيسية، هي (بعلي، 2002، الظفيري، 2020، والفاضلي 2015، وآخرون):

- الوسائل القانونية أو لوائح الضبط: وهي مجموعة من القرارات التنظيمية التي تصدرها السلطة المركزية أو اللامركزية داخل الدولة للحفاظ على الصحة العامة وسلامة البيئة ومن أبرزها:

- أسلوب الحظر: عبر منع القيام بنشاط معين نتيجة خطورته وضرره على البيئة ومواردها، ويقسم إلى قسمين:

- ✓ حظر مطلق: يمنع فيه كلياً من ممارسة أنشطة معينة أو تقديم تراخيص لها، نتيجة الضرر الكبير التي تنتجها على البيئة مثل: حظر تفريغ المياه الملوثة في الينابيع وعيون الماء.

- ✓ حظر نسبي: يسمح فيه بممارسة النشاط بعد أخذ تراخيص من الهيئات المسؤولة مثل إقامة مشاريع الصناعات الكيماوية.

- نظام الترخيص: من أهم وسائل الضبط الإداري البيئي الوقائية المقيدة لنشاطات الأفراد، عبر إعطاء إذن بممارسة نشاط معين أو منع إعطاءه إذا تسبب نشاطه ضرراً للبيئة ونظامها. ويشمل الترخيص رخص البناء، ورخص الصرف الصحي وغيرها. أما الترخيص في الهيئات المحلية في فلسطين فتختلف إجراءات منحه من هيئة إلى أخرى، فمثلاً الهيئات الصغيرة تمنح الرخص فيها من قبل لجنة التخطيط الإقليمية لعدم توفر الإمكانيات المادية والفنية، بالإضافة لكون الهيئات المحلية في فلسطين تعاني من عدم التزام المواطنين بأحكام التراخيص وإجراءاته لعدة أسباب منها: ان الهيئات المحلية لا تقوم بالتفتيش على تلك المخالفات، والقيمة المنخفضة لغرامة المخالفة جعلت المواطن يخالف ويعتمد على دفع الغرامة، كما أن القانون لم يعطي الهيئات المحلية صلاحيات لأي عقوبات صارمة حيث ينحصر تعامل البلدية مع المخالفات في فرض رسوم على المخالفة أو وقف البناء أو سحب الترخيص. ويجدر الإشارة بأن محكمة العدل الفلسطينية قد قضت

بأن أي ترخيص يتم إعطائه يمكن إعادة سحبه أو تعديله متى اقتضت المصلحة العامة (العاور، 2013). إضافة إلى أن التهاون في المتابعة من قبل الهيئات جعل المواطنين يستمرون بالمخالفة بدون أي رادع، إضافة لاستخدام المواطنين الوسطة والرشوة للاستمرار في بنائهم المخالف، الذي يتطلب بدوره زيادة حزم الهيئات المحلية فيما يتعلق بمراقبة ومتابعة التراخيص وزيادة الحكومة لصلاحيات الهيئات (هيئة مكافحة الفساد، 2015).

- نظام الإلزام والترغيب: تصرف إيجابي تحدث فيه السلطة الأفراد على القيام بنشاط معين لتكريس الحماية والحفاظ على البيئة، ويشمل الحوافز والتسهيلات الجمركية والجوائز المقدمة من الدولة لقاء الالتزام بالقيام بسلوكيات صديقة للبيئة.
- نظام التقارير: من أساليب الرقابة البعدية في مجال حماية البيئة، ويفرض فيه على الأشخاص تقديم تقارير دورية للسلطة حول نشاطاتهم في المنشأة خاصة إذا كانت خطرة على البيئة، ولكن كان الأجدر بالقانون جعل السلطة هي من تصدر التقارير بدلاً من صاحب المنشأة كونه قد يصدر تقريراً عكس النشاط الذي يقوم به.

- الوسائل المادية: تستخدم فيها الإدارة القوة الإجبارية لتنفيذها، ويجوز فيها لجوء الإدارة إلى القضاء في حالة امتناع المخاطب بالقرار عن تنفيذه، ومن أشكاله مصادرة وسائل الإنتاج أو الأغذية الفاسدة، وإزالة مصادر التلوث والإزعاج، ولو كانت في نطاق الاملاك الخاصة أو إزالة مبنى آيل للسقوط حرصاً على السلامة العامة. وتجدر الإشارة بأن القانون الفلسطيني لسنة 1966 أجاز للسلطات التنظيمية إصدار الأمر بالهدم لأي إنشاءات تشكل خطراً على سلامة المجتمع (العاور، 2013).

- الوسائل البشرية: هي الموارد البشرية التي تستعين بها السلطة لتطبيق الضبط الإداري البيئي، وهي متعددة ومتنوعة طبقاً للمجالات والميادين التي لها علاقة بحماية البيئة، فعلى مستوى الهيئات المحلية يتكون العنصر البشري من رئيس البلدية وموظفي الهيئات المحلية، ويمكن الاستعانة ببعض الشرطة في حالات التعدي على البيئة والتي يستلزم فيها تدخل الأمن. فمثلاً في الهيئات المحلية في فلسطين يتم الاستعانة بالشرطة في حالات السيطرة على الكلاب المسعورة (طوقان، 2001).

7.2.2. حدود سلطات الضبط الإداري البيئي:

تقيّد سلطات الضبط الإداري البيئي مجموعة من الحدود التي تهدف لحفظ حقوق وحريات الأفراد في الظروف العادية والاستثنائية داخل الدولة، أهمها (نورة، 2017 والصديق 2020، وآخرون):

- حدود في الظروف العادية: تتقيد سلطات الضبط الإداري البيئي في الظروف العادية بمبدأ المشروعية من ناحية ورقابة القضاء من الناحية الأخرى:

- مبدأ المشروعية: أي خضوع السلطة بهيئاتها وإداراتها لأحكام القانون فيما تصدره من قرارات ضبطية، أي حسب ما شرعه القانون من صلاحيات ومهام للسلطة في ممارستها للضبط الإداري البيئي داخل الدولة، وبذلك يجب أن تقيد نشاطات وحريات الأفراد إذا كانت تشكل خطراً وضراً على النظام البيئي العام بحدود ما شرعه القانون.
- هناك رقابة قضائية على استخدام سلطات الضبط الإداري البيئي لوسائلها الضبطية في عدة نواحي منها: الرقابة على أسباب الضبط بمعنى وجود أسباب جدية تهدد النظام البيئي العام تستدعي استخدامها وليس أسباب وهمية قد تضر بنشاطات وحريات الأفراد، كما أن هناك رقابة على نفس الأساليب والوسائل الضبطية التي قد تستخدمها السلطة من حيث مشروعيتها وملائمتها لأسباب التدخل.

- حدود في الظروف الاستثنائية: نقصد بها الظروف المتوقعة وغير المتوقعة كالكوارث الطبيعية، والحروب، وانتشار الأوبئة وغيرها. التي قد تسبب أضراراً كبيرة للنظام البيئي العام من صحة وسكينة وأمن. وتتطلب هذه الحالات استخدام سلطات أوسع للضبط البيئي لمواجهةها، والتي تستلزم أحياناً لجوء السلطة إلى البرلمان أو المجلس التشريعي لاستصدار قانون خاص يمكنها من مواجهة هذه الظروف الصعبة، مثل قانون الطوارئ الذي تم إقراره في العديد من الدول للوقاية من وباء كورونا.

8.2.2. علاقة الضبط الإداري البيئي بالتنمية:

مع التطور والتقدم التكنولوجي الهائل استنزفت عملية التنمية الاقتصادية الموارد البيئية، مما أدى بدوره لإيجاد نوع من اختلال التوازن بين البيئة والتنمية، الذي استدعى بدوره وسيلة تنظم ذلك. ويعتبر الضبط الإداري البيئي من أهم الوسائل التي يتم من خلالها إيجاد التوازن بين التنمية والبيئة عبر القيام بإجراءات وقائية لحماية البيئة من جهة، والقيام بإجراءات مقيدة لسلوكيات البشر وأثر الظواهر الطبيعية الضارة من جهة أخرى والذي قد يجعل تلك الإجراءات مقيدة لعملية التنمية او منظمة لها. توضيح ذلك فيما هو آتٍ (عبد المالك، 2019، ورضا 2014، وآخرون):

- الضبط الإداري البيئي كمقيد لعملية التنمية: اعتبر البعض أن الضبط الإداري البيئي مقيد

لعملية التنمية، كونه يستخدم بعض الآليات كالتراخيص والتصاريح والحظر والإلزام ودراسة الأثر وغيرها، التي يراها البعض أنها قد تكون مقيدة للمشاريع التنموية وقد تطول إجراءاتها وتعطل عجلة النمو الاقتصادي، والتقدم الذي يجعل الضبط الإداري البيئي سلبى في عملية التنمية.

- الضبط الإداري البيئي كداعم لعملية التنمية: ينظر إلى الضبط الإداري البيئي كمنظم لعملية التنمية، كونه قد وازن بين أنشطة التنمية وحماية البيئة، فالتراخيص المتعلقة بالأنشطة الصناعية تجعل المؤسسات تحترم البيئة بشكل أكبر، حتى عملية الحظر لم تكن بصورة حذر مطلق إنما حظر نسبي للنشاط وفق قوانين وضوابط تحددها القوانين والأنظمة، كما أن غالبية المشاريع التنموية أصبحت قائمة على قياس الأثر البيئي للمشاريع التنموية حيث تتم فيه مراعاة الظروف البيئة للمشاريع حتى لا تنتج عنها أضرار بالبيئة أو مواردها. وبذلك فإجراءات الضبط الإداري البيئي بالصورة الأرجح لمنظمة للعملية التنموية ودافعه وداعمة لها وجزء منها وليست مقيدة لها.

9.2.2. هيئات الضبط الإداري البيئي:

تنقسم الهيئات الإدارية المسؤولة عن تطبيق الضبط الإداري البيئي في الدول عموماً إلى قسمين (طوقان، 2001 والعاور، 2013 وفارس واليازيد، 2015):

- الهيئات المركزية: في دول المغرب العربي تضم وزارات وهيئات مثل وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة والتنمية العمرانية والوكالة الوطنية لحفظ البيئة والعمران، والوكالة الوطنية للنفايات، ووزارة الزراعة والصناعة والثقافة. وتعتبر هذه المسؤولة عن القطاع البيئي وكل شؤونه بما في ذلك الضبط البيئي، وهي المسؤولة عن إجراء الرقابة على المديرية البيئية. ومن أبرز مهام الهيئات المركزية في مجال حماية البيئة: وضع التدابير الخاصة بحماية البيئة من التلوث وتدهور البيئة والاضرار بالصحة العامة، وإعداد النصوص المتعلقة بتهيئة الاقليم وحماية البيئة واقتراحها، ورصد حالة البيئة ومراقبتها، ووضع الاستراتيجيات الخاصة بمسائل البيئة وتنفيذها مع القطاعات المعنية وغيرها. أما على المستوى الفلسطيني فتضم الهيئات المركزية للضبط الإداري كل من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ورئيس الوزراء، ومجلس الوزراء، وقوات الأمن والشرطة والأمن الوقائي وغيرها. وتتحصر مهامها في حماية المجتمع، وخدمة الشعب، أو الحفاظ على القانون، والسهر على حفظ الأمن والسلامة والآداب العامة.

- الهيئات اللامركزية: وتمثلها في دول المغرب العربي الجماعات المحلية في المدن وتضم الولاية، المفتشية البيئية والبلدية. أما على المستوى الفلسطيني فتضم الهيئات المركزية للضبط الهيئات المحلية والمحافظات التي يمكن تعريفها بأنها وحدة جغرافية إدارية ويبلغ عددها 16 محافظة ولكل منها رئيس يسمى محافظ، وتشمل صلاحياتها الإشراف على قيام الوزارات والأجهزة المعنية بفتح الطرق بين المدن والقرى وتعبيد الطرق كما تشمل توفير المياه للقرى والمدن بالتعاون مع الهيئات المحلية. أما الهيئات المحلية فسيتم توضيحها تفصيلاً فيما هو آتٍ، ومن أبرز مهام الهيئات اللامركزية في مجال حماية البيئة: توفير المياه الصالحة للشرب، وصرف المياه المستعملة ومعالجتها، وجمع النفايات ونقلها ومراقبتها وإزالتها، ومكافحة نواقل الأمراض، وصيانة الطرقات، ومكافحة التلوث وغيرها.

3.2 الإطار النظري: الهيئات المحلية والضبط الإداري البيئي:

منذ نهاية القرن الماضي كان هناك توجهاً عالمياً نحو إصلاح هيئات الحكم والإدارة، عبر تبني أنماط حكم لامركزية تساهم في تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتحقيق الإصلاح الإداري والهيكلية لمؤسسات الحكم. فظهرت هيئات مستقلة عن السلطة المركزية على صورة هيئات محلية لعبت دوراً أساسياً في عملية التنمية السياسية والاقتصادية داخل المدن وتطويرها وتعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المحلي لإنجاح ذلك، وبذلك تحقيق أقصى منفعة تنموية داخل المجتمع المحلي (طوقان، 2001).

ويمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها نظام يستند على توزيع السلطات الوظيفية الإدارية بالدولة بين الحكومة وإدارات مستقلة على أساس إقليم جغرافي معين مع وجود رقابة عليها لضمان وحدة الدولة السياسية والإدارية والوطنية (لكحل، 2019)، أو هي مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي تهدف إلى إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج لتحقيق التنمية المستدامة بمشاركة المجتمعات المحلية. ويتضح من ذلك أن الإدارة المحلية هي الركيزة الأساسية في تنمية الأقاليم والمحافظات عليها. أما في فلسطين فيمكن تعريف الهيئة بأنها وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 1997).

ويعتبر قطاع الحكم المحلي في فلسطين ثاني أكبر قطاع بعد القطاع الحكومي ويتكون من (بلديات، ومجالس قروية، ومجالس خدمات مشتركة) بالإضافة إلى وزارة الحكم المحلي بما فيها المديريات على مستوى المحافظات، وكذلك اتحاد الهيئات المحلية وصندوق تطوير وإقراض البلديات، و تعود نشأته

إلى زمن العثمانيين عام 1877م، مع صدور قانون البلديات العثماني الساعي إلى زيادة سلطات الحكومة العثمانية في المدن الفلسطينية، فأعطى بدوره البلديات صلاحيات تقتصر على الجوانب الخدمانية مثل مراقبة الأسواق والإشراف على المدن، واستمر العمل بها حتى انتهاء الانتداب البريطاني عام 1948، في عام 1955 كان قانون البلديات المتبع هو الأردني والذي امتاز بكونه شديد المركزية مع تقييده بقوانين تمكنه من حل البلدية قبل إتمامها دورتها الانتخابية. فاقترنت صلاحيات الهيئات على المهام التنفيذية الخدمانية، في عام 1967م وتحت الاحتلال الاسرائيلي كانت الهيئات المحلية تعاني من التضييق الشديد والرقابة الصارمة التي أضعفت دور البلديات التنظيمي والتطويري. في عام 1994 شهد قدوم السلطة الفلسطينية تأسيس العديد من الهيئات المحلية لإشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية، إلا ان هذا القطاع قد عانى من انتكاسات متتالية قيدت دوره المحلي، مما دفع الحكومة لإعداد برامج بعنوان الإصلاح والتنمية بهدف تعزيز دورها التنموي ودعم الشراكة بينها وبين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني (وزارة الحكم المحلي، 2016).

1.3.2. أقسام الهيئات المحلية في فلسطين:

يُقسم القانون الهيئات المحلية في فلسطين إلى بلديات، ومجالس قروية (المجالس المشتركة للمياه، المجالس المشتركة للنفايات)، مجالس محلية، لجان التطوير والإصلاح، والتوضيح لأبرزها فيما هو آت:

- البلديات: مؤسسات مستقلة مالياً وإدارياً وتتبع لوزارة الحكم المحلي من حيث الرقابة والتفتيش وتعمل من خلال أنظمة وقوانين مقررّة من الوزارة (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 1997).
- المجالس القروية: وهي نوع من الحكم المحلي المُستخدم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في المناطق الفلسطينية التي يتراوح عدد سكانها ما بين 800 إلى 3000، وتتلقى تمويلها من عدد محدود من الشركاء ومن السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعاني من عدم الكفاءة في تقديم الخدمات وافتقارها للقدر الكافي من الخدمات الفنية، كما أنها تعمل من دون موظفين دائمين لعدم مقدرتها على تحمل أعبائهم المالية (البنك الدولي، 2015).

2.3.2. معايير تقسيم الهيئات المحلية:

قسّمت الهيئات المحلية في فلسطين (جدول 1.2) بناءً على عدة معايير كالاتي (مركز الاحصاء الفلسطيني، 2015)

- التقسيم على أساس عدد السكان: فكل تجمع سكاني زاد عن (5000) نسمة تم اعتماده كبلديات أو مجالس محلية لأسباب مختلفة مثل حساسية الموقع.
- الاعتراف بكافة التجمعات بحدود 4000 نسمة فما فوق كمجالس محلية في محافظة القدس بديلاً لمسمى بلدية، كما اعتمدت مجالس محلية في أريحا.
- التجمعات السكانية فما فوق 1000 نسمة تعتبر مجالس قروية، ودون ذلك في الغالب لجان مشاريع موزعة على مناطق السلطة الفلسطينية.

جدول 1.2: الهيئات المحلية في مناطق السلطة الوطنية (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2015)

المجموع	نوع الهيئة المحلية				المحافظة
	مخيم	مجلس محلي	مجلس قروي	مجلس بلدي	
407	27	10	242	128	فلسطين
374	19	10	242	103	الضفة الغربية
49	1	0	35	13	جنين
12	1	0	8	3	طوباس
22	2	0	8	12	طولكرم
56	3	0	44	9	نابلس
22	0	0	17	5	قلقيلية
18	0	0	9	9	سلفيت
71	4	0	47	20	رام الله والبيرة
10	2	0	6	2	أريحا والاغوار
30	1	10	18	1	القدس
37	3	0	24	10	بيت لحم
47	2	0	26	19	الخليل
33	8	0	0	25	قطاع غزة
5	1	0	0	4	شمال غزة
5	1	0	0	4	غزة
11	4	0	0	7	دير البلح
8	1	0	0	7	خانيونس
4	1	0	0	3	رفح

من الجدول (1.2)، يظهر أن مجموع الهيئات المحلية في مناطق السلطة الوطنية هو 407 هيئات، أما في محافظة الخليل فيبلغ عددها 47 هيئة محلية.

3.3.2. تصنيف الهيئات المحلية:

يتم تصنيف الهيئات المحلية بناءً على تصنيفين الإداري (اعبيدو، 2018 وإسماعيل، 2005) وتصنيف صندوق إقراض البلديات (صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية، 2022) وفيما يأتي توضح كل منها:

- التصنيف الإداري: وتصنف الهيئات المحلية فيه على أربع فئات (أ، ب، ج، د) على أساس (اعبيدو، 2018 وإسماعيل، 2005):

- فئة (أ): وتشمل مراكز المحافظات.
- فئة (ب): وتشمل البلديات التي يزيد عدد سكانها عن 15 ألف نسمة والتي كانت قائمة قبل قيام السلطة.
- فئة (ج): والتي يبلغ عدد سكانها من 5000-15000 نسمة وأنشأت بعد قيام السلطة.
- فئة (د): التي يبلغ عدد سكانها دون 5 آلاف نسمة. وتشمل عادة المجالس القروية.
- لجان المشاريع وهي تجمعات صغيرة جداً.

مع الإشارة أن هذا التصنيف لا ينعكس على الخدمات المقدمة للبلديات، كما أنه لم يراعي مستوى الكفاءة في تقديم الخدمات بحسب الخبرة، فمن المؤكد أن الخبرة الموجودة لدى البلديات (أ) والتي كانت موجودة قبل السلطة أعلى منها في البلديات (ج) والتي أقيمت بعد قيام السلطة، كما لا يطبق هذا التقسيم إلا في مجال رواتب رؤساء البلديات، كما أنه قد ولد نزاعاً على الصلاحيات بين الوزارة والبلديات.

- تصنيف صندوق إقراض البلديات (وهي مؤسسة فلسطينية ذات استقلال مالي وإداري تم انشاؤه في 2005 من قبل الحكومة الفلسطينية لدعم وتطوير وإصلاح الهيئات المحلية): تصنف الهيئات المحلية وفق هذا التصنيف من A⁺ حتى C على أساس المعايير الآتية (صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية، 2022):

- أداء الهيئة المحلية: ويشكل 50% من معيار التصنيف، ويعتمد على المؤشرات الآتية:
 - حالة الطرق، ومساحة الأماكن الخضراء والملاعب، وخدمة النفايات الصلبة، ومستوى خدمة المياه، وتوفر مقر للبلدية.

- عدد سكان الهيئة المحلية: وتشكل 20% من معيار التصنيف.
- مقدار الحاجة للتمويل: وتشكل 30% من معيار التصنيف.

تم اعتماد هذا التصنيف في تصنيفات الهيئات المحلية الخاصة بالدراسة كونه يعطي وزن للبعد البيئي داخل الهيئات المحلية.

4.3.2. مهام وصلاحيات الهيئات المحلية في مجال حماية البيئة:

حدد قانون رقم (1) لسنة 1997 الخاص بالهيئات المحلية الفلسطينية الوظائف والصلاحيات البيئية التي تقدمها في النطاق الجغرافي لعملها (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 1997):

- المحور الاول: حماية الأمن البيئي العام ويتمثل في:
 - المباني ورخص البناء: مراقبة الأبنية وهدمها وترميمها وتغيير اشكالها واعطاء رخص لإجراء ذلك، وتحديد موقع البناية وشكلها ومساحتها، وضمان توافر الشروط الصحية فيها.
 - إجراء الاحتياطات للسيول والفيضانات والكوارث الطبيعية ومنع الحرائق ومراقبة الوقود والمواد المشتعلة واثاث المنكوبين.
 - هدم الأبنية التي يخشى خطر سقوطها أو المضرّة أو التي تنبعث منها روائح كريهة مؤذية، وذلك بعد إنذار صاحبها أو شاغلها أو المسؤول عنها.
 - مراقبة الكلاب والدواب وتنظيم أسواقها، وحظر بيعها خارج الأسواق، وتنظيم اقتناء الكلاب وترخيصها، والوقاية من أخطارها، والتخلص من المضرّة منها.

● المحور الثاني: حماية الصحة البيئية العامة، ويتمثل في:

- المياه: تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب، أو لأية استعمالات أخرى، وتعيين مواصفات لوازمها كالععدادات وتنظيم توزيعها وأسعارها، ومنع تلوث الينابيع والأقنية والآبار.
- مياه الصرف الصحي: إنشاء المجاري والمراحيض العامة وإدارتها ومراقبتها.
- النظافة: جمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل كالمحلات العامة، ونقلها وإتلافها وتنظيم ذلك.

○ حماية الصحة العامة والرقابة عليها: عبر اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للمحافظة عليها، ومنع نقشي الأوبئة بين الناس، ومراقبة المساكن وتصريف نفاياتهم ومكافحة الفئران والجردان، وإنشاء المسالخ وتنظيمها وفحص الحيوانات والدواجن المعدة للذبح لمنع إصابتها بالأمراض ومراقبة ذبحها وتصريف بقاياها.

● المحور الثالث: الحفاظ جمال المدن ورونقها ويتمثل في:

- المحلات العامة: تنظيم ومراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي والملاعب، وتحديد مواعيد فتحها ورسوم بيع تذاكرها.
- الباعة المتجولون والبسطات: مراقبة وتنظيم الباعة المتجولين والحمالين والبسطات والمظلات.
- مراقبة لوحات الإعلانات وتنظيمها.
- مراقبة الفنادق والنزل العمومية وتنظيمها.
- تنظيم الأسواق العامة وإنشائها وتعيين أنواع البضائع التي تباع في كل منها.
- تنظيم الحرف والصناعات وتعيين أماكن خاصة لكل صنف منها، ومراقبة المحلات والأعمال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة.

● المحور الرابع: حماية السكنية البيئية وتتمثل في:

- المنتزهات: إنشاء المساحات والحدائق والمنتزهات والحمامات ومحلات السياحة ومراقبة تنظيمها.
- المؤسسات الثقافية والرياضية: إنشاء المتاحف والمكتبات العامة والمدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية ومراقبتها بمساعدة الجهات المختصة.

5.3.2. محفزات تطبيق الضبط الإداري البيئي في الهيئات المحلية:

تتنوع المحفزات والمعززات التي تتوفر لدى الهيئات المحلية والتي يمكن عبرها تطبيق الضبط الإداري البيئي كما هو آت (وزارة الحكم المحلي، 2016 ووزارة الحكم المحلي، 2021 وصندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية، 2022 وسلطة جودة البيئة، 2017):

- تتنوع مصادر تمويل الهيئات المحلية: ما بين الموازنة، والتحويلات المالية، وإيرادات الضرائب والرسوم، وإيرادات المشاريع الاستثمارية، والتبرعات المحلية والدولية، والجهات المانحة. كما تتعدد آليات التمويل ما بين وزارة المالية والصناديق العربية والإسلامية، وصندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية، الذي يتيح بدوره إن أحسن استغلال التمويل إمكانية توجه الهيئات لوضع مشاريع ذات بعد بيئي في موازنات خططها التنموية.
- توجهات الهيئات المحلية الاستراتيجية نحو حماية البيئة: حيث نفذت الهيئات المحلية العديد من المشاريع ذات الأولوية التنموية، مثل شبكات توزيع المياه، وأنظمة الصرف الصحي، وإدارة ودمج التخلص من النفايات مثل مشروع تحسين مكب زهرة الفنجان.
- التوجه المؤسسي الإيجابي: إذ تشجيع سلطة البيئة الفلسطينية على انتهاج سياسات تحمي البيئة من التلوث والتصحر والتغير المناخي، وتعزيز السلوك البيئي الإيجابي.
- توافق الأبعاد البيئية للضبط الإداري البيئي مع السياسة البيئية المقترحة للهيئات: والتي تنص على تطوير وتحسين نظم إدارة النفايات والصرف الصحي وتنظيم استعمالات الأراضي ودمج المعايير البيئية في مشاريع التخطيط العمراني.
- توجه صندوق الإقراض نحو تدعيم دور الهيئات المحلية ومستوى تقديمها للخدمات: عبر تقييم المشاريع والأنشطة البيئية من ضمن مؤشرات أداء الهيئات.
- توجه الجهات المانحة لدعم وتمويل الهيئات المحلية لتطبيق الأنشطة والمشاريع ذات البعد البيئي.
- وجود العديد من المشاريع الإقليمية والدولية التي تستهدف قطاع البيئة والتي يمكن للهيئات المحلية التعاون معها، وإنجاح تطبيق أنشطتها ومشاريعها البيئية مثل برنامج أفق 2020، وبرنامج سويتش ميد، وسياسة الجوار الأوروبية.
- تنوع الكوادر الموجودة في الهيئات المحلية ما بين مهندسين وفنيين وإداريين والتي يمكن استغلالها بتدريبهم بالشكل السليم على تطبيق الضبط الإداري البيئي.

6.3.2. معوقات وتحديات تطبيق الضبط الإداري في الهيئات المحلية:

تعاني الهيئات المحلية في فلسطين من معوقات حالت دون أداء مهامها بشكل عام، وتعيق تطبيق الضبط الإداري البيئي بشكل خاص، وأهمها (الجرباوي، 1992 وعبد العاطي، 2005، واسماعيل، 2005، ووزارة الحكم المحلي، 2016):

- معوقات احتلالية تتمثل في الاحتلال الاسرائيلي والذي أثر على الهيئات المحلية كما يأتي:

- تقسيم المناطق إلى (أ، ب، ج): يعتبر من أهم المعوقات أمام إنجاز الهيئات المحلية لمهامها بصورة صحيحة وفاعلة، فمع نشره الحواجز العسكرية وسيطرته على الموارد الفلسطينية الطبيعية من أرض ومياه، يعمل باستمرار على تعطيل أعمال الهيئات المحلية وتدمير ما حققته من إنجازات خاصة في مناطق ج، مما تسبب في عدم قدرة العديد من الهيئات على الحفاظ على مستوى خدماتها للسكان.
- النقص في الخدمات في المناطق (ج) نتيجة منع الاحتلال الهيئات من إنجاز العديد من مخططاتها الهيكلية، مثل منع بناء مراكز الخدمات، ومنع إنشاء مكبات النفايات ومحطات تنقية المياه العادمة.
- الديون المترتبة على الهيئات المحلية لصالح شركة الكهرباء الاسرائيلية الذي زاد الأعباء المالية على الهيئات.
- محدودية ولاية سكان مناطق (ج) لقطاع الحكم المحلي الفلسطيني الذي يعيق التزامها بتسديد مستحقاتها من الخدمات أو التعاون ولو معنوياً مع الهيئات. يجدر الإشارة بأن بلدية الظاهرية في محافظة الخليل من أبرز الهيئات المحلية التي تتعرض للمضايقات والتهديد كونها تقع في المنطقة (ج) من المحافظة، كما أن بلدية الخليل تعاني من مضايقات اسرائيلية عند قيامها بتقديم خدمات لتلك المناطق.

● معوقات مالية تتمثل في نقص الموارد المالية اللازمة للهيئات المحلية لتنفيذ مشاريعها لعدة أسباب:

- الديون المترتبة على الهيئات لصالح الحكومة، وعدم تحويل الكثير من أموال الضرائب (المحروقات، ورسوم الطرق، والتراخيص، والمخالفات) من الحكومة للهيئات، كما أن النسب المخصصة للهيئات من هذه الضرائب محدودة.
- تردي الوضع الاقتصادي العام: أدى إلى عزوف شريحة كبيرة من المواطنين عن تسديد التزاماتهم نحو الهيئات المحلية، الذي حال دون تقديمها للخدمات بالشكل والجودة المطلوبة.
- تراجع التمويل الأجنبي لعدة أسباب منها سياسية، الذي أثر بدوره على تطوير البنية التحتية وإنجاز الهيئات المحلية للعديد من المشاريع الذي أدى إلى زيادة العبء المالي عليها.

● معوقات مجتمعية تتمثل في:

- ضعف روح المبادرة والمشاركة المجتمعية والفهم الخاطئ لبعض المواطنين لدور الهيئات المحلية والنظر إليها كهيئات سلطوية عليها تقديم الخدمات بدون أي مقابل، مما أعاق بدوره المساهمة الفاعلة في الأنشطة والنفقات التي تقدمها البلديات.
- نقص الوعي والفهم المجتمعي الكافي لمفهوم الحكم المحلي ودوره وأهميته.

● معوقات قانونية وتعتبر من أبرز معوقات عمل الهيئات المحلية وتتمثل في:

- تناقض المبادئ العامة للامركزية المحلية التي نص عليها القانون الأساسي مع الإطار القانوني للحكم المحلي إذ أن الإطار القانوني للحكم المحلي قائم على علاقة تحكمية بين الوزارة والهيئات المحلية ولم يمنح الهيئات ما يتطلبه نموذج الحكم المحلي من استقلالية سياسية وإدارية عن السلطة المركزية.
- أن الصلاحيات التي أعطاهها القانون للهيئات صلاحيات محدودة مقتصرة على التنفيذ، ولم يعطها صلاحيات إصدار القوانين في الأمور البيئية إنما فقط صلاحيات إبداء الرأي.
- لم يراعي القانون التصنيفات المختلفة للهيئات المحلية، فمطلوب من أكبر هيئة وأصغر هيئة القيام بنفس الوظائف، فبلديات كالخليل ونابلس بإمكانياتها وخبراتها تستطيع القيام بتلك الوظائف بصورة أفضل من البلديات الأصغر، مما يزيد الفجوة بين مستويات وتصنيفات الهيئات المحلية.
- أعطى القانون وزارة الحكم المحلي صلاحيات واسعة في الإشراف والرقابة على الهيئات المحلية، فهي من تقوم بتعيين لجان الهيئات المحلية وتلعب دوراً مهماً في تنظيمها ولديها صلاحيات إلغائها، كما أن ذلك يختلف من هيئة لأخرى فنلاحظ أن البلديات الكبرى تتجاوز في حدودها وصلاحياتها ما حدده القانون المحلي وتمارس نشاطها بعيداً عنه، بالمقابل الهيئات الصغيرة تخضع للقانون وتمارس نشاطاتها تحت رقابة وزارة الحكم المحلي، وبذلك هناك حاجة لإعادة تعريف المهام وطرق القيام بها بين الطرفين.
- لم يراعي قانون رقم 1 لسنة 1996 و 1997 الواقع الفلسطيني، كما أنه لم يعط للهيئات المحلية أي دور في صياغة الخطط التنموية ولا في تنفيذها، وبذلك لا تتضمن اختصاصات يمكن لها تنمية المجتمع المحلي.
- إهمال القانون وضع السياسات والأنظمة التي تنظم عمل الهيئات مثل نظام موظفي الهيئات المحلية وإدارة الموارد البشرية والأنظمة المالية والمشتريات.
- يجمع القانون اختصاصات الهيئات المحلية بكافة فئاتها (أ، ب، ج، د) بالإضافة للمجالس القروية ولجان المشاريع بقانون واحد دون أن يحدد اختصاصات كل فئة،

- أعطى القانون صلاحيات واسعة لوزير الحكم المحلي، فجعل منه المرجعية الكبرى والنهائية لكثير من القضايا التي تتعلق بتشكيل وسير عمل الهيئات المحلية وحتى اتخاذ قرار بتصنيفها.
- اشترط القانون تفرغ رئيس الهيئة المحلية على أن يصرف له بدل راتب من صندوق الهيئة المحلية الذي يشكل بدوره عبء ومشكلة لدى المجالس القروية التي لا زالت تفتقر لموازنة خاصة بها.
- غيب القانون أهمية المواطن ولم يذكره إطلاقاً ولم يطرح أي تصور لعلاقة المواطن بالهيئة المحلية سوى انتخابها وكمكلف بتسديد مستحقاته على الخدمات التي يتلقاها دون تحفيز على المساءلة والمشاركة والمحاسبة.

● معيقات إدارية ومؤسسية تتمثل في:

- تداخل وتضارب وازدواجية أدوار بعض المؤسسات ومهامها وصلاحياتها: مما أثر سلباً على التخصصية في العمل وأضعف التنسيق بين الوزارات والهيئات المحلية.
- الأنظمة الموروثة التي اعتمدت عليها الهيئات المحلية لتنظيم عملها وتقيداً فيها: فمنذ قدوم السلطة لم تقم أي هيئة محلية بوضع نظام خاص لها ينظم عملها وإنما اعتمدت على الأنظمة التي أصدرتها وزارة الحكم المحلي، مثل نظام المسالخ ونظام مواقف المركبات ونظام مجالس الخدمات المشتركة ونظام اللافتات والإعلانات ونظام المجاري وغيرها.
- تداخل الصلاحيات بين وزارة الحكم المحلي والمحافظ والهيئات المحلية.

4.2 الإطار النظري: الاتجاه والجاهزية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

فيما يأتي تتناول الدراسة الأسس النظرية ذات العلاقة بمفهوم الاتجاه والجاهزية:

1.4.2. مفهوم الاتجاه ومكوناته وخصائصه:

يمكن تعريف الاتجاه بأنه: استعداد وجداني مكتسب، ثابت نسبياً، يميل فيه الفرد إلى موضوعات معينة فيجعله يقبل بها أو يفضلها، أو يرحب بها ويحبها، أو يميل به عنها فيجعله يعرض عنها أو يرفضها أو يكرهها (صديق، 2012). وعليه يمكن تعريف اتجاه الهيئات المحلية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي بأنه ميل الفرد والاتجاه لممارسة الضبط الإداري البيئي بحيث يتجه بسلوكه الإيجابي لممارسة

الضبط الإداري البيئي مضيئاً عليه قيماً إيجابية. وتتشأ اتجاهات الفرد من خبراته السابقة وطبيعته المجتمعية والبيئية والظروف التي يمر بها، وللاتجاهات ثلاث مكونات رئيسية وهي كالاتي (صديق، 2012):

- المكون العاطفي (الانفعالي): ويعود إلى مشاعر الشخص ورغباته حول قضية اجتماعية ما، أو قيمة معينة، أو موضوع ما إما بأقباله عليه أو بالنفور منه.
- المكون المعرفي: مقدار ما يعلمه الفرد عن موضوع الاتجاه، فكلما كانت معرفته بالموضوع أكثر كلما كان اتجاهه أكثر إيجابية.
- المكون السلوكي: ويتمثل في استجابة الفرد اتجاه موضوع الاتجاه بطريقة ما قد تكون سلبية أو إيجابية.

وتتميز الاتجاهات بعدة خصائص يمكن تلخيصها في الشكل (2.2):



شكل 2.2 خصائص الاتجاهات (صديق، 2012):

2.4.2. جاهزية الهيئات المحلية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

يعتبر مفهوم الجاهزية من المفاهيم الواسعة والعامة، فمن حيث اللغة تعرف الجاهزية بأنها: حالة الاستعداد التام لشيء ما، في حين اصطلاحاً تعرف الجاهزية التنظيمية مثلاً بأنها: إدراك المديرين

وتقييم الدرجة التي يعتقدون أن منظماتهم لديها الوعي والموارد والالتزام والحوكمة لتحقيق أهدافهم (الموسوي، 2019). في حين عرفت أبو ظاهر (2010) الجاهزية المؤسسية إجرائياً بأنها امتلاك المؤسسات للأدوات والمقومات في مجالات (الإيمان، الإرادة، الوعي، التحفيز، التشريع).

يلاحظ التقاء المفهومين في نقاط يمكن اعتبارها متطلبات الجاهزية المؤسسية وهي الإرادة، الوعي، التشريع، الموارد. ومنه يمكن تعريف جاهزية الهيئات المحلية تطبيق الضبط الإداري البيئي بأنها: امتلاك الهيئات المحلية للأدوات والمقومات في مجالات (التمويل والتشريع والكوادر والتشبيك والمعلومات والتجهيزات) بما يكفل نجاحها في تطبيق الضبط الإداري البيئي، وعليه يمكن تقسيم متطلبات جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي إلى نوعين:

1.2.4.2. متطلبات معنوية:

تتضمن المتطلبات المعنوية لجاهزية الهيئات المحلية للضبط الإدارية البيئي ما يأتي: قيم وثقافة وأخلاقيات. تعتبر القيم والأخلاقيات والثقافة من المتطلبات المعنوية للجاهزية كونها تعد من أهم محددات السلوك البيئي في المؤسسات، حيث تلعب أخلاق المديرين دوراً هاماً في توجيه المؤسسة نحو سلوك بيئي يتماشى مع أخلاقهم وقيمهم. إما يكون سلوك إصلاحي تتحكم فيه المقاييس الاقتصادية، أو راديكالي يركز على المبادئ والاعتبارات البيئية لحماية الطبيعة. كما يؤثر عمر المؤسسة على موقفها فالمؤسسات الأحدث تكون أكثر قدرة على انتهاج السلوك البيئي، كما يلعب حجم المؤسسة دوراً بارزاً في تحديد موقفها بيئياً، حيث تواجه المؤسسات الكبرى عوائق أقل في انتهاجها للسلوك البيئي من المؤسسات الصغيرة نتيجة لخبرتها وقوتها المادية. كذلك تلعب التوجهات الاستراتيجية دوراً في انتهاجها سلوكاً بيئياً إيجابياً، فمثلاً يزداد اهتمام الهيئات المحلية بالمشاريع والأنشطة البيئية مع ازدياد توجه التخطيط الاستراتيجي نحوها. ويمكن تلخيص ذلك في شكل (العزامة، 2021).

- القوانين وتشريعات: يعتبر القانون من المتطلبات المعنوية الهامة للجاهزية، حيث تلعب التشريعات والقوانين الداعمة والمحفزة لحماية البيئة والمقدمة لصلاحيات للهيئات المحلية دوراً داعماً ومعززاً لجاهزية الهيئات المحلية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي أو تقييدها، فيلاحظ أن قانون الهيئات المحلية الخاص بالبيئة جاء مقيداً لصلاحيات الهيئات المحلية في جوانب ومعززة لها في جوانب أخرى فمثلاً (منصور والمدني، 2018):

- أوجب القانون الحصول على التراخيص اللازمة للتداول بالمواد والنفايات الخطرة، ونص على عقوبات قاسية للمخالفين، لكنه لم يعطيها صلاحيات إصدار الترخيص واكتفى بصلاحيات الموافقة وإبداء الرأي.
- نظم الأحكام الأخرى لحماية البيئة الأرضية الخاصة بوجوب تحديد استعمالات الأراضي واحكام النفايات الصلبة والمبيدات الحشرية والأسمدة والتصرر وغيرها.
- أوجد عقوبات قاسية لمتسببين بأمراض وبائية تصل لعقوبة الحبس خمس سنوات وعقوبة الأشغال الشاقة لمستورد النفايات الضارة.

مما سبق وبتأكيد من وزارة الحكم المحلي (2016)، يمكن القول بأنه من الضروري تطوير القانون الفلسطيني ليتيح صلاحيات أكبر للهيئات المحلية تتيح له تطبيق الخطط البيئية بصورة أيسر .



شكل 3.3 محددات السلوك البيئي (العزامة، 2021).

● التشبيك: ويمكن تعريفه بأنه تعاون في إطار مؤسسي رسمي له هيكلية، يمكن من خلاله تقاسم الموارد وتبادل المعلومات والخبرات بين الأفراد والمؤسسات لتحقيق أهداف مشتركة والارتقاء بالأداء الفردي للمؤسسات بعمل جماعي تراكمي (عابدين، 2008). ويعتبر التشبيك من متطلبات جاهزية الهيئات المحلية الهامة إذ لن تتمكن أي هيئة محلية من إنجاز مهامها لوحدها وبمعزل عما تقدمه لها المؤسسات المختلفة. ويجدر الإشارة إلى أن قطاع الحكم المحلي يتميز بتعدد الجهات الفاعلة والمؤثرة فيه فهو يضم البلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة والوزارات والمديريات والمحافظات واتحاد الهيئات المحلية وصندوق اقراض وتطوير الهيئات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء من الجهات المناحة، والتي يمكن إشراكهم في تطوير خطط الضبط الإداري البيئي ومناقشة السياسات والتوجهات المختلفة (وزارة الحكم المحلي، 2016)، ويمكن تحقيقه داخل الهيئات المحلية عبر عدة خطوات:

○ استغلال الوسائل التشاركية في الضبط الإداري البيئي للوصول لأهداف الهيئات المنشودة. إذ تقوم فكرة الوسائل القانونية ذات الطابع التشاركي على مجموعة عقود توقعها الهيئات المحلية مع جهات متنوعة سواء قطاع خاص ووزارات وغيرها. وأبرز هذه العقود عقود حسن الأداء البيئي، وعقود تسيير النفايات، وعقود التنمية. ويمكن من خلالها مواجهة المشاكل البيئية التي تفاقت، ولقد نجحت هذه الطريقة في العديد من الدول المتقدمة، حيث يوقع عقد مع الجهة التي تخلف خلال العملية الانتاجية كمية كبيرة من النفايات الصناعية، وتلتزم فيه الجهة بتعيين مندوبين داخل المؤسسة لمراقبة النفايات ودرجة التلوث والعمل على التقليل منها والتحكم فيها، مقابل تسهيلات وامتيازات تقدمها لها الهيئات المحلية. ومن أهم ايجابيات هذه العقود أنها تكون برغبة الطرف الآخر بحماية البيئة أو تقليل آثار منشأته الضارة على البيئة وبرغبته، وبالمقابل يستفيد من إعانات وتحفيزات الهيئة والدولة له (إبراهيم، 2017).

○ إنشاء بلديات مشتركة بهدف إصلاح الهيئات المحلية وإعادة هيكلتها لتستطيع القيام بأعمالها مع الحفاظ على الشخصية الاعتبارية للبلديات المشتركة. وتتمكن الهيئات عبرها من تقليص التكاليف التي تحتاجها والاستفادة من خبرات البلديات الأخرى، وبالتالي التغلب على العديد من المشاكل الإدارية والفنية، وتعزيز قدرات الهيئات المحلية وتطويرها، وتحقيق تخطيط متكامل مع الحفاظ على البيئة الحضرية الآمنة، الذي يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن.

○ الاستفادة من تجربة المجالس المشتركة مثل المجلس المشترك للتخلص من النفايات في محافظة الخليل، والذي جمع بين عدة بلديات في المحافظة وخفف بدوره عبء التخلص من النفايات الملقى على البلديات. وبالإمكان الاستفادة من ذلك بتجربة مجالس مشتركة بين بلديات المحافظة وبأهداف وأبعاد بيئية متنوعة (وزارة الحكم المحلي، 2016).

2.2.4.2. متطلبات مادية:

تتضمن المتطلبات المادية لجاهزية الهيئات المحلية للضبط الإدارية البيئي ما يأتي:

- المعلومات والبيانات: تظهر جاهزية الهيئات المحلية في مجال البيانات والمعلومات عبر امتلاكها قاعدة بيانات ومعلومات عن الوضع البيئي في محيطها وتكون كاملة وتحديث باستمرار وتنتهج الشفافية في تقديمها للمجتمع.
- التجهيزات والمعدات: تلعب التجهيزات دوراً مهماً في تسهيل إنجاز الهيئات المحلية للمهام الموكلة إليها. وتتفاوت الهيئات المحلية في محافظة الخليل من حيث التجهيزات فيلاحظ امتلاك الهيئات الكبرى كبلدية الخليل ويطا على أغلب التجهيزات والمعدات وبالمقابل افتقار الهيئات الصغيرة إلى غالبيتها، بينما تتنوع احتياجات الهيئات المحلية من المعدات في (الخطة الاستراتيجية لبلدية ترقوميا، 2017):

- آليات ومعدات إسناد طوارئ مثل كاسحات ثلوج، وجرافة، وجسور متنقلة.
- تطوير وتأهيل شبكات توزيع المياه لتقليل الفاقد والحاجة إلى عدادات مياه.
- سيارات جمع نفايات وسيارات ضاغطة للنفايات ومكب نفايات وغيرها.

- الكوادر البشرية: لم يحدد القانون الأسس الواجب اتباعها في تحديد حاجة الهيئات المحلية للموظفين، بل الأهم أن تكون مدرجة في موازنة الهيئة المحلية. في الهيئات الكبرى يكون قسم الموارد البشرية هو جهة الاختصاص في تعيين الموارد البشرية، لكن هناك مشكلة تعاني منها أغلب الهيئات وهي عدم وجود مسميات وظيفية ووصف وظيفي واضح، الذي أدى بدوره إلى تداخل وتنازع الصلاحيات بين بعض الأقسام والموظفين. أما بالنسبة لتقييم الموظفين لا يوجد في أغلب الهيئات نظام واضح لتقييم الموظفين وفرض العقوبات في حالة القصور في الأداء والواجبات بين الموظفين. وعليه تكون جاهزية الهيئة المحلية في الموارد البشرية عبر امتلاكها كادر يؤمن بالقضايا البيئية ولديه توجه إيجابي نحوها، ومؤهل بالمهارات والخبرة الكافية تتوافق

تخصصاته مع حجم المهام الموكلة إليه ومع حجم أعمال الهيئة المحلية (عبد العاطي، 2005). وتساهم العوامل التالية في تعزيز الكوادر البشرية حسب ماورد لدى (السكرانة، 2017):

- زيادة وعي العاملين ومهاراتهم ومعرفتهم العملية عبر تدريب العاملين على القضايا الاجتماعية البيئية على جميع المستويات.
- تأسيس الفرق الخضراء في كل قسم، ومهمتها تقديم التوعية والتدريب اللازم في المجالات البيئية، وبما يتناسب مع الوظائف، فمثلا تدريب موظف المخازن على تقليل المخلفات وإدارة الطاقة.
- التقييم البيئي للموظف، عبر ربط الأداء بالوصف الوظيفي مع تحديد الأهداف والمهام البيئية.

● الهيكل التنظيمي: تعاني الهيئات المحلية من عدم وجود هيكل تنظيمي واضح، مما يعرضها لبعض المعوقات بالعمل وتحديد الصلاحيات والاختصاصات، ويصعب بدوره عملية التقييم والمراقبة والمتابعة. فمعظم الهيكليات الإدارية للهيئات المحلية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة مختلفة وغير واضحة وقديمة ولا تتلاءم مع حاجات البلدية والعاملين فيها. وبالتالي يكون الوضع السائد معيق للعمل، وعليه تكون جاهزية الهيئة المحلية بالهيكل التنظيمي عبر امتلاكها هيكل يتميز بالمرونة والانفتاح والتعاون ويتكون من ذوي الاختصاص، ويعكس في وظائفه أن حماية البيئة من أولويات الهيئة المحلية، ويمكن إيجاز ذلك فيما يأتي (وزارة الحكم المحلي، 2009):

- يجب أن يغطي كافة الوظائف والتي تشمل العمليات الأساسية مثل إدارة المياه والنفايات وأعمال الهيئة المحلية في المجال البيئي خصوصاً.
- الإخذ بمبدأ أصغر هيكل تنظيمي يعكس واقع العمل ويحمل كافة الوظائف ويقلل التكاليف، ويحسن إجراءات العمل داخل الهيئة، وبالتالي زيادة جودة الخدمات المقدمة.
- تقليل المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي الواحد لتسهيل التواصل الداخلي وتجنب الترهل الإداري.
- تفصيل الهيكل التنظيمي على أساس مهام وواجبات واختصاصات الكوادر البشرية.
- بناء الهيكل التنظيمي على أساس المتطلبات الوظيفية والنشاطات والوظائف التي تقوم بها الهيئة المحلية.

○ توافق حجم العمل المطلوب مع مهام وقدرات الوحدة الإدارية داخل الهيكل التنظيمي.

- التمويل: يعد التمويل من أهم متطلبات جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي أو أي نشاط بشكل عام، فعند النظر إلى أهم المعوقات التي تعترض تطبيق الهيئات المحلية للمشاريع البيئية يكون التمويل من أبرز التحديات والمعوقات، لذلك تتطلب الجاهزية المالية كفاية موارد الهيئة المحلية المالية لإنجاز برامجها بشكل عام وبرامجها الموجهة لحماية البيئة الانسانية بشكل خاص، ويكون ذلك بإعطائها صلاحيات توفر لها الاستدامة المالية. ويمكن إيجازها فيما يأتي (اسماعيل، 2005):

- إعطاء الهيئات المحلية صلاحيات جمع الضرائب كونها تشكل مصدر تمويل هام للهيئات المحلية.
- إدراج تمويل المشاريع التنموية ضمن ميزانية الهيئات وعدم اقتصار بنود الميزانية على المشاريع الروتينية.
- تكثيف عقد الدورات وورش العمل حول موازنات الهيئات المحلية ليتسنى توفير خبرة أكبر للهيئات تساعد على إعداد موازنة سليمة، يمكن عبرها التوسع في تقديم المشاريع المرادة.
- توعية المواطنين بأهمية ودور الهيئات المحلية وإعطائهم حوافز تشجيعية لتسديد المستحقات.
- تحسين آليات جباية الرسوم والغرامات والعوائد وبالتالي زيادة إيرادات الهيئات المحلية واستدامتها.
- تمكين الهيئات المحلية من القدرة على الاقتراض من صندوق الإقراض أو من المصارف.
- جذب شركاء دوليين لمساعدة الهيئات المحلية على تنفيذ إجراءات الضبط البيئي، حيث أن المشاريع البيئية من اهتمامات الجهات المانحة.

3.4.2. نموذج للجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي - بلدية الخليل:

تعتبر بلدية الخليل أكبر هيئات الحكم المحلي في محافظة الخليل من حيث حجم الأيدي العاملة التي تشغلها، وحجم الخدمات والمشاريع التي تقدمها، وتتميز البلدية بالتطور في مستوى الخدمات المقدمة خصوصاً من حيث تطوير البنية التحتية للمدينة، كما تتميز بامتلاكها لكادر وظيفي يضم 1200 موظف، إضافة لتقديمها لخدمات مميزة في عدة قطاعات أهمها: الكهرباء والمياه والطرق والصرف

الصحي والحفاظ على البيئة والابنية وخدمات القطاع الصناعي والزراعي والثقافي والرياضي (اعبيدو، 2017). وعليه اختارت الباحثة هذه البلدية لرسم نموذج افتراضي (جدول 2.2) لتطبيق الضبط الإداري البيئي يراعي متطلبات وشروط النجاح والجاهزية. ولقد استعانت الباحثة في ذلك بالمراجع الآتية:

- دليل بلدية الخليل لخدمات الجمهور.
- قانون رقم واحد لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية.
- موقع بلدية الخليل الإلكتروني.
- الخطة التنموية المحلية لبلدية الخليل 2017-2021.
- دراسات نظرية كل من (إبراهيم، 2017 وإسماعيل، 2021 ولعوامر، 2014)

جدول 2.2: بلدية الخليل كنموذج افتراضي للجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي (إعداد الباحثة بالاستفادة من دليل بلدية الخليل لخدمات الجمهور، وقانون رقم واحد لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، وموقع بلدية الخليل الإلكتروني، والخطة التنموية المحلية لبلدية الخليل 2017-2021 وإبراهيم، 2017 وإسماعيل، 2021 ولعوامر، 2014)

متطلبات جاهزية بلدية الخليل لتطبيق الضبط الإداري البيئي (الواقع)						الابعاد البيئية
التمويل	الكوارث	التشبيك	التشريع	التقييم والرقابة	الهيكل التنظيمي	
البعد الأول: حماية الأمن البيئي العام: تحقيق الأمن والنظام في القرى والأحياء والتجمعات السكنية مما يحفظ حياة الانسان والبيئة من كل خطر قد يكونون عرضة له سواء أكان مصدره طبيعياً (فيضانات، حرائق الغابات، سيول، تراكمات الثلوج، سقوط الأشجار، ...)، أو كان مصدره الإنسان (إلقاء النفايات، كيماويات ومواد خطرة، تدمير ممتلكات الآخرين، أزمات السير، ضعف بنية الشوارع، ...)، أم كان مصدره الحيوان (هروب حيوان كالكلاب الضالة) أم كان مصدره الأشياء (كانهيار المنازل على المارة، عدم توفر الشروط الصحية في المباني)						
البلدية والدفاع المدني	قسم الصحة والبيئة داخل دائرة الصحة البيئية	البلدية بالتعاون مع الشرطة	أعطى القانون الهيئات صلاحيات كمرقبة الكلاب وتنظيمها وترخيصها والوقاية من أخطارها والتخلص من الضالة منها	وحدة الرقابة الداخلية-قسم المتابعة والتفتيش بالتعاون مع الدفاع المدني	غياب قسم الأمن وإدارة الكوارث في الهيكل التنظيمي لبلدية الخليل. ويتولى هذه المهمة قسم الصحة والبيئة - التابع لدائرة الصحة البيئية الذي يرفع كتاب لشرطة لترسل لها ضابط للقيام بتلك المهمة	التخلص من الكلاب الضالة
ممول من البلدية والمحافظة	اطفائيين من شعبة السلامة العامة	البلدية بالتعاون مع الدفاع المدني والهلال الأحمر ووزارة شؤون البيئة ووزارة الصحة ووزارة التخطيط	اعطى الهيئات المحلية صلاحيات بأخذ الاحتياطات لمنع الكوارث والحرائق	وحدة الرقابة الداخلية-قسم المتابعة والتفتيش بالتعاون مع الدفاع المدني	قسم الإطفاء - شعبة السلامة العامة	إطفاء الحرائق
البلدية	عمال البلدية	الدفاع المدني ووزارة النقل	اعطى المشرع صلاحيات بأخذ البلديات الاحتياطات بهذا الشأن		وحدة الإطفاء والسلامة العامة	ازالة تراكمات الثلوج
ممول من البلدية	دائرة الأبنية والتخطيط	البلدية بالتعاون مع الدفاع	اعطى المشرع الفلسطيني	وحدة الرقابة الداخلية قسم	هناك قسم من دائرة التخطيط يعنى	هدم الأبنية

	والدفاع المدني	الحضري-شعبة السلامة العامة	المدني والهلال الأحمر ووزارة التخطيط	للهيئات المحلية صلاحيات هدم الأبنية التي يخشى من سقوطها بعد انذار صاحبها	المتابعة والتفتيش بالتعاون مع الدفاع المدني	بالأبنية وهدمها تحت بند السلامة العامة
تعبيد الشوارع	ممول من البلدية أو الجهات المانحة	قسم الهندسة	البلدية بالتعاون مع وزارة التخطيط	أعطى القانون صلاحيات بتخطيط وفتح الشوارع والغاؤها وتعبيدها وإنشاء أرصفتها	وحدة المتابعة والتقييم	يتولى ذلك قسم الطرق وقسم المساحة بالبلدية
صيانة نظام صرف مياه الأمطار	البلدية	قسم الصرف الصحي	البلدية بالتعاون مع المحافظة	تعد من المهام التي تقوم بها البلدية ولم يتطرق المشرع لها	قسم المتابعة والتقييم	يتولى ذلك قسم الصحة والبيئة
قص الأشجار وتهذيبها	البلدية	قسم الزراعة	البلدية	اعطى المشرع صلاحيات مراقبة وتنظيم المساحات الخضراء وما يخصها	قسم المتابعة والتقييم	دائرة الصحة والبيئة والزراعة
فحص المركبات	البلدية	محطة فحص المركبات	البلدية ووزارة النقل شرطة المرور	اعطى القانون الصلاحيات بإنشاء وتعيين وتنظيم النقل والمرور	وزارة النقل شرطة المرور	ادارة الشؤون الهندسية قسم الطرق
الحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين	البلدية	شعبة السلامة العامة	البلدية المحافظة وزارة الصحة	القانون لم يطرق لصلاحياتها بهذا الشأن	قسم الاشراف والتقييم	وحدة الإطفاء والسلامة العامة
متابعة التبعيات على البيئة	البلدية	قسم الصحة البيئية والنفايات الصلبة		لم يعطي القانون الفلسطيني للجهات المخولة بحميات البيئة صلاحية اصدار القوانين وانما اكتفى بصلاحيات ابداء الراي والاشراف والمتابعة		دائرة الصحة والبيئة والزراعة

الاحتياجات لرفع مستوى الجاهزية						
التخلص من الكلاب الضالة	البلدية والمحافظه	كواادر مدربة على استخدام السلاح والتعامل مع الحيوانات الضالة، وسلاح مرخص	الشرطة والدفاع المدني	-----	الشرطة ووحدة المراقبة والتقييم	استحداث قسم الامن والكوارث في هيكل البلدية التنظيمي
التخلص الكيماويات والمواد الخطرة	البلدية والدفاع المدني	طواقم مدربة على التعامل مع هذا النوع من المواد ويتوفر لها مستلزمات الوقاية والحماية من ملابس وأدوات، ومعلومات.	البلدية بالتعاون مع الدفاع المدني والهلال الأحمر ووزارة الشؤون البيئية ووزارة الصحة ووزارة التخطيط	توسيع صلاحية اصدار القوانين بما يخص التعامل مع هذا النوع من المواد وليس الاكتفاء بإبداء الرأي	وحدة الرقابة الداخلية قسم المتابعة والتفتيش بالتعاون مع الدفاع المدني	استحداث قسم الأمن والكوارث في الهيكل التنظيمي للبلدية
مكافحة الحرائق والفيضانات والسيول	زيادة الدعم المخصص لنظام الأمن والكوارث	آليات ومعدات اسناد الطوارئ والدفاع المدني	-----	-----	-----	انشاء مركز متطور للدفاع المدني وادارة الكوارث
تركيب إشارات المرور	البلدية نفقات تطويرية ووزارة النقل والمواصلات	دائرة الهندسة والمشاريع - قسم الهندسة المرورية	البلدية بالتعاون مع شرطة المرور ووزارة النقل والمواصلات	-----	وحدة الرقابة الداخلية	-----
تأهيل مداخل المدينة	نفقات تطويرية	دائرة الهندسة	القطاع الخاص وزارة النقل والمواصلات	-----	وحدة الرقابة الداخلية	-----
تأهيل الطرق الداخلية	نفقات تطويرية	دائرة الهندسة	القطاع الخاص وزارة النقل والمواصلات	-----	وحدة الرقابة الداخلية	-----
انشاء جسر	نفقات تطويرية	دائرة الهندسة	القطاع الخاص	-----	وحدة الرقابة الداخلية	-----

للمركبات			وزارة النقل والمواصلات			
انشاء شبكات تصريف مياه الأمطار	نفقات تطويرية	قسم الصرف الصحي	سلطة المياه	-----	-----	-----
تحسين مستوى السلامة المرورية	نفقات تطويرية	افتتاح مكاتب ترخيص ومحطات فحص مركبات	البلدية ووزارة المواصلات	اعطى القانون الصلاحيات بإنشاء وتعيين وتنظيم النقل والمرور	-----	-----
البعد الثاني: حماية الصحة البيئية العامة: اتخاذ التدابير الوقائية للحفاظ على الصحة البيئية (صحة الانسان والكائنات الحية) من انتشار الأمراض المعدية عبر المحافظة على (نظافة الأغذية، إنشاء المسالخ، صلاحية المياه العذبة، جمع النفايات ونقلها وإتلافها، تحسين شبكات المجاري والصرف الصحي، نظافة المراحيض العامة، القضاء على الحشرات والفئران، انشاء المقابر، مراقبة الفنادق، تنظيم اسواق الحيوانات).						
مراقبة اسعار الخضار وجودتها	البلدية	سوق الخضار المركزي	البلدية بالتعاون مع وزارة الصحة	اعطى المشرع للبلدية صلاحيات مراقبة الغذاء واتخاذ اجراءات لمنع الغش والتخلص من الفاسد ومكافحة اسعارها	شعبة التفتيش	دائرة الخدمات التابعة قسم سوق الخضار المركزي
صيانة شبكات الصرف الصحي وتقديم خدمات صرف صحي للمواطنين	البلدية	قسم الصرف الصحي	البلدية بالتعاون مع لجنة الإعمار والمواصفات والمقاييس وسلطة المياه والقطاع الخاص ووزارة شؤون البيئة ووزارة التخطيط ومؤسسات تعليمية (البوليتكنك) ومنظمات المجتمع المدني	اعطى القانون صلاحيات بإنشاء المجاري ومراقبتها وإدارتها	شعبة التفتيش	دائرة المياه والصرف الصحي
متابعة جودة	البلدية	قسم المسلخ	البلدية بالتعاون مع وزارة	اعطى المشرع الصلاحية	شعبة التفتيش	دائرة الصحة والبيئة والزراعة

ونظافة اللحوم			الصحة والمحافظة والقطاع الخاص وسلطة البيئة	للهيئات بإنشاء المسالخ ومراقبتها	
مكافحة الفئران والجرذان والحشرات	البلدية	قسم الزراعة	البلدية مع وزارة الصحة وسلطة البيئة	اعطى القانون الفلسطيني الهيئات المحلية صلاحيات مكافحة الفئران والجرذان والزواحف الضارة	شعبة التفتيش
توفير المياه الصالحة للشرب	موازنة البلديات بند نفقات تشغيلية وسلطة المياه	دائرة المياه-قسم الدراسات والتخطيط وقسم خدمات المشتركين وقسم الفحص وقسم التوزيع	البلدية بالتعاون مع لجنة الإعمار والمواصفات والمقاييس وسلطة المياه	اعطى القانون الفلسطيني الهيئات المحلية صلاحيات تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب ومنع تلوثها لكنه لم يتطرق الى وسائل الهيئات المحلية القانونية لمنع ذلك	وحدة الرقابة الداخلية ومراقب مالي ومسؤول ضبط الجودة
جمع النفايات ومراقبتها والتخلص منها	ممول من موازنة البلدية-مشاريع تشغيلية وسلطة البيئة	دائرة النفايات الصلبة: -قسم النفايات الصلبة وشعبة معالجة النفايات وشعبة جمع النفايات	البلدية بالتعاون مع وزارة التخطيط ووزارة الصحة وسلطة البيئة وسلطة المياه ووزارة السياحة والاثار ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات تعليمية (البوليتكنك)	اعطى القانون الصلاحيات للهيئات المحلية بالتخلص من النفايات والرقابة عليها لكن لم يتطرق الى وسائل الردع او امكانية اصدار القوانين	وحدة الرقابة الداخلية -مراقب اداري -مراقب فني -مراقب مالي -مسؤول ضبط الجودة
الاحتياجات لرفع مستوى الجاهزية					
الحفاظ على نظافة المراحيض	البلدية	عمال نظافة وأدوات تنظيف خزانات مياه	-----	اعطى القانون صلاحيات للهيئات بمراقبة المراحيض	شعبة التفتيش

العامة	ومفتشين ومراقبين على عمال النظافة		العامة		
زيادة الحفاظ على صحة الأغذية	ممول من موازنة البلدية ونقابة تجارة المواد الغذائية	دائرة الصحة والبيئة- قسم الرقابة الصحية (شعبة الرقابة الصحية، المطاعم والمقاهي) وقسم المتابعة والتفتيش (شعبة الأسواق) وزيادة عدد المسالخ	البلدية بالتعاون مع وزارة الصحة والمحافظة والقطاع الخاص وسلطة البيئة ونقابة تجارة المواد الغذائية	اعطى المشرع للبلدية صلاحيات مراقبة الغذاء واتخاذ اجراءات لمنع الغش والتخلص من الفاسد ومكافحة اسعارها	وحدة الرقابة الداخلية وقسم المتابعة والتفتيش في دائرة الصحة والبيئة ومسؤول ضبط الجودة
صيانة المقابر ومراقبة التعدي عليه	نفقات تطويرية	بحاجة لحراس مقابر	البلدية بالتعاون مع المحافظة والشرطة	اعطى القانون الهيئات صلاحيات انشاء المقابر والغاؤها وتنظيمها والحفاظ على حرماتها	قسم المتابعة والتفتيش
تطوير وتأهيل شبكات توزيع المياه	نفقات تطويرية	تطوير قدرات العاملين، وتركيب محطات توزيع مياه وتوزيع عدادات الدفع المسبق وبناء خزانات مياه جديدة	سلطة المياه	لم يتطرق الى وسائل الهيئات المحلية القانونية لمنع تلوث المياه وضمان صلاحيتها، كما أهمل الاحكام الخاصة بجودة مياه الشرب	-----
تحسين كفاءة نظام الصرف الصحي في المدينة	نفقات تطويرية الى جانب دعم من القطاع الخاص وسلطة المياه	انشاء شبكات صرف صحي في مناطق مختلفة من المدينة واستكمال محطة معالجة المياه في وادي	سلطة المياه	أهمل المشرع الفلسطيني الاحكام الخاصة بجودة المياه العامة	-----

				السمن وتركيب محطات ضخ لمياه الصرف الصحي		
تحسين مستويات خدمات النفايات الصلبة	مجلس الخدمات المشترك	شراء حاويات واليات لجمع النفايات وتدريب كوادر النفايات	ضعف التشبيك والتعاون بين المؤسسات المختصة	التشريعات متناقضة ومتضاربة وعدم وجود قانون خاص بالنفايات واختلاف النصوص الثانوية بين مختلف الشركاء		
البعد الثالث: حماية السكنية البيئية: وهي الحفاظ على هدوء وسكون الأماكن في الطرق والشوارع العامة على مستوى السكان، وضبط مصادر تلوث الهواء بالغازات الضارة وإنشاء الحدائق والمناظر الطبيعية والمنزهات ومنع الضجيج سواء من صالات الأفراح ام المنشآت او اصوات الباعة المتجولين وتنظيم الحرف والصناعات وتراخيص الاحتفالات وتنظيم المحلات العامة ومراقبتها وتنظيم الأسواق وتنظيم الجناز ومراقبة اللوحات والاعلانات وإنشاء ملاجئ للمحتاجين.						
تقليل الازعاج والاضرار على المواطنين بحالة الطوارئ	البلدية	قسم الصرف الصحي	-----	اعتبر المشرع التلوث الاضرار بالبيئة او أحد عناصرها وشملها بالضجيج والضوضاء لكنها تعريفات واسعة وفضفاضة تحتاج الى تفصيل	-----	قسم الصرف الصحي (هناك تعارض بين مهام الأقسام مختلفة)
منع تلوث الهواء ادارة طرق تخلص البلديات من النفايات	ممول من -البلدية -وزارة الشؤون البيئية	دائرة الصحة والبيئة- شعبة نظافة المدينة	البلدية بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة ومنظمات المتجمع المدني ووزارة التخطيط وسلطة البيئة ووزارة الصحة	اعتبر المشرع ان التلوث هو الاضرار بالبيئة او أحد عناصرها وشملها بالضجيج والضوضاء لكنها تعريفات واسعة وفضفاضة تحتاج الى تفصيل	وحدة الرقابة الداخلية	دائرة الصحة والبيئة والزراعة
الاحتياجات لرفع مستوى الجاهزية						
تقليل الضجيج	تركيب نوافذ عازلة	دائرة الصحة والبيئة-	البلدية بالتعاون مع وزارة	لم يعطي القانون صلاحية	وحدة الرقابة الداخلية	استحداث شعب التلوث

في المدارس والمستشفيات	للمستشفيات والمدارس للصوت في	قسم التلوث البيئي وشعب التلوث السمعي	النقل والمواصلات ووزارة التخطيط ووزارة شؤون البيئة والدفاع المدني	اصدار الترخيص وانما صلاحيات بالموافقة وابداء الراي	السمعي في دائرة الصحة والبيئة
حماية حديقة وادي القف		دائرة الصحة والبيئة	----	اعطى المشرع صلاحية الرقابة على مساحات الخضراء ومراقبتها وتنظيمها	
مراقبة الباعة المتجولين وتنظيم عملهم				اعطى المشرع صلاحية مراقبتهم وتنظيم عملهم	
البعد الرابع: جمال المدن ورونقها: إضفاء الشكل الجمالي للشوارع والممرات عبر (تشجير الشوارع وتسوية البنايات الفوضوية وتنظيم الفنادق وتنظيم المقابر ومنع ترميم الأماكن الأثرية وتنظيم لوحات الدعاية والإعلان وتنظيم المقاهي والنوادي والملاهي وانشاء المنتزهات والحدائق وانشاء المكتبات العامة والمدارس والنوادي وتنظيم مواقف مركبات النقل واناة الشوارع وتخطيط استعمالات الأراضي).					
تنظيم الطرق	موازنة البلدية (المشاريع التطويرية) ووزارة النقل	دائرة المشاريع وقسم الهندسة وقسم التخطيط وقسم GIS	البلدية بالتعاون مع القطاع الخاص ووزارة النقل ومنظمات المجتمع المدني ووزارة التخطيط	اجاز القانون للهيئات المحلية تخطيط الطرق والشوارع والغاؤها وتعديلها ومنع التجاوز عليها	وحدة الرقابة الداخلية ومراقب مالي ومراقب اداري
اناة الشوارع	نفقات تطويرية	كهرباء الخليل	بلدية بالتعاون مع القطاع الخاص ووزارة النقل ومنظمات المجتمع المدني ووزارة التخطيط	اعطى القانون للبلديات صلاحيات اناة الشوارع	وحدة الرقابة الداخلية
زراعة الأشجار في المواقع العامة	البلدية	قسم الزراعة	القطاع الخاص وزارة الزراعة	اعطى القانون صلاحية تشجير المدن وتجميلها	دائرة الصحة والبيئة والزراعة
رعاية النباتات في المدينة	البلدية	قسم الزراعة	القطاع الخاص وزارة الزراعة	اعطى القانون صلاحية تشجير المدن وتجميلها	دائرة الصحة والبيئة والزراعة

تنظيم الأبنية والبناء العشوائي	بلدية	شعبة ترخيص المباني	وزارة الحكم المحلي -وزارة التخطيط	اعطى القانون صلاحيات مراقبة انشاء الأبنية واعطاء صلاحية اصدار رخص لإجراء هذه الاعمال	شعبة التفتيش والرقابة في دائرة الهندسة والمشاريع والطرق	في دائرة الهندسة والمشاريع والطرق قسم الأبنية
ترخيص الأبنية	بلدية	شعبة ترخيص المباني	وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط	اعطى القانون صلاحيات مراقبة انشاء الأبنية واعطاء صلاحية اصدار رخص لإجراء هذه الاعمال	شعبة التفتيش والرقابة في دائرة الهندسة والمشاريع والطرق	في دائرة الهندسة والمشاريع والطرق قسم الأبنية
تزيين المدينة بالاحتفالات	بلدية	قسم البروتوكول والتشريفات	القطاع الخاص المحافظة والمجتمع المدني	اعطى المرسوم صلاحية تجميل المدن		دائرة العلاقات العامة والاعلام
توفير مواقف مركبات النقل العمومي	بلدية والمحافظة	دائرة الخدمات التابعة قسم الحركة	البلدية بالتعاون مع وزارة النقل والمواصلات وشرطة المرور	اعطى القانون الهيئات صلاحيات انشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل بالتنسيق مع الجهات المختصة.	وحدة الرقابة الداخلية	توجد إدارة تعنى بالسير والمواصلات في هيكل البلدية التنظيمي وتسمى (إدارة السير والمرور)
تقديم أنشطة مجتمعية وثقافية	ممول من موازنة البلدية (المشاريع التطويرية) المحافظة ووزارة السياحة وسلطة البيئة	قسم المكتبات وقسم اسعاد الطفولة ومركز العمل المجتمعي طارق بن زياد والمركز الكوري	البلدية بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار واتحاد الحرف اليدوية الفنادق والمحافظة والمسارح ومنظمات المجتمع المدني ووزارة الشؤون البيئية ووزارة التخطيط ووزارة الثقافة	اجاز القانون الفلسطيني للهيئات المحلية انشاء المتاحف والمكتبات والأندية	وحدة الرقابة الداخلية	دائرة الأنشطة المجتمعية والثقافية
الاحتياجات لرفع مستوى الجاهزية						

زيادة عدد المتنزهات	البلدية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة والمحافظة	دائرة الصحة والبيئة وقسم الحدائق العامة وشعبة المرافق الثقافية	البلدية بالتعاون مع المحافظة والقطاع الخاص والحكم المحلي ووزارة السياحة ومنظمات المجتمع المدني ووزارة التخطيط ووزارة الثقافة	اجاز القانون الفلسطيني للهيئات المحلية انشاء الساحات والحدائق والمتنزهات	وحدة الرقابة الداخلية
عمل مسار سياحة بيئية وصيانة المواقع الاثرية	موازنة البلدية (المشاريع التطويرية) والمحافظة ووزارة السياحة وسلطة البيئة	دائرة الصحة والبيئة- قسم البيئة شعبة المشاريع البيئية وشعبة المرافق الثقافية	البلدية بالتعاون مع ووزارة السياحة والآثار واتحاد الحرف اليدوية والفنادق والمحافظة والمسارح ومنظمات المجتمع المدني ووزارة الشؤون البيئية ووزارة التخطيط ووزارة الثقافة	اجاز القانون الفلسطيني للهيئات المحلية انشاء المتاحف والمكتبات والأندية	وحدة الرقابة الداخلية
تشكيل فرق عمل وتوفير الخرائط والخطط اللازمة وتوفير الكوادر المؤهلة علميا وفنيا في مجال التخطيط العمراني	دائرة الهندسة والمشاريع وقسم التخطيط العمراني وقسم GIS وقسم الدراسات والتخطيط	البلدية بالتعاون مع الحكم المحلي ومديرية الزراعة ولجان العمل الزراعي والمحافظة والقطاع الخاص ووزارة التخطيط	وحدة الرقابة الداخلية		
تطوير الفراغات الحضرية بالمدينة)	اجاز القانون انشاء النوادي الثقافية والاجتماعية والموسيقية	المحافظة والمسارح ومنظمات المجتمع المدني	دائرة الأنشطة المجتمعية والثقافية		

		بالتعاون مع الجهات المختصة				
		اجاز القانون للهيئات المحلية تخطيط اراضي المدينة ومنع التجاوز عليها	الحكم المحلي ومديرية الزراعة ولجان العمل الزراعي والمحافظة والقطاع الخاص ووزارة التخطيط	تسوية وتسجيل الاراضي في المدينة وتوفير مخطط اراضي واضح		تعزيز التخطيط العمراني التنموي المستدام في المدينة

5.2 دراسات سابقة

نظراً لندرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الضبط الإداري البيئي المحلي فلسطينياً، جاءت هذه الدراسة لتسد جزء من الفجوة البحثية، ولتفتح آفاقاً جديدة لدراسات تخص الموضوع على المستوى المحلي، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي تمكنت الباحثة من الوصول إليها على المستوى العربي والمحلي:

1.5.2. دراسات عربية تناولت دور الضبط الإداري البيئي ودوره في حماية البيئة:

اسماعيل (2021): دراسة بعنوان "الضبط الإداري البيئي المحلي". هدفت إلى التعرف على مفهوم الضبط الإداري البيئي المحلي وطبيعته، والتعرف على المجالات التي تتدخل فيها الهيئات المحلية لتحقيق الضبط الإداري البيئي، والتعرف على دور الجماعات المحلية وما تملكه من وسائل في تحقيق الأمن البيئي على المستوى المحلي، والتعرف على صلاحيات الهيئات المحلية في الحفاظ على عناصر البيئة، وإبراز مهام الجماعات المحلية في نطاق الحفاظ على البيئة، كما تعرفت على وسائل الضبط الإداري البيئي وسبل تفعيلها. حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي وكانت أهم نتائجها تمتع الجماعات المحلية بسلطات واسعة إلا أنها تعاني من ضعف في إمكانياتها المادية والبشرية والمالية التي تعيق مواجهتها للتحديات. وأوصت الدراسة بتزويد الجماعات بالإمكانيات والوسائل اللازمة للقيام بأدوارها كاملة، العمل على تحديث الأطر المؤسسية للبلديات وتفعيلها.

عز الدين (2021): دراسة بعنوان " الضبط الإداري لحماية البيئة في مجال التشريع الجزائري"، وهدفت إلى التعرف على دور الهيئات المحلية والمركزية في مجال حماية البيئة، والتعرف على استخدامات الإدارة للسلطات الممنوحة لها لحماية وتنظيم البيئة، والتعرف على الإطار المؤسسي في مجال الضبط، وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بالضبط وإبراز جوانب القوة والنقص وذلك استناداً على مجموعة من الدراسات السابقة من خلال المنهج الوصفي. وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توسع وظيفة الضبط الإداري من الحفاظ على النظام العام نحو العمران الأخضر والبناء الذكي وغيرها، حاجة أنشطة الضبط الإداري إلى حماية قانونية، اقتصار الوسائل الضبطية على سحب الرخص ووقف النشاط وغياب الجزاءات المادية والمعنوية، غياب صيغة قانونية موحدة للعمل المحلي البيئي، فأوصت الدراسة بتوعية المجتمع بقواعد الضبط الإداري الحامية للبيئة، العمل على وضع صيغة قانونية واضحة للمخطط البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

حسيني وجغلول (2020): دراسة بعنوان " حدود سلطة الضبط الإداري في حماية البيئة في الجزائر . وهدفت إلى التعرف على دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، التعرف على سلطات الضبط الإداري في مجال حماية البيئة إذا ما كانت مطلقة أم مقيدة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وخلصت الدراسة إلى: هناك تطور في التشريعات القانونية الجزائرية في مجال حماية البيئة لكنها غير كافية، فأوصت الدراسة بتطوير التشريعات القانونية في مجال السلطات الضبطية الحامية للبيئة.

فطيمة (2020): دراسة بعنوان " دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة " وتهدف إلى التعرف على مدى نجاح وسائل الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، التعرف على مدى كفاية وسائل الضبط الإداري لوقاية البيئة من العناصر الملوثة، التعرف على أهمية الحماية الإدارية للبيئة، والتعرف على الوسائل والتقنيات الكفيلة في إنجاح الحماية الإدارية للبيئة، وكان منهج الدراسة الوصفي التحليلي وخلصت الدراسة إلى: تلعب آليات الضبط الإداري البيئي القبلية والبعدية دوراً في حماية البيئة، حاجة الهيئات المحلية الى كوادر بشرية مختصة في تطبيق الضبط الإداري البيئي وليس هيئات إدارية فقط، وأن الضبط الإداري البيئي يقوم على حماية العملية التنموية وليس تعطيلها، فأوصت بجمع القوانين والمراسيم المتعلقة بالبيئة في منظومة تشريعية كاملة وموحدة، عمل دورات تعليمية بالضبط الإداري البيئي لكوادر الهيئات المحلية وصناع القرار .

نعيمة ومنال (2020): دراسة بعنوان " دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة " وتهدف إلى التعرف على أهمية الحماية الإدارية للبيئة والبحث عن الوسائل التي تطورها، التعرف على الهيئات المخولة قانونياً بممارسة نشاط الضبط الإداري البيئي، التعرف على فعالية الآليات الممنوحة لهيئات الضبط في حماية البيئة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي لتحليل النصوص القانونية، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن الوسائل الردعية والوقائية التي تستخدمها سلطات الهيئات المحلية تعتبر من أنجح الوسائل لحماية البيئة،

الرقاد (2019): دراسة بعنوان "وسائل الضبط الإداري في حماية البيئة من التلوث العمراني "، هدفت الى التعرف على دور الضبط الإداري في حماية البيئة، والتعرف على وسائل الضبط الإداري البيئي المادية والمعنوية والقانونية الحامية للبيئة من التلوث العمراني، وطبقت الدراسة في الفترة الزمنية 2018-2019 في الأردن حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وخلصت الى النتائج التالية: تمتلك الهيئات المحلية عدة اساليب تستخدمها في حماية البيئة أهمها الأسلوب الوقائي والعلاجي، هناك تعارض بين النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة، وخلصت إلى عدة توصيات أهمها: قيام المشرع الأردني بمراجعة جميع القواعد القانونية المتعلقة بالبيئة، قيام المشرع بوضع

تشريعات وإدخال تعديلات على التشريعات المتعلقة بهيئات الضبط الإداري البيئي وصلاحياته وإجراءاته خاصة المتعلقة بسحب تراخيص المنشآت المخالفة لشروط البيئة،

عبد المالك (2019): دراسة بعنوان "الضبط الإداري في مجال حماية البيئة"، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية آليات الضبط الإداري البيئي في حماية البيئة، التعرف على الضبط الإداري البيئي، التعرف على الهيئات المحلية التي فوض لها القانون صلاحيات الضبط، التعرف على الآليات القبلية والبعدية للضبط الإداري في مجال حماية البيئة، وكان منهج الدراسة الوصفي التحليلي وخلصت الدراسة إلى حاجة آليات الضبط الإداري البيئي إلى جهات متخصصة بالبيئة وليست إدارية فقط، كما أوصت بالعمل على تعزيز التشبيك بين هيئات الضبط الإداري البيئي المركزية واللامركزية، عمل ندوات للتوعية بدور الضبط الإداري البيئي بحماية البيئة ودوره في تعزيز التنمية، العمل على جمع القوانين المتعلقة بالبيئة في منظومة تشريعية واحدة،

كريمة (2019): دراسة بعنوان " دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة " وتهدف الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الضبط الإداري ضرورة حتمية للمحافظة على النظام العام بعناصره الثلاث، تعدد مجالات الضبط البيئي وتزايدها لاقتربها بظهور الأضرار البيئية، تمارس سلطات الضبط البيئي آليات قبلية وقائية وبعديه لحماية النظام البيئي العام، أعطى المشرع للهيئات المختصة صلاحية إصدار قرارات تساعد في الحفاظ على البيئة، وقد أوصت الدراسة بالعمل والسعي للوصول إلى التنمية البيئية المستدامة عبر الاستخدام الحسن للبيئة في الحاضر والمحافظة عليها في المستقبل،

بن مدور (2019): دراسة بعنوان " آليات الضبط البيئي في التشريع الجزائري " وتهدف الدراسة إلى التعرف على هيئات الضبط البيئي على المستوى المركزي والمحلي، التعرف على تطور الهيئات البيئية في الجزائر، التعرف على دور الإدارة في حماية البيئة عبر النشاط الضبطي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أهملت الهيئات المحلية حماية البيئة كونها تعتبرها مهمة ثانوية، هناك نقص في الوعي فيما يخص حماية البيئة في الهيئات المحلية، هناك بطء في تنفيذ البلديات لبعد القوانين مثل تسوية البناءات الفوضوية، تعاني البلديات من نقص في الوسائل والمعدات اللازمة لجمع النفايات، وأوصت الدراسة بوضع قوانين بيئية تتماشى مع التطور الصناعي

والتكنولوجي، العمل على ايجاد هيئة مختصة بقطاع البيئة، العمل على توسيع صلاحيات الهيئات المحلية في مجال حماية البيئة،

عبد الحكيم (2018): دراسة بعنوان " آليات الضبط الاداري في مجال البيئة "، وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على فعالية آليات الضبط الاداري في مجال حماية البيئة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية وخلصت الى عدة نتائج أهمها: أن آليات الضبط الإداري التي شرعها القانون الجزائري فعالة في حماية البيئة، أن الضبط الإداري البيئي قد أصبح ضروري لحماية البيئة ويتنوع ويتعدد مع تعدد عناصر البيئة، أعطى المشرع الجزائري للهيئات المحلية سلطة إصدار القرارات التي تساعد على حماية البيئة، أن سلطات الهيئات المحلية في ممارسة وسائل الضبط الإداري القبلية والبعدية سلطات مقيدة بنصوص قانونية، تعدد مجالات ممارسة الضبط الإداري البيئي وتزايدها مع تزايد الأضرار البيئية، كما أوصت الدراسة بإعطاء المشرع الإدارة السلطة التقديرية في استخدام وسائل الضبط للمساعدة في تقليل الأضرار البيئية،

أمين (2017): دراسة بعنوان " فعالية الضبط الإداري في حماية البيئة في الجزائر " تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الإدارة البيئية في الجزائر، والتعرف على دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، التعرف على فعالية الضبط الإداري في حماية البيئة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي لتحليل النصوص القانونية، وخلصت إلى عدة نتائج أهمها: أن الضبط الإداري من أهم وسائل الدولة لضمان حقوق الأفراد بتوفر بيئة نظيفة، هناك العديد من الوسائل القانونية التي منحها المشرع للإدارة المحلية في مجال حماية البيئة، غياب الدور الفاعل للهيئات الإدارية المحلية في مجال حماية البيئة، وجاءت بعدة توصيات أهمها: العمل على تطبيق القوانين المنظمة للنشاط الضبطي البيئي لضمان وجود سياسات تشريعية واضحة، تزويد البلديات بالكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في مجال حماية البيئة،

أحمد (2017): دراسة بعنوان "سلطات الضبط الاداري في مجال حماية النظام البيئي العام "وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على وسائل سلطات الضبط الاداري في جمال حماية النظام البيئي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية، وخلصت الى عدة نتائج أهمها: تمتلك هيئات الضبط الاداري البيئي أساليب قانونية متنوعة لحماية النظام العام البيئي من أكثرها فعالية تدابير الضبط الفردية، التنفيذ المباشر. كما أوصت باستثمار فكرة النظام البيئي العام في توسيع سلطات الضبط البيئي، العمل على

تعزيز فكرة النظام العام البيئي في الفكر القانوني البيئي، تنمية الوعي البيئي لدى الجماهير وسن التشريعات الملزمة بشأن حماية البيئة.

نورة (2017): دراسة بعنوان " الضبط الإداري في مجال حماية البيئة " التعرف على مدى نجاح وسائل الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، التعرف على الصفة الوقائية للضبط الإداري ودورها في حماية البيئة، التعرف على الهيئات المكلفة بحماية البيئة، التعرف على أدوات الرقابة المعتمدة في مجال حماية البيئة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: الدور الهام الذي يلعبه الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، وأوصت الدراسة بالعمل على تعزيز التنسيق والتشبيك بين هيئات الضبط البيئي المركزية واللامركزية، عقد ندوات ومؤتمرات لتعريف المجتمع بدور الضبط البيئي في مجال حماية البيئة، عمل دورات علمية لصناع القرار في مجال الحفاظ على البيئة مما يعزز قدرتهم على ممارسة الضبط البيئي بالشكل الصحيح،

بلرشيد، سعداوي (2016): دراسة بعنوان " آليات تفعيل الضبط الإداري في مجال حماية البيئة في الجزائر "، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الضبط الإداري الذي تستخدمه السلطات الإدارية في حماية البيئة، التعرف على دور الجماعات المحلية والمركزية الممارسة للضبط الإداري في حماية البيئة، التعرف على الآليات الوقائية التي تبناها المشرع الجزائري في حماية البيئة، التعرف على الآليات القانونية للضبط الإداري في مجال حماية البيئة وكيفية تفعيلها في الجزائر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية، وخلصت إلى عدة نتائج أهمها: عدم وجود تعريف واضح لأسلوب الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، منح المشرع للهيئات الإدارية سلطات واسعة في اتخاذ القرارات بشأن حماية البيئة، أن الضبط الإداري في مجال حماية البيئة يمارس في العديد من المجالات سواء ذات الطابع الصناعي أو التجاري، عدم استقرار الهيئات المحلية في الجزائر وبالتالي عدم فعاليتها في حماية البيئة، ليس هناك دور فعال للهيئات المحلية في ممارسة الضبط البيئي نظراً لنقص الموارد المالية الممنوحة، وأوصت الدراسة بإقامة الهيئات المحلية لحملات توعية بيئية لإشراك المواطنين في الحفاظ على البيئة، إسناد مهمة حماية البيئة لهيئات مختصة وليس هيئات إدارية فقط، وضع تعريف قانوني شامل لمفهوم الضبط الإداري في مجال حماية البيئة،

فارس واليازيد (2015): دراسة بعنوان " الضبط الإداري البيئي " وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية الضبط الإداري كآلية لحماية البيئة، عبر التعرف على مفهوم الضبط الإداري البيئي،

والهيئات الكفيلة بممارسته وأهم الوسائل القانونية الوقائية والردعية التي يستخدمها لحماية البيئة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: غياب التشبيك بين الإدارات المركزية والمحلية في الجزائر، تهميش القرارات البيئية في الإدارة الجزائرية واقتصارها على القرارات الإدارية، غياب تطبيق مفهوم السياسة العامة للبيئة، نقص الأخذ بالاعتبارات البيئية في المخططات التنموية الاقتصادية والصناعية، غياب التطبيق الصارم للقوانين البيئية من قبل الهيئات المركزية واللامركزية في الجزائر، وأوصت الدراسة بعمل منظومة قانونية لحماية البيئة تتماشى التطور الصناعي والتكنولوجي، توسيع صلاحيات الهيئات المحلية في مجال حماية البيئة، الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نتائج فعلية في مكافحة التلوث.

العاور (2013): دراسة بعنوان "سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية في التشريع الفلسطيني" جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على الطبيعة القانونية لسلطات الضبط الإداري وعلى سلطات الضبط الإداري المركزية واللامركزية في فلسطين، والتعرف على اغراض الضبط الإداري من منظور التشريع الفلسطيني، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الفلسطيني للنصوص القانونية، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج أبرزها: لم تتطرق النصوص القانونية الى تعريف محدد للضبط الإداري، أعطى المشرع الفلسطيني هيئات الضبط الإداري سلطة الحفاظ على النظام العام بمعناه المادي والأدبي، كما جاء القانون الفلسطيني خالي من حق السلطة التنفيذية في اصدار لوائح الضبط الإداري، اعتبار رئيس السلطة الوطنية هو من احدى سلطات الضبط الإداري على الرغم من التعديلات التي جرت على القانون الأساس الفلسطيني بتقليص صلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية، عدم التوسع في فكرة النظام لما يمثله هذه التوسع من خطر يهدد لحيات، العمل على اجراء تعديلات في النصوص القانونية فيما يخص صلاحيات السلطة التنفيذية المرتبطة بلوائح الضبط الإداري،

2.5.2. دراسات عربية تناولت دور الجماعات المحلية في حماية البيئة:

سمير (2018): دراسة بعنوان " دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في الجزائر"، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجماعات المحلية في حماية البيئة من التلوث في الجزائر، والتعرف على مدى فعالية آليات الضبط الإداري البيئي في مجال حماية البيئة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية، وخرجت هذه الدراسة بعدة نتائج أهمها: تستخدم هيئات الضبط الإداري البيئي آليات ردعية ووقائية لحماية البيئة، تعدد اختصاصات الجماعات المتعلقة بحماية البيئة وتأثرها بقوانين وأنظمة

الدولة، وأوصت بالعمل على توفير تشريعات بيئية متناسقة لتسهيل عمل سلطات الضبط الإداري البيئي.

زوليخة (2017): دراسة بعنوان " دور الجماعات المحلية في حماية البيئة حالة بلديات قسنطينة "، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية في حماية البيئة، التعرف على الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى الجماعات المحلية، التعرف على دور البلديات في مجال حماية البيئة، وأجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين 2016 - 2017، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري بالاستعانة بالعديد من الدراسات السابقة، وتم الاعتماد على تحليل حالة بلدية قسنطينة و ميزانياتها، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: تواجه الهيئات المحلية وأهمها البلديات مجموعة من المشاكل أهمها محدودية الموارد المالية، تضارب الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية والإدارية في البلديات فيما يخص البيئة ، ضعف مظاهر المشاركة السياسية في البيئة المحلية لقلّة الجمعيات البيئية، وأوصت بوضع نصوص قانونية صريحة تنص على صلاحيات واختصاصات كل مستوى من مستويات الإدارة المحلية، العمل على تغيير أنماط تمويل الجماعات المحلية، وإصلاح العلاقة غير المتوازنة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية، وعمل توزيع عادل للأطر البشرية (إداريين، فنيين، محاسبين) بين المركز والأطراف،

منير، فطيمة (2017): دراسة بعنوان " دور الجماعات المحلية في حماية البيئة "، وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على مهام ومسؤوليات الهيئات المحلية في النواحي البيئية، التعرف على مدى قدرة الهيئات المحلية على معالجة المشاكل البيئية، التعرف على آليات تنفيذ السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة على المستوى المحلي، التعرف على مدى وعي الجماعات المحلية بمسؤولياتها البيئية، والتعرف على الوسائل الإمكانيات الموفرة للجماعات المحلية لحماية البيئة، وأجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين 2016 - 2017، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري بالاستعانة بالعديد من الدراسات السابقة، والمنهج المقارن لتحديد أوجه الاختلاف والتشابه بين السياسات والتشريعات في الجزائر والدول الأخرى، وتم الاعتماد على تحليل حالة ولاية ورقلة باستخدام أداة الدراسة المقابلة، وخرجت بعدة نتائج أهمها: أن الإمكانيات البشرية والمادية الموفرة لبلدية ورقلة غير كافية ولا تتناسب مع حجم البلدية الكبير، غياب الخبرة الكافية من المورد البشري في البلدية بالمشاكل البيئية، تجاهل الفاعلين المحليين للقضايا البيئية، ضعف التشبيك بين المؤسسات الحكومية والجماعات المحلية أضعف تحقيق أهداف الجماعات المحلية البيئية، وأوصت بالعمل على التوعية المجتمعية والمحلية بالمشاكل البيئية، و العمل على تحقيق التعاون بين الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية للوصول إلى تنمية مستدامة.

محفوظ و محمد (2017): دراسة بعنوان " دور الهيئات اللامركزية في حماية البيئة الجماعات المحلية البلدية والولاية " هدفت إلى التعرف على دور الهيئات المحلية في حماية البيئة والتعرف على الوسائل القانونية التي تتمتع بها الإدارة لحماية البيئة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية، وخرجت هذه الدراسة بعدة نتائج أهمها: أن هناك دور بارز للجماعات المحلية في حماية البيئة ، تستخدم الهيئات المحلية أدوات قانونية وإدارية لحماية البيئة مثل اللوائح الضبطية والحظر والمنع والتخطيط البيئي، وأوصت بتدعيم الهيئات المحلية بالهياكل التقنية والإدارية وتوسع صلاحياتها في القرار البيئي.

رضا (2014): دراسة بعنوان " البلدية بين متطلبات التنمية والضبط الإداري البيئي " تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مقدرة البلدية على تحقيق التنمية وحماية البيئة عبر الضبط الإداري البيئي، والتعرف على دور البلدية في التنمية المحلية المستدامة، التعرف على اختصاص البلدية كهيئة محلية للضبط البيئي وتقييم دورها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التشريع الجزائري قد أعطى البلديات مكانة مميزة كجماعة محلية تجسد النظام المركزي، تنفذ الهيئات المحلية البرامج التنموية حسب ما تحدده السلطة المركزية في الجزائر، يقيد القانون الجزائري سلطات الهيئات المحلية، تقترب البلدية المكان الأنسب لتحقيق التنمية المستدامة نظراً لقربها من المواطنين والواقع، تباين فعالية آليات الضبط الإداري الوقائية والردعية، أن البعد البيئي لم يلق بعد المكانة اللازمة على المستوى المحلي، التباين في التركيبة البشرية للبلديات من حيث مستوى الأداء والتفاعل مع موضوعات حماية البيئة والتنمية، توفير القانون صلاحيات واسع للهيئات المحلية تمكنها من ممارسة الضبط البيئي لكن هناك إمكانيات ضعيفة تساعد في التطبيق، كما أوصت بتفعيل دور الهيئات المحلية وتشجيع المبادرات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، تدعيم البلديات بالهياكل التقنية والإدارية وتوسع صلاحياتها في القرار البيئي، تفعيل الآليات القانونية الوقائية والردعية على المستوى المحلي، العمل على الربط بين الدراسات الأكاديمية البيئية وبرامج البلديات،

3.5.2. الدراسات الأجنبية:

Wei Qian & Roger Burritt (2010): Environmental management accounting in local government:

دراسة بعنوان "محاسبة الإدارة البيئية في الحكومة المحلية " تهدف هذه الدراسة الى استكشاف حالة ممارسة المحاسبة في الإدارة البيئية والدوافع لاستخدامها بهدف تحسين ادارة النفايات وإعادة تدويرها

من قبل الادارات المحلية في ولاية نيو ساوث ويلز -أستراليا. تم استخدام المقابلة كأداة للدراسة وأجريت مع مدراء ومسؤولي ادارة النفايات واعادة التدوير في 12 ادارة محلية في نيوساوث ويلز. جاءت النتائج: ان الحكومات المحلية التي تمت دراستهم يشجعون على تطوير ادارة المحاسبة البيئية في الحكومة المحلية لعدة اسباب منها الضغوط التنظيمية من مختلف الهيئات التنظيمية البيئية، الى جانب التوقعات البيئية من المجتمعات المحلية، كما توفر النتائج المتعلقة بالدوافع معلومات مفيدة للهيئات التنظيمية الحكومية لوضع سياسات تعمل على تحسين المسائلة وكفاءة ادارة النفايات واعادة التدوير وكذلك تعزيز تطوير الادارة البيئية لدعم حلول الادارة المستدامة للنفايات.

Roetzel, Hummel, Pedell (2018): Integrating Environmental Management Control Systems:

دراسة بعنوان "دور أنظمة التحكم في الإدارة البيئية" تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور أنظمة التحكم في الادارة البيئية كآليات لترجمة الاستراتيجية البيئية الى أداء اداري بيئي، استخدم الاستبيان كأداة لدراسة وزعت على 218 شركة، تظهر النتائج أن أنظمة التحكم في الإدارة البيئية تتوسط في العلاقة بين الاستراتيجية البيئية والأداء الاداري البيئي، كما يؤثر مستوى التكامل بين نظم مراقبة الادارة العادية والبيئية والأداء الاداري البيئي، كما تعتبر أنظمة مراقبة الادارة البيئية آليات مهمة لترجمة الاستراتيجية البيئية الى أداء اداري،

Napwan, chamlong (2016): The Performance of the environmental management of local governments in Thailand

دراسة بعنوان: أداء الإدارة البيئية للحكومات المحلية في تايلاند " تهدف هذه الدراسة الى التعرف على إدارة الإدارة البيئية للحكومات المحلية في تايلند، وتم استخدام الاستبيان كأداة لدراسة وزع على 385 حكومة محلية في تايلاند عبر عينة عشوائية، جاءت النتائج فيها ان الإدارة البيئية من الوظائف الرئيسية للسلطات المحلية كما ان اداء الحكومات المحلية في الأداء الاداري البيئي داخل المناطق الريفية كان معتدل واوصت الدراسة: تنظيم التعلم البيئي داخل الحكومات المحلية، خفض تكلفة الاداء البيئي وزيادة الايرادات من وراءه، انتهاج استراتيجية ادارة البيئية احترازية،

Fredrik (2003): Environmental Management Systems: What is in it for Local Authorities

دراسة بعنوان (أنظمة الإدارة البيئية: ما بداخلها للسلطات المحلية ؟)، تهدف هذه الدراسة الى اعطاء صورة عن أنظمة الادارة البيئية العامة والادارة البيئية في البلديات، واعطاء صورة التعرف على

امكانيات واستعداد الهيئات المحلية لاستخدام الادارة البيئية و التعرف على انظمة الادارة البيئية في الهيئات المحلية، كونها اداة بإمكانها ان تساعد البلديات في اعادة النظر في ايدولوجياتها وهياكلها الاجتماعية والثقافية المتعلقة بإدارة البيئة، وخلصت الى عدة نتائج أهمها: ان انظمة الادارة البيئية هي مجرد ادوات للإدارة البيئية وليست الدواء الشافي، ان النظام الادارة البيئية سيساهم في تحسين اجراءات التواصل والتعاون في البلدية، كما انه لا يوجد ضمان لانتقال البلدية لثقافة بيئية او ادارة بيئية ناجحة بسبب تنفيذها نظم الإدارة البيئية، يمكن لنظام الادارة البيئية والأدوات المرتبطة به ان تلعب دورا مهما في جعل السلطة المحلية أكثر نجاحا في الوصول الى الاستدامة البيئية،

تحليل الدراسات السابقة يعرضه الجدول (3.2):

6.4 التعقيب على الدراسات السابقة

نظرا لحدثة موضوع الضبط الإداري البيئي في الهيئات المحلية، فقد كان هناك ندرة في الدراسات التي تناولت الموضوع على المستوى المحلي الفلسطيني. كما لوحظ عند مراجعة الدراسات السابقة أن هناك تقارباً في عناوينها، ما بين الضبط الإداري كوسيلة لحماية البيئة أو دور الهيئات المحلية في حماية البيئة، كما جاءت أغلب هذه الدراسات من منظور تشريعي مستخدمة المنهج الوصفي في التطرق للجوانب النظرية للدراسة والأسلوب التحليلي في تحليل النصوص القانونية. وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في التعرف على وسائل الهيئات المحلية في حماية البيئة والضبط الإداري البيئي كأحد هذه الوسائل، كما تعرفت على أهم الصلاحيات التي أعطاها القانون للهيئات المحلية في مجال حماية البيئة، وتعرفت على أبرز المعوقات التي تتعرض لها الهيئات المحلية.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في حدوثها كونها أعدت في عام 2022، وفي مجتمع دراستها " الهيئات المحلية في محافظة الخليل " فتكون بدورها الدراسة الأولى من نوعها في فلسطين، كما تميزت بالجوانب التي درستها هذه الدراسة وهي اتجاه وجاهزية الهيئات المحلية الفلسطينية لتطبيق الضبط الإداري البيئي الذي يعطي صورة عن واقع إمكانيات وجاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الأنشطة والإجراءات بشكل عام وتطبيق الأنشطة والإجراءات البيئية بشكل خاص.

وتأمل الباحثة أن تقدم هذه الدراسة الفائدة للهيئات المحلية في فلسطين حول تطبيق إجراءات حماية البيئة بشكل عام والضبط الإداري البيئي بشكل خاص والاستفادة من نموذج الجاهزية المطروح في تطبيق خططها وأنشطتها ذات البعد البيئي.

جدول 3.2: تحليل الدراسات السابقة.

الدراسة	المتغيرات	الحدود المكانية	الحدود الزمانية	الحدود البشرية	المنهج	الأداة	النتائج والتوصيات
اسماعيل	الضبط الإداري البيئي	الجزائر	2021	—	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	ضرورة تزويد الجماعات بالإمكانيات والوسائل اللازمة للقيام بأدوارها كاملة
عزالدين	الضبط الإداري / حماية البيئة	الجزائر	2021	—	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	هناك حاجة الى حماية قانونية للمخطط البلدي لحماية البيئة
حسني وجغلول	سلطات الضبط الإداري / حماية البيئة	الجزائر	2020	—	الوصفي والتحليلي	دراسة نظرية	ضرورة تطوير التشريعات القانونية في مجال السلطات الضبطية الحامية للبيئة.
فطيمة	الضبط الإداري / حماية البيئة	الجزائر	2020	—	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	تحتاج الهيئات المحلية الى كوادر بشرية مختصة في تطبيق الضبط الإداري البيئي
نعيمة ومنال	الضبط الإداري / حماية البيئة	الجزائر	2020	—	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	أن الوسائل الردعية والوقائية التي تستخدمها سلطات الهيئات المحلية تعتبر من أنجح الوسائل لحماية البيئة.
الرقاد	الضبط الإداري / حماية البيئة	الأردن	2019	—	الوصفي	دراسة نظرية	هناك تعارض بين النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة.
عبد المالك	الضبط الإداري / حماية البيئة	الجزائر	2019	—	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	ضرورة تعزيز التشبيك بين هيئات الضبط الإداري البيئي المركزية واللامركزية
كريمة	الضبط الإداري / حماية البيئة	الجزائر	2019	—	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	الضبط الإداري ضرورة حتمية للمحافظة على النظام العام للوصول الى التنمية البيئية المستدامة.
بن مدور	آليات الضبط البيئي	الجزائر	2018	—	الوصفي	دراسة نظرية	ضرورة توسيع صلاحيات الهيئات المحلية في مجال

عبد الحكيم	آليات الضبط / حماية البيئة	الجزائر	2018	_____	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	- وجود علاقة بين تطبيق الهيئات للضبط الإداري البيئية والصلاحيات المقدمة لها من القانون.
سمير	الجماعات المحلية / حماية البيئة	الجزائر	2018	_____	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	هناك غياب لدور للهيئات الإدارية المحلية في مجال حماية البيئة
أمين	الضبط الإداري / حماية البيئة	الجزائر	2017	_____	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	ضرورة استثمار فكرة النظام البيئي العام في توسيع سلطات الضبط البيئي
زولخة	الجماعات المحلية / حماية البيئة	الجزائر / بلدية قسنطينة	2017	_____	الوصفي التحليلي	الملاحظة مواقع الانترنت الخاصة بالبلدية والقوائم المالية	- الدور الهام الذي يلعبه الضبط الإداري في مجال حماية البيئة
أحمد	الضبط الإداري / حماية النظام البيئي العام	الجزائر	2017	_____	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	ضرورة تنمية الوعي البيئي لدى الجماهير وسن التشريعات الملزمة بشأن حماية البيئة.
نورة	الضبط الإداري / حماية البيئة	الجزائر	2017	_____	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	الحاجة لعمل دورات علمية لصناع القرار في مجال الحفاظ على البيئة مما يعزز قدرات الهيئات على ممارسة الضبط البيئي بالشكل الصحيح.
بلرشد وسعدوي	آليات تفعيل الضبط الإداري / حماية البيئة	الجزائر	2016	_____	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	غياب للهيئات المحلية في ممارسة الضبط البيئي نظراً لنقص الموارد المالية الممنوحة.
فارس واليازيد	الضبط الإداري البيئي	الجزائر	2016	_____	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	ضرورة الأخذ بالاعتبارات البيئية في خطط الهيئات المحلية للتنمية والاقتصادية.

رضا	البلدية / التنمية والضبط الإداري البيئي	الجزائر	2014	_____	الوصفي التحليلي	دراسة نظرية	البعد البيئي لم يلق بعد المكانة اللازمة على المستوى المحلي
منير ، فطيمة	الجماعات المحلية/حماة البيئة	الجزائر/بلدية دنقلة	2017	_____	الوصفي والمنهج المقارن	المقابلة	ضرورة التعاون بين الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية للوصول إلى تنمية مستدامة.
محفوظ، محمد	دور الهيئات المركزية والجماعات المحلية /حماية البيئة	الجزائر	2017	_____	الوصفي	دراسة نظرية	ضرورة تدعيم الهيئات المحلية بالهياكل التقنية والإدارية وتوسع صلاحياتها في القرار البيئي.
Roetzel, Hummel ,Pedell	دور أنظمة التحكم في الإدارة البيئية	-----	2018	موظفي شركات	الوصفي	الاستبيان	تعتبر انظمة مراقبة الادارة البيئية آليات مهمة لترجمة الاستراتيجية البيئية الى أداء اداري.
Napwan ,chamlong	أداء الإدارة البيئية للحكومات المحلية في تايلاند	تايلاند	2016	رؤساء وادارات الادارات المحلية	الوصفي	الاستبيان	الإدارة البيئية من الوظائف الرئيسية للسلطات المحلية
Wei Qian & Roger Burritt	محاسبة الإدارة البيئية في الحكومة المحلية	نيوساوث ويلز استراليا	2010	مدراء ورؤساء الادارات المحلية	الوصفي	المقابلة	ضرورة تعزيز تطوير الادارة البيئية لدعم حلول الادارة المستدامة للنفايات
Fredrik	أنظمة الإدارة البيئية/السلطات	-----	2003	-----	الوصفي	دراسة نظرية	لنظام الادارة البيئية دور في جعل السلطة المحلية أكثر نجاحا في الوصول الى الاستدامة البيئية

						المحلية؟	
طه	الضبط الإداري البيئي / اتجاه وجاهزية الهيئات المحلية	الهيئات المحلية في محافظة الخليل	2022	ادارات وموظفي البلديات	الوصفي	الاستبيان والمقابلة	هناك اتجاها ايجابيا نحو تطبيق الضبط الاداري البيئي ضرورة تعزيزه.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1.3 مقدمة

لإتمام الشق النظري من الدراسة قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات والدراسات والقوانين المتعلقة بالضبط الإداري البيئي في الهيئات المحلية، بدءاً مما ورد بالأدبيات حول مفهوم الضبط الإداري البيئي مروراً بجاهزية الهيئات المحلية لتطبيقها وصولاً لجزئية إتمام الدراسات السابقة والمقارنة بينها. والاستناد على ما ورد فيها لإتمام الشق التطبيقي الميداني من الدراسة بدءاً من منهج الدراسة، وإجراءاتها، وتحليل البيانات ومناقشتها مروراً ببناء الأداة البحثية والتحقق من صدقها وثباتها، حتى حدود ومحددات الدراسة، والتي سيتم تناولها تفصيلاً في هذا الفصل.

2.3 منهج الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لإنجاز شقي الدراسة النظري والتطبيقي كونه الأنسب لها، إذ يوصف المشكلة البحثية وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً وكمياً تمهيداً لفهمها وتشخيصها والتمكن من الكشف عن جوانبها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها تعميماً جزئياً أو كلياً (رئيسة، 2017). أما إجراءات الدراسة فيمكن تلخيصها بثلاثة إجراءات رئيسية جمع البيانات، تحديد المجتمع المبحوث، تحليل البيانات وعرض النتائج والتي سيتم تناولها تفصيلاً فيما هو آت:

1.2.3 جمع البيانات واعداد الإطار النظري والدراسات السابقة:

قامت الباحثة بجمع البيانات والمعلومات من مصادر ومراجع مختلفة موزعة ما بين كتب ومجلات ورسائل علمية ونصوص قانونية وتقارير دورية، بهدف تأصيل موضوع الدراسة وإعداد الإطار النظري

الخاص بنشأة ومفهوم الضبط الإداري البيئي في الهيئات المحلية، ودور الجماعات المحلية في حماية البيئة. وجاهزية الهيئات الفلسطينية للتطبيق، الذي ساعدها بدوره في إعداد جزئية الدراسات السابقة بشقيها العربي والأجنبي، وسهل عملية المقارنة بينها. ويمكن تلخيص ذلك في عدة خطوات:

- الرجوع للمصادر الأصلية لمفهوم الضبط الإداري بدءاً من مفهوم (الضبط والضبط الإداري وصولاً للضبط الإداري البيئي)، ومفهوم الاتجاه والجاهزية من منظور الضبط الإداري البيئي والتوجه المحلي، محاولة اشتقاق تعريفات إجرائية للمفاهيم السابقة وفق السياق الفلسطيني.
- قراءة وتحليل القوانين الفلسطينية الخاصة بالهيئات المحلية، والمواقع الإلكترونية للهيئات المحلية المبحوثة وعدد من المؤسسات الرسمية التي تعنى بشؤون البيئة، بهدف إعداد تصور مبدئي لواقع الضبط الإداري البيئي في الهيئات المحلية الفلسطينية.
- مراجعة أبعاد جاهزية الهيئات المحلية لحماية البيئة في الأدبيات العربية والاجنبية وخطط استراتيجية محلية وعربية، بهدف إعداد نموذج جاهزية مؤسسية افتراضي يستفاد منه في بناء جزئية الإطار النظري وأداة الدراسة المتعلقة بالجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي.
- العودة للمصادر الأصلية للبيانات النظرية المستخدمة في تأصيل الدراسة وإعادة صياغتها وعرضها بطريقة مختلفة إن أمكن عن سابقتها من الدراسات.
- مراجعة عميقة للدراسات الأصلية العربية والأجنبية ذات العلاقة بالضبط الإداري البيئي ودور الجماعات المحلية في حماية البيئة، من أجل بناء جزئية الدراسات السابقة وتوحيد طريقة طرحها والمقارنة بينها من حيث أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية.

2.2.3. تحديد المجتمع المبحوث واختيار العينة البحثية:

في محاولة الباحثة لحصر المجتمع المبحوث تم التوجه إلى مديرية الحكم المحلي في مدينة الخليل، التي زودت الباحثة بقائمة استدلالية بأسماء الهيئات المحلية في محافظة الخليل، والتي تم اعتبارها مجتمعاً افتراضياً عدده 51 هيئة محلية، ونظراً لتفاوت إمكانات الهيئات المحلية ومستوى جاهزيتها للأنشطة البيئية من واقع امتلاكها للموارد بمختلف أشكالها، عملت الباحثة على حصر الهيئات المستهدفة لتكون ممثلة لكافة تصنيفات هذه الهيئات وبصورة متوازنة ما أمكن، وذلك عبر ما يأتي:

- مراجعة الأدبيات والتقارير المحلية المتعلقة بالهيئات المحلية وتصنيفاتها، ولقد تم الأخذ بتصنيفات صندوق الإقراض كونه التصنيف الوحيد المتوفر والذي يعطي وزن لجزئية الاهتمام بالبيئة في تصنيفه للهيئات.

- إجراء مقابلات استطلاعية مع عدد من رؤساء وعاملي الهيئات المحلية في المحافظة ممن تمكنت الباحثة من الوصول إليها والتي تم تحديدها كمجتمع افتراضي أولي.
- اعتبر المجتمع البحثي النهائي المستهدف ما تم الوصول إليه بالمقابلات الاستطلاعية وتعاون أفرادها مع الباحثة، والذي بلغ عدده النهائي 15 هيئة بعينة صدفية. وفيما يلي قائمة بأسمائها وتصنيفاتها حسب الجدول (1.3) أدناه:

جدول 1.3 المجتمع البحثي المستهدف (صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية، 2022)

الرقم	اسم الهيئة	تصنيفها
1	مديرية الحكم المحلي	تم اختيارها من ضمن المجتمع المبحوث كونها المؤسسة الرئيسية وبالتالي قد تعطي تصوراً واضحاً عن واقع الهيئات المحلية في محافظة الخليل.
2	بلدية الخليل	A+
3	بلدية يطّا	
4	بلدية حلحول	
5	بلدية دورا	B++
6	بلدية السموع	
7	بلدية تقوح	B+
8	مجلس قروي بني نعيم	يخدم صندوق اقراض البلديات المجالس القروية بصورة متواضعة ولا يتم وضعها ضمن التصنيفات (تصنف حسب وزارة الحكم المحلي)
9	مجلس قروي الرماضين	
10	بلدية صوريّف	B
11	بلدية بيت أمر	
12	بلدية الظاهرية	
13	بلدية ترقوميا	C++
14	بلدية إذنا	
15	بلدية بيت كاحل	

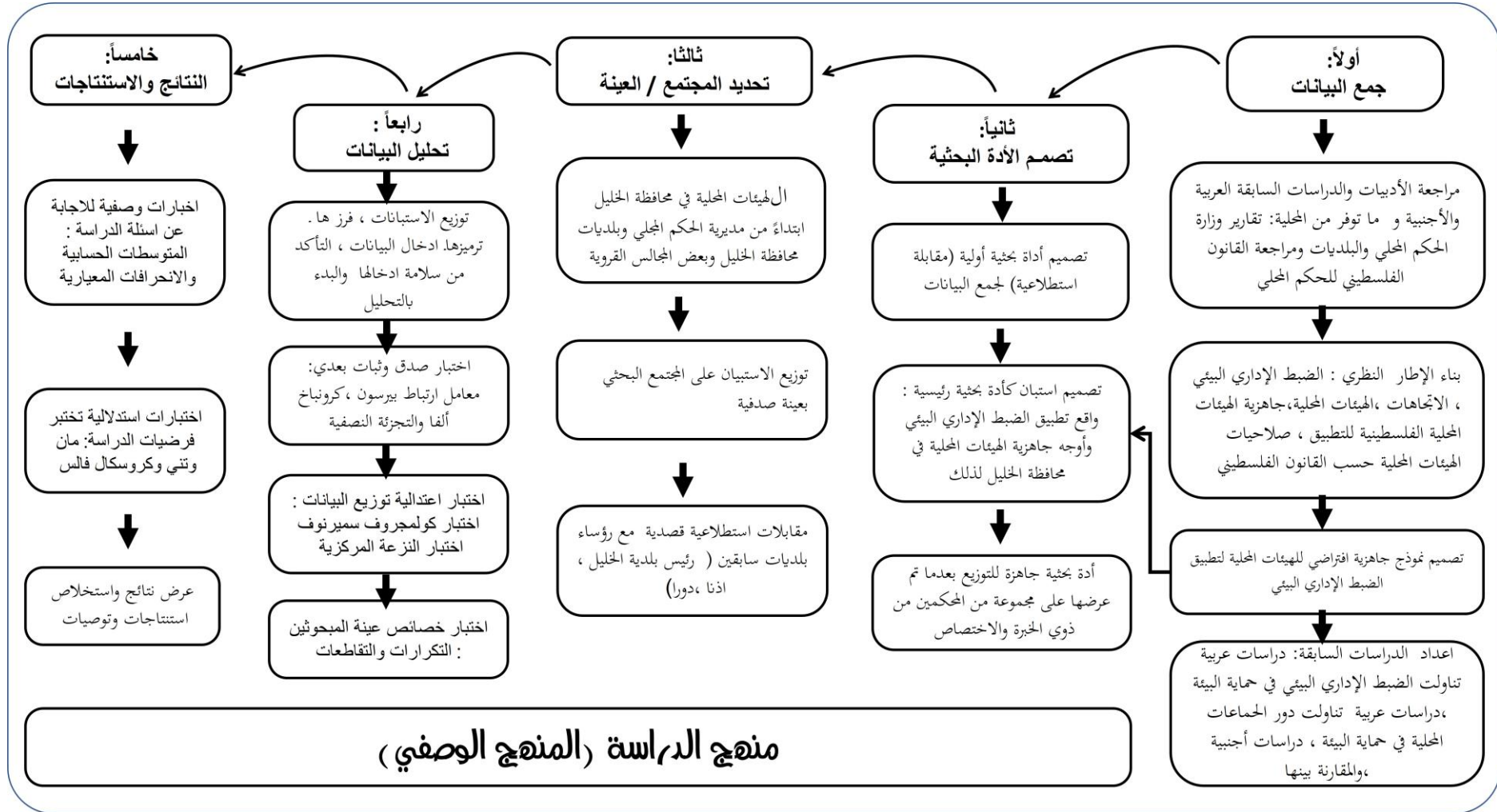
3.2.3. تحليل البيانات وعرض النتائج ومناقشتها:

في هذه المرحلة قامت الباحثة بإجراء عددٍ من الاختبارات الاحصائية على الأداة البحثية باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS، بهدف التحقق من صدقها وثباتها قبل التوزيع، والتأكد من تحقيقها أهداف الدراسة وإجابتها عن أسئلتها واختبار فرضياتها بعد التوزيع. الجدول (2.3) يلخص الاختبارات الاحصائية القبلية والبعديّة التي تم إجرائها والهدف من استخدام كل منها.

جدول 2.3: الاختبارات الاحصائية (أمين 2007)

اسم الاختبار	نوعه	الهدف منه
معامل ارتباط بيرسون	قبلي وبعدي "قياس الصدق"	يستخدم للتأكد من الصدق البنائي واختبار التناسق الداخلي للاستبانة، وفي حال عدم وجود ارتباط دال لأي فقرة احصائية (يكون معدل ارتباط الفقرة غير دال ابتداء من القيمة 0.00 حتى 0.40) يتم استبعادها من التحليل.
معامل كرونباخ ألفا	بعدي "قياس الثبات"	يستخدم لقياس ثبات الاستبيان، اي ان النتائج التي نحصل عليها تكون متقاربة اذا تكرر تطبيقها في ظروف مماثلة، وتكون قيمة الثبات مقبولة الى ممتازة ابتداء من القيمة 0.70 - 0.90.
معامل سبيرمان وجتمان للتجزئة النصفية		يستخدم لقياس ثبات الاستبيان ويتم فيه تجزئة فقرات الاستبانة الى نصفين (متساويين عند عدد زوجي للفقرات، وغير متساوي عند عدد فردي للفقرات)
التكرارات والنسب المئوية	بعدي "خصائص المبحوثين"	تستخدم للتعبير عن اجابات المبحوثين لفقرات البيانات التعريفية ويتم التعبير عنها بالنسب المئوية.
اختبار كولمغروف - سميرونوف	اختبار اعتدالية توزيع البيانات	يستخدم لاختبار اعتدالية التوزيع في حالة كان حجم العينة يزيد عن 50.
الوسط الوسيط والمعدل		تستخدم لاختبار اعتدالية التوزيع. ويكون توزيع البيانات توزيع غير طبيعي اذا جاءت قيمها غير متساوية.
الانحراف المعياري	بعدي (الإجابة عن أسئلة الدراسة و عرض النتائج)	هو الجذر التربيعي لمتوسط مربعات انحرافات القيم عن وسطها ويعتبر من أهم مقاييس التشتت وأدقها، وتكون اجابات المبحوثين ضعيفة التوافق (مشتتة ومبعثرة) كلما ابتعدت قيمة الانحراف المعياري عن الصفر.
المتوسطات الحسابية		يعرف المتوسط الحسابي بأنه مجموع القيم على عددها، ويستخدم لمعرفة متوسط إجابات المبحوثين حول فقرات ومحاور الاستبيان، وتم اعتماد تصنيف ليكرت الخماسي في هذه الدراسة، لكن تم تحويله الى الثلاثي كون النتائج جاءت مشتتة.
مان ويتني	بعدي (اختبار فرضيات الدراسة)	يستخدم لاختبار فرضية تنص على وجود فروق بين متوسط 3 مجتمعين في حالة التوزيع غير الطبيعي للبيانات.
كروسكال فالس	بعدي (اختبار فرضيات الدراسة)	يستخدم لاختبار فرضية تنص على وجود فروق بين متوسط 3 مجتمعات فأكثر في حالة التوزيع غير الطبيعي للبيانات.

إجراءات الدراسة التفصيلية يلخصها الشكل (1.3)



شكل 1.3: منهج وإجراءات الدراسة

3.3 الأدوات البحثية تصميمها واختبار صدقها وثباتها:

اعتمدت الباحثة على الأدبيات والدراسات السابقة ومخرجات المقابلات الاستطلاعية لتصميم أدوات بحثية قادرة على تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها وفرضياتها، فتم بناء أداتين بحثيتين تكونت من استمارتين: استمارة استبيان لمدراء وموظفي الهيئات المحلية، واستمارة مقابلة لرؤساء بلديات سابقين في محافظة الخليل من أجل جمع بيانات لدعم نتائج الاستبيان. وفيما يأتي التفاصيل:

- الاستبيان: تم تصميم الاستبيان بناءً على ما ورد في الأدبيات من مؤشرات ملائمة لقياس أهداف الدراسة، وجاء مكون من ثلاثة محاور رئيسية كما يأتي:

- المحور الأول: ويحتوي البيانات التعريفية (ديمغرافية / مؤسسية): وجاءت عدد فقراته (8) فقرات، (5) منها مغلقة، (2) مفتوحة (1) مغلقة -مفتوحة.
- المحور الثاني: وجاء لقياس "واقع تطبيق الضبط الإداري البيئي في الهيئات المحلية": وجاءت عدد فقراته بواقع (49) فقرة وجميعها بإجابات مغلقة وتفرع منها مجموعة محاور كالآتي: الاتجاه نحو التطبيق (فقرة واحدة)، مدلولات الاتجاه نحو التطبيق (10) فقرات، دوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري (8) فقرات، محفزات ومقومات تطبيق الضبط الإداري (10) فقرات، معوقات وتحديات الضبط الإداري البيئي (20) فقرة.
- المحور الثالث: وجاء لقياس جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي. وعدد فقراته (50) فقرة وجميعها بإجابات مغلقة وتفرع منها مجموعة محاور كالآتي: الجاهزية العامة (10) فقرات، التمويل (8) فقرات، الكوادر البشرية (10) فقرات، تجهيزات ومعدات (8) فقرات، الهيكل التنظيمي (7) فقرات، المعلومات (7) فقرات.

- المقابلة: بهدف تدعيم نتائج الاستبيان بمعطيات من الواقع تم مقابلة 3 من أصحاب الخبرات الميدانية العملية في البلديات هم:

- د. سمير النمورة - رئيس بلدية دورا سابقاً.
- د. محمود سليمية - رئيس بلدية إذنا سابقاً.
- أ. تيسير أبو سنيينة - رئيس بلدية الخليل.

نتائج المقابلات تم عرضها بالتوازي مع نتائج تحليل الاستبيان.

1.3.3. اختبار صدق أداة الدراسة (تحكيم الاستبيان):

دق الأداة يقصد به قدرتها الدراسة على قياس ما صممت لأجله، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مراعاتها لما يأتي: أن تكون المحاور شاملة وتقيس الأهداف وتجيب عن الأسئلة وفرضياتها، انتماء كل فقرة للمحور الذي تقع فيه، وضوح لغة فقراتها. وتم التأكد من ذلك عبر مرحلتين:

- المرحلة الاولى قبل توزيع الاستبيان: من خلال عرضه على المحكمين الأكاديميين وذوي العلاقة، وهذا الاختبار نسبي كونه يعتمد على مدى جدية المحكم، مؤهله العلمي، معرفته بقواعد البحث العلمي. وراعت الباحثة ذلك عبر عرضها الاستبيان على مجموعة من المحكمين المختصين من ذوي الخبرة بالعمل البلدي والكفاءة بالعمل الأكاديمي، وقد كان لملاحظاتهم جميعاً أثراً إيجابياً في تطوير أسئلة الاستبانة ووضعها في صورتها النهائية. وفيما يلي قائمة بأسماء المحكمين وصفاتهم الوظيفية والأكاديمية الجدول (3.3).

جدول 3.3: محكمي الاستبيان

الاسم	التخصص	الصفة الوظيفية
د. ابراهيم الغروف	دكتوراه في السياحة البيئية	محاضر في القدس المفتوحة -أريحا.
د. محمود سليمان	دكتوراه في جغرافية العمران	• محاضر في جامعة الخليل -قسم الجغرافيا. • رئيس سابق لبلدية إذنا.
أ. وجدي ملحم	ماجستير تنمية	• مرشح لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة. • رئيس سابق لبلدية حلحول.
أ. يوسف الشيخ	ماجستير تنمية	رئيس سابق لبلدية شيوخ لما يفوق 5 سنوات
أ. شكري ردايدة	ماجستير تنمية	• مدير عام وزارة الحكم المحلي • مدير سابق للحكم المحلي -محافظة بيت لحم (لأكثر من خمس سنوات) • رئيس سابق لبلديتي يطا وحزما.

- المرحلة الثانية وهي بعد استكمال توزيع وجمع الاستبيانات: من خلال اختبار صدق يعتمد على معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة والمحور الذي ترتبط فيه (4.3).

جدول 4.3: معامل الارتباط بيرسون لفقرات ومحاو الاستبيان

مدلولات الاتجاه	الفقرة	C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	C8	C9	C10
	م. ارتباط	.794**	.851**	.890**	.868**	.813**	.850**	.825**	.811**	.809**	.746**
	الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
دوافع الاتجاه	الفقرة	D1	D2	D3	D4	D5	D6	D7	D8		
	م. ارتباط	.906**	.872**	.803**	.935**	.909**	.884**	.882**	.844**		
	الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
محفزات الاتجاه	الفقرة	E1	E2	E3	E4	E5	E6	E7	E8	E9	E10
	م. ارتباط	.789**	.762**	.821**	.761**	.794**	.823**	.788**	.821**	.809**	.844**
	الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
معيقات الاتجاه	الفقرة	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10
	م. ارتباط	.679**	.787**	.751**	.786**	.768**	.788**	.783**	.809**	.762**	.630**
	الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	الفقرة	F11	F12	F13	F14	F15	F16	F17	F18	F19	F20
	م. ارتباط	.712**	.757**	.729**	.706**	.571**	.696**	.756**	.778**	.721**	.773**
	الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجاهزية العامة	الفقرة	G1	G2	G3	G4	G5	G6	G7	G8	G9	G10
	م. ارتباط	.650**	.684**	.745**	.762**	.812**	.840**	.765**	.694**	.640**	.717**
	الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الجاهزية/	الفقرة	H1	H2	H3	H4	H5	H6	H7	H8		

		.640**	.702**	.755**	.740**	.647**	.738**	.710**	.707**	م. ارتباط	التمويل
		0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
I10	I9	I8	I&	I6	I5	I4	I3	I2	I1	الفقرة	الجاهزية/ الكادر
.762**	.803**	.851**	.776**	.800**	.831**	.816**	.701**	.830**	.655**	م. ارتباط	
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
		J8	J7	J6	J5	J4	J3	J2	J1	الفقرة	الجاهزية/ التجهيزات
		.735**	.762**	.781**	.823**	.848**	.806**	.724**	.720**	م. ارتباط	
		0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
			K7	K6	K5	K4	K3	K2	K1	الفقرة	الجاهزية/ الهيكل التنظيمي
			.838**	.821**	.810**	.855**	.871**	.871**	.800**	م. ارتباط	
			0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
			L7	L6	L5	L4	L3	L2	L1	الفقرة	الجاهزية/ المعلومات
			.821**	.821**	.771**	.831**	.812**	.855**	.836**	م. ارتباط	
			0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	

النتائج في الجدول (4.3)، تشير الى ان قيم الدلالات الإحصائية المحسوبة جات في مجملها اقل من 0.05 وهو ما يشير الى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم ارتباط الفقرات بمحاورها، كما أن قيم معاملات الارتباط المرتفعة تشير الى قوة الارتباط. ما سبق يشير الى ان الفقرات مرتبطة بقوة بمحاورها وهو ما يشير الى صدق الاستبيان.

2.3.3. اختبار ثبات أداة الدراسة:

ثبات الأداة يعني انه لو تم توزيع الاستبيان ومن ثم اعيد توزيعه بعد فترة من الزمن (10 أيام الى أسبوعين) على عينة متطابقة او قريبة من المبحوثين، من المفترض ان تكون الإجابات متقاربة، وكلما كانت أقرب كان الثبات اعلى. وللتأكد من الثبات تم توزيع الاستبيان على عينة مصغرة من 10 مبحوثين واعيد توزيعه بعد أسبوعين واحتسب معامل ارتباط بيرسون بين الاختبارين، كما وتم التحقق من الثبات بعد توزيع الاستبانات وجمعها باحتساب معامل كرونباخ ألفا ومعامل التجزئة النصفية، وجاءت النتائج كما في الجدول (5.3).

جدول 5.3: معاملات الارتباط (للاختبار واعادته) وكرونباخ ألفا والتجزئة النصفية لثبات الأداة

المحاور	معامل ارتباط بيرسون بين تطبيقي الاختبار (اختبار /إعادة)		معامل ألفا كرونباخ	معامل جتمان / معامل سبيرمان
	معامل الارتباط	الدالة		
مدلولات الاتجاه	.868**	0.000	0.932	0.946
دوافع الاتجاه	.900**	0.000	0.933	0.957
محفزات ومقومات التطبيق	.750**	0.000	0.927	0.920
معيقات وتحديات التطبيق	.883**	0.000	0.936	0.890
الجاهزية العامة	.781**	0.000	0.932	0.809
التمويل	.814**	0.000	0.933	0.797
الكوادر البشرية	.888**	0.000	0.927	0.883
تجهيزات ومعدات	.893**	0.000	0.928	0.848
الهيكل التنظيمي	.876**	0.000	0.927	0.858
المعلومات	.868**	0.000	0.928	0.839

الاختبار وإعادة الاختبار قائم على فرضية صفرية ان نتائج الاختبار غير ثابتة، غير ان قيم الدلالات الإحصائية كما في الجدول (5.3) والتي جاءت جميعها اقل من 0.05 تشير الى رفض هذه الفرضية وبالتالي الى ثبات الاستبيان، وهو ما تؤكد قيم معاملي كرونباخ ألفا والتجزئة النصفية والتي جات جميعها ولكل المحاور أكبر من 0,80، وهي قيم كبيرة تشير الى ثبات الأداة.

4.3 حدود ومحددات الدراسة ومعوقات الدراسة:

جاءت حدود في هذه الدراسة كما يأتي:

- الحدود الموضوعية: وتمثل الموضوعات التي تطرقت لها الباحثة في بحثها، وهي الضبط الإداري البيئي، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي.
- الحدود الزمانية: وتمثل الفترة الزمانية التي تم إجراء الدراسة فيها، وهي الفترة الممتدة من شهر كانون أول 2021 وحتى أيار 2022، ولقد تم توزيع الاستبيانات وعمل المقابلات في شهر آذار 2022.
- مجتمع وعينة الدراسة: تضمن مجتمع الدراسة إدارات وموظفي الهيئات المحلية المتوفرين ولديهم المعرفة وجاهزين للإجابة على الاستبيان في محافظة الخليل. واما المعاينة فجاءت صدفية بواقع 127 مبحوث (الهيئات المحلية هي من قامت بالتوزيع على الموظفين دون تدخل الباحثة).

أما محددات الدراسة فجاءت كالآتي:

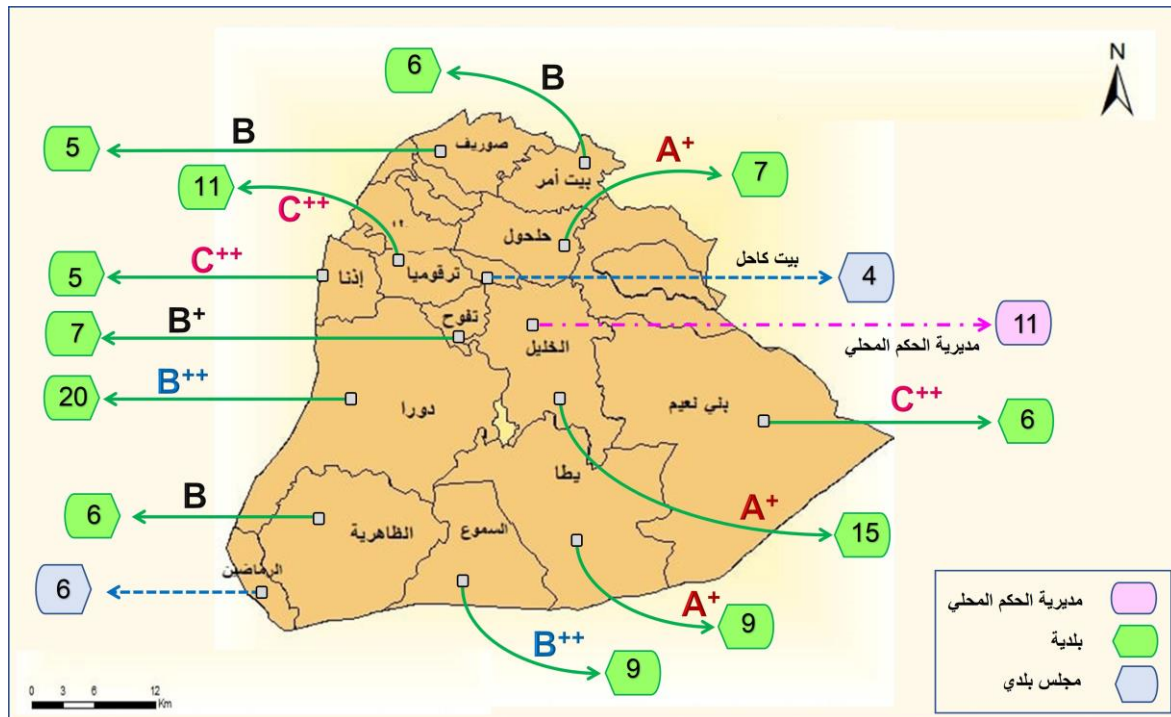
- واقع تطبيق الضبط الإداري البيئي: وتحدد بالاتجاه نحو التطبيق، ومدلولات الاتجاه، ودوافع الاتجاه، محفزات ومقومات التطبيق، ومعوقات ومحددات التطبيق.
- جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي: وتحددت بامتلاك الهيئات المحلية للكوادر، والمعلومات، والهيكل التنظيمي، والتمويل، والتجهيزات والمعدات.

أما فيما يتعلق بمعوقات الدراسة التي واجهت الباحثة أثناء إعدادها فهي كالآتي:

- ندرة الدراسة المحلية التي تناولت موضوع الدراسة إذ لم تتمكن الباحثة من الوصول لأي دراسة منشورة حول الضبط الإداري البيئي في فلسطين.
- صعوبة جمع البيانات من المبحوثين بسبب رفض بعض الهيئات التعاون مع الباحثة وحادثة تجربة البعض في المواضيع البيئية.
- صعوبة الوصول الى بعض الأدبيات الأم حول موضوع الدراسة.

5.3 خصائص المبحثين:

فيما يأتي ملخص لأهم خصائص المبحوثين في هذه الدراسة من حيث: عدد المبحوثين من كل هيئة مبحوثة وتصنيف الهيئات (شكل 2.3) والعمر، والجنس، والمؤهل العلمي، ومجال التخصص العلمي، وصفة المبحوث الإدارية، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة في العمل (جدول 6.3).



شكل 2.3: توزيع المبحوثين على الهيئات المبحوثة، وتصنيفها.

جدول 6.3: خصائص المبحوثين

النسب المئوية	التكرار	خصائص المبحوثين	
72.5	108	ذكر	الجنس
12.8	19	أنثى	
3.4	5	25 سنة فأقل	العمر بالسنوات الكاملة
14.1	21	30-26 سنة	
14.8	22	35-31 سنة	
21.5	32	40-36 سنة	
14.1	21	45-41 سنة	
6.7	10	50-46 سنة	

10.7	16	51 سنة فأكثر	
8.1	12	دبلوم متوسط فأدنى	المؤهل العلمي
55.7	83	بكالوريوس	
7.4	11	دبلوم عالي	
14.1	21	ماجستير فأعلى	
2.0	3	بيئة	التخصص العلمي
46.3	69	علوم هندسية وكمبيوتر	
4.7	7	علوم طبيعية	
22.8	34	علوم ادارية واقتصادية	
8.7	13	علوم انسانية	
0.7	1	نظم معلومات جغرافية	
6.0	9	رئيس بلدية	المسمى الوظيفي
4.7	7	مدير بلدية	
2.0	3	مساعد مدير بلدية	
11.4	17	رئيس دائرة	
18.8	28	رئيس قسم	
4.0	6	مدير شعبه	
38.3	57	موظفي الأقسام-مهندسين-فنيين	سنوات الخبرة في العمل
22.8	34	5 سنوات فأقل	
18.8	28	6-10 سنوات	
10.7	16	11-15 سنة	
8.7	13	16-20 سنة	
4.0	6	21-25 سنة	
22.8	34	26 سنة فأكثر	

تظهر النتائج في الجدول السابق ما يأتي:

- نسبة الذكور 72.5% وهي أعلى من الإناث، ويمكن انا يعزى ذلك الى كون بعض متطلبات الوظائف في الهيئات المحلية تحتاج للذكور أكثر من الإناث مثل الفنيين والمهندسين وغيرها...، اضافة لتوجه الإناث في المجتمع للعمل بالوظائف التعليمية أكثر من غيرها.
- من حيث العمر جاءت النسب متقاربة من سن 26-45، بالمقابل سجلت نسبة الأعمار الأقل من 25 درجة منخفضة، ويمكن تفسير ذلك بتوجه الهيئات المحلية نحو توظيف من يتمتعون بخبرة علمية أكثر من حديثي التخرج.

- أما فيما يتعلق المؤهل العلمي فقد جاءت غالبية المبحوثين من حاملي شهادات البكالوريوس فأعلى وذلك يعكس توجه الهيئات المحلية نحو توظيف اصحاب المؤهلات العلمية العالية الذي يتوافق مع المتطلبات الوظيفية لديها.
- أما فيما يتعلق بالتخصص فقد جاءت النسب الأعلى للتخصص العلوم الهندسية ثم العلوم الإدارية الذي يتوافق بدوره مع احتياجات البلدية من هذه الخبرات.
- أما بخصوص المسمى الوظيفي، فقد جاءت غالبية المبحوثين من المهندسين والفنيين والإداريين، وهو يعبر عن واقع العمل داخل الهيئات الذي يتوزع بين هذه الفئات الثلاثة الرئيسية
- أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة فقد جاءت النسب الأعلى لمن خبرتهم تفوق 26 سنة والذي يتوافق بدوره مع أعمار المبحوثين، وخبره تقل عن خمس سنوات، الذي يعكس حداثة التوظيف في بعض الهيئات المحلية.

6.3 اختبار اعتداليه توزيع البيانات

لقد تم اختبار توزيع البيانات بعدة طرق أهمها: من خلال الاختبارات الوصفي (احتساب الوسط والوسيط والمنوال) ويكون التوزيع طبيعياً في حال تساويها، او بالرسم البياني (المنحنى الطبيعي)، اختبار شبيرو ويلك في حال كان عدد المبحوثين أقل من 50، واختبار كولموجروف سميرونوف في حال كان عدد المبحوثين أكثر من 50 وهو ما يتوافق مع هذه الدراسة التي يبلغ عدد مبحوثيها 127 مبحث.

نتائج الاختبارات جاءت بعدم تساوي الوسط والوسيط والمنوال لمجموع الفقرات، وكذلك جاءت بالتواء وتقرطح منحنيات التمثيل الطبيعي، وهو ما يؤكد أن البيانات موزعة توزيعاً غير طبيعياً. على الجانب الآخر جات نتائج اختبار كولموجروف-سميرونوف كما في الجدول (7.5).

من الجدول (7.3)، واستناداً إلى ان اختبار كولموجروف-سميرونوف قائم على الفرضية الصفرية بأن التوزيع طبيعي للبيانات، فإن قيم الدلالات الإحصائية المحسوبة جمعها جاءت أقل من 0.05 وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية، ويشير إلى إن توزيع البيانات هو توزيع غير طبيعي مؤكداً نتائج المتوسط والوسيط والمنوال واختبار منحنى التوزيع.

جدول 7.3: نتائج اختبار توزيع البيانات-كولمجروف سميرنوف.

C10	C9	C8	C7	C6	C5	C4	C3	C2	C1	الفقرة	مطلوبات الاتجاه
0.302	0.343	0.383	0.365	0.392	0.374	0.361	0.369	0.365	0.316	K-S	مطلوبات الاتجاه
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
		D8	D7	D6	D5	D4	D3	D2	D1	الفقرة	دوافع الاتجاه
		0.370	0.383	0.392	0.392	0.406	0.334	0.392	0.387	K-S	
		0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
E10	E9	E8	E7	E6	E5	E4	E3	E2	E1	الفقرة	محفزات الاتجاه
0.258	0.244	0.249	0.244	0.254	0.294	0.280	0.249	0.253	0.298	K-S	
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
F10	F9	F8	F7	F6	F5	F4	F3	F2	F1	الفقرة	معوقات الاتجاه
0.316	0.348	0.392	0.339	0.379	0.365	0.378	0.383	0.400	0.392	K-S	
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
F20	F19	F18	F17	F16	F15	F14	F13	F12	F11	الفقرة	
0.383	0.336	0.396	0.334	0.316	0.254	0.28	0.281	0.302	0.302	K-S	
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
G10	G9	G8	G7	G6	G5	G4	G3	G2	G1	الفقرة	الجاهزية العامة
0.237	0.244	0.237	0.268	0.244	0.246	0.242	0.258	0.239	0.258	K-S	
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
		H8	H7	H6	H5	H4	H3	H2	H1	الفقرة	الجاهزية/

		0.228	0.247	0.242	0.227	0.251	0.226	0.268	0.209	K-S	التمويل
		0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
I10	I9	I8	I&	I6	I5	I4	I3	I2	I1	الفقرة	الجاهزية/ الكادر
0.220	0.249	0.284	0.242	0.258	0.224	0.244	0.263	0.266	0.266	K-S	
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
		J8	J7	J6	J5	J4	J3	J2	J1	الفقرة	الجاهزية/ التجهيزات
		0.282	0.258	0.235	0.250	0.230	0.275	0.253	0.260	K-S	
		0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
			K7	K6	K5	K4	K3	K2	K1	الفقرة	الجاهزية/ الهيكل التنظيمي
			0.244	0.238	0.237	0.222	0.217	0.240	0.258	K-S	
			0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	
			L7	L6	L5	L4	L3	L2	L1	الفقرة	الجاهزية/ المعلومات
			0.235	0.249	0.234	0.232	0.236	0.232	0.205	K-S	
			0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	الدلالة	

7.3: تصنيف مقياس الدراسة

تسهيلاً لعملية قراءة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين تم تصنيفها كما الجدول (8.3)

جدول 8.3: تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين (معدل عن قنم 2009)

المتوسط	الدرجة	المستوى	مدلولات الاتجاه نحو تطبيق الضبط البيئي	دوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط البيئي	محفزات تطبيق الضبط البيئي	معيقات تطبيق الضبط البيئي	الجاهزية لتطبيق الضبط البيئي
3.00-2.68	درجة كبيرة	مستوى 3	مدلولات أكثر قوة ↑ ↑	دافع أكثر تأثير ↑ ↑	محفز اقوى ↑ ↑	معيقات أكثر شدة ↑ ↑	مستوى جاهزية اعلى ↑ ↑
		مستوى 2					
		مستوى 1					
متوسطة							2:00
1.68-1.99	درجة صغيرة	مستوى 1	مدلول أقل قوة ↓ ↓	دافع اقل تأثير ↓ ↓	محفز اقل قوة ↓ ↓	معيقات أقل شدة ↓ ↓	مستوى جاهزية اقل ↓ ↓
		مستوى 2					
		مستوى 3					

الفصل الرابع

النتائج ومناقشتها

1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ذات العلاقة بالإجابة عن الأسئلة البحثية والفرضيات المرتبطة باتجاهات وجاهزية المبحوثين نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.

2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

فيما يلي إجابات الأسئلة البحثية الرئيسية حول اتجاهات المبحوثين نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي وجاهزية هيئاتهم المحلية لذلك التطبيق، ومدلولات كل منها، حسب نتائج التحليل الإحصائي والمقابلة:

1.2.4. نتائج الدراسة حول اتجاه المبحوثين نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

في إطار إجابة الدراسة على الأسئلة البحثية المرتبطة بماهية اتجاه المبحوثين نحو تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي، ومدلولات ذلك الاتجاه ودوافعه، ومقومات تطبيقه ومعيقاته، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجاءت النتائج كما هو ادناه:

1.1.2.4. طبيعة الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

جاءت المتوسط الحسابي العام للإجابات حول طبيعة الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي 6.51، أي بمعنى داعم بمستوى كبير، والانحراف المعياري 7.44 هو انحراف غير مرتفع ويشير إلى شبه اجماع بين المبحوثين حول دعمهم لتطبيق الضبط الإداري البيئي من قبل هيئاتهم المحلية.

أما توزيع اتجاهات المبحوثين على الهيئات المحلية وفق تصنيفاتها، وطبيعة اتجاههم فجاءت النتائج كما في الجدول (1.4).

جدول 1.4: توزيع أعداد المبحوثين (موزعين على الهيئات المحلية وفق تصنيفاتها) وفق طبيعة اتجاههم نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي

تصنيف الهيئة	داعم بدرجة كبيرة	داعم بدرجة متوسطة	داعم بدرجة صغيرة	محايد	المجموع
A+	21	9	0	1	31
B++	21	4	1	3	29
B+	4	3	0	0	7
B	18	6	2	1	27
C++	4	8	0	0	12
مديرية الحكم المحلي	7	4	0	0	11
مجلس قروي	4	5	1	0	10

من الجدول (1.4)، يمكن الملاحظة بان المبحوثين الراضين لتطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي كانت صفر وان النسبة الأعلى من الهيئات جاءت داعمة للاتجاه وبدرجة كبيرة أو متوسطة كون الهيئات المحلية تتوجه حالياً في خطتها لتطبيق الأنشطة البيئية خاصة ان ذلك يؤثر على تصنيفاتها وبالتالي مقدار التمويل المقدم لها حسب معايير تصنيف صندوق الإقراض. كما يلاحظ أن هناك حياد ولو كان لدى عدد قليل من المبحوثين، ويمكن تفسير ذلك بعدم وجود خبرة لدى الموظفين بهذا النوع من الأنشطة البيئية اما لكونهم موظفين جدد او لم يشاركوا بعد في تطبيق مشاريع بيئية.

2.1.2.4. مدلولات الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

في إطار إجابة الدراسة عن مدلولات اتجاه المبحوثين، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وجاءت النتائج كما الجدول (2.4).

يظهر من الجدول (2.4)، بأن المتوسط الحسابي العام لمدلولات الاتجاه جاء بدرجة كبيرة من المستوى الثاني (2.43)، ويعبر عن كون الهيئات المحلية داعمة وراغبة بتطبيق الضبط الإداري البيئي، وهو ما دعمته أيضاً اجابات المقابلة بتأكيداها على اهتمام البلديات بالبعد البيئي في أنشطتها وإدراجه كبعد رئيس في خططها الاستراتيجية، وفيما يلي أكثر المدلولات على دعم تطبيق الضبط الإداري البيئي مرتبة تنازلياً:

جدول 2.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول مدلولات الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي

الرقم	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
C1	دعم الهيئة المحلية التي اعمل فيها في تطبيقها للضبط الإداري البيئي (اقناع العاملين والجمهور، الترويج، ...)	2.34	0.748	كبيرة م.2
C2	الاستعداد لإنجاز أية أعمال ذات علاقة بالضبط البيئي أكلف بها من قبل الهيئة المحلية	2.44	0.742	كبيرة م.2
C3	الاستعداد للمشاركة في اية فعالية تعقد حول الضبط الإداري البيئي (ورش عمل، ندوات، ...)	2.46	0.721	كبيرة م.2
C4	دعوة الهيئات الأخرى في المحافظة الى تطبيق الضبط الإداري البيئي	2.44	0.731	كبيرة م.2
C5	الجاهزية للمشاركة في برامج التوعية ذات العلاقة بالضبط الإداري البيئي (التعريف به، جدواه التنموية، ...)	2.48	0.711	كبيرة م.2
C6	مطالبة الجهات الرسمية بتحفيز (مالي، وفني وتشريعي) للهيئات المحلية على تطبيق الضبط الإداري البيئي	2.52	0.700	كبيرة م.2
C7	مطالبة (الجمهور والمؤسسات) بالتعاون مع الهيئات المحلية في إنجاح تطبيق الضبط الإداري البيئي	2.43	0.761	كبيرة م.2
C8	الجاهزية للمشاركة في تعميم نماذج نجاح الهيئات المحلية في تطبيق الضبط البيئي (نشرها، والاشادة بها وتعريف الهيئات الأخرى بها)	2.49	0.722	كبيرة م.2
C9	تتضمن الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية البعد البيئي	2.42	0.718	كبيرة م.2
C10	استعداد الهيئة المحلية لأخذ الضبط الإداري البيئي في الاعتبار في هيكلها التنظيمي (تخصيص قسم...)	2.29	0.767	كبيرة م.1
المعدل العام للمحور				
نتائج المقابلة		أما نتائج مدلولات التطبيق حسب ماورد في المقابلة فقد كانت: • هناك اتجاه نحو تطبيق الأنشطة البيئية في البلديات، وأن قطاع البيئة تم التطرق له في الخطة الاستراتيجية للبلدية ويضم (الطاقة والاتصالات - الطرق والمواصلات-الصحة العامة والبيئة-الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار-النفائات). • البلديات تحاول جاهدة لتنقيدها بما تمتلكه من إمكانيات وبما يقدم لها من حوافز، وبحسب رئيس بلدية الخليل أن بلدية الخليل أنجزت 70 % مشاريع وخطط الطاقة والاتصالات - الطرق والمواصلات-الصحة العامة والبيئة-الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار-النفائات كونها هي الأكبر امكانيات في المحافظة.		

- مطالبة الجهات الرسمية بتحفيز (مالي، وفني وتشريعي) (2.52)
- الجاهزية للمشاركة في تعميم نماذج النجاحات (2.49).
- الجاهزية للمشاركة في برامج التوعية ذات العلاقة بالضبط الإداري البيئي (2.48).
- الاستعداد للمشاركة في أية فعالية تعقد حول الضبط الإداري البيئي (2.46).

أما من حيث الانحراف المعياري فقد جاءت القيم بين (0.700-0.767)، مما يعبر عن تشتت متوسط في اجابات المبحوثين حول مدلولات اتجاههم نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي، وهو ما يمثل شبه اجماع منهم.

مما سبق يمكن استنتاج ما يأتي:

- تأثير المدلولات ذات البعد المعنوي "إبداء استعداد معنوي للتطبيق: هي أكثر المدلولات قوة، لكنها إذا ما تعلق بالجوانب التي تتطلب تحفيزاً مالياً وفنياً كتخصيص قسم في الهيكل التنظيمي تصبح المدلولات اقل قوة. وهو ما أكدت عليه نتائج المقابلة بكون ضعف المحفزات بأنواعها هو أبرز معوقات تطبيق البعد البيئي في خطط البلديات الاستراتيجية.
- قبول الفرضية البحثية القائلة بأن مطالبة الجهات الرسمية بتحفيز (مالي وفني وتشريعي) للهيئات المحلية على تطبيق الضبط الإداري البيئي، تحتل المركز الأول كمؤشر لمدلولات الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.

3.1.2.4. دوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

في إطار إجابة الدراسة عن دوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وجاءت النتائج كما الجدول (3.4).

يظهر من الجدول (3.4)، أن المتوسط الحسابي العام لمحور دوافع الاتجاه جاء بدرجة كبيرة من المستوى الثاني (2.48)، كما جاءت باقي الدوافع بدرجة كبيرة من المستوى الثاني. ولقد جاءت أكثر الدوافع تأثيراً بالاتجاه مرتبة تنازلياً كالآتي:

- الايمان بضرورة إعطاء الهيئات المحلية دوراً أكثر فعالية في حماية البيئة (2.53)

- منافع تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي هي احتياجات مهمة للإنسان (فرد ومجتمع) (2.50)
- نجاح جهود الضبط البيئي يعني تجمعات سكانية متميزة (أمن، صحية، نظيفة) (2.50).
- الإيمان بدور تطبيق الضبط الإداري البيئي في حماية البيئة (2.49).

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي

الرقم	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
D1	الإيمان بدور تطبيق الضبط الإداري البيئي في حماية البيئة	2.49	0.733	كبيرة م. 2
D2	الإيمان بضرورة إعطاء الهيئات المحلية دور أكثر فعالية في حماية البيئة	2.53	0.688	كبيرة م. 2
D3	القناعة بإمكانية نجاح الهيئات المحلية في تطبيق الضبط الإداري البيئي كونه منسجم مع ما كلفه القانون للهيئات من خدمات للقيام بها	2.39	0.725	كبيرة م. 2
D4	منافع تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي هي احتياجات مهمة للإنسان (فرد ومجتمع)	2.50	0.765	كبيرة م. 2
D5	نجاح الهيئة المحلية في تطبيق الضبط الإداري يعزز مكانتها مجتمعياً بما ينعكس إيجاباً على عاملها الذين أنا جزء منهم	2.48	0.754	كبيرة م. 2
D6	الاستفادة كمواطن تخدمه الهيئة المحلية بمنافع تطبيق الهيئة المحلية للضبط الإداري البيئي	2.48	0.754	كبيرة م. 2
D7	نجاح جهود الضبط البيئي يعني تجمعات سكانية متميزة (أمن، صحية، نظيفة)	2.50	0.711	كبيرة م. 2
D8	الرغبة في لجم الأنشطة العشوائية المتزايدة المسببة للتلوث	2.44	0.752	كبيرة م. 2
المعدل العام للمحور		2.48	0.647	كبيرة م. 2

أما من حيث الانحراف المعياري فقد جاءت القيم بين (0.633-0.756)، مما يعبر عن تشتت متوسط في إجابات المبحوثين حول دوافع اتجاههم نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي، وهو ما يمثل شبه إجماع منهم.

مما سبق يمكن استنتاج ما يأتي:

- إن الدافع الأقوى نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي هو الإيمان بضرورة إعطاء الهيئات المحلية دوراً أكثر فعالية في حماية البيئة، مما يشير إلى أهمية منح الهيئات المحلية صلاحيات أكبر لتكون قادرة على تطبيق الأنشطة البيئية عامة والضبط الإداري البيئي خاصة.
- قبول الفرضية البحثية القائلة "الإيمان بضرورة اعطاء الهيئات المحلية دور أكثر فعالية في حماية البيئة" يحتل المركز الأول كمؤشر لدوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.

4.1.2.4. محفزات ومقومات تطبيق الضبط الإداري البيئي:

في إطار إجابة الدراسة عن محفزات ومقومات تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وجاءت النتائج كما الجدول (4.4).

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول محفزات ومقومات تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي

الرقم	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
E1	الدافعية لدى الهيئات المحلية نحو دور مجتمعي تميزي أكبر	2.31	0.731	كبيرة م.1
E2	التوجهات الوطنية نحو حماية البيئة على كافة الصعد	2.21	0.731	كبيرة م.1
E3	تنامي الوعي (المؤسسي والمجتمعي) بالجدوى التنموية لحماية البيئة	2.23	0.704	كبيرة م.1
E4	تطبيق البلدية للضبط الإداري هو توسيع الأنشطة (بيئية وخدمية) تمارسها البلدية في إطار عملها التقليدي	2.29	0.714	كبيرة م.1
E5	امتلاك الهيئات المحلية لكادر متنوع (مهندسين، مخططين، جغرافيين، ...) يعمل بروح وطنية نحو خدمة مجتمعه	2.32	0.711	كبيرة م.1
E6	الروح الوطنية التي تسود المجتمع (افراد ومؤسسات) بما ييسر التعاون في تطبيق الضبط الإداري البيئي نحو حياة أفضل.	2.15	0.788	كبيرة م.1
E7	السعي الدائم للهيئات المحلية لامتلاك أدوات تسهم في تحسين مستوى ادائها لأعمالها (ادوات الضبط البيئي)	2.19	0.732	كبيرة م.1
E8	التوجه المؤسسي (الرسمي، والأهلي والخاص) نحو تدعيم دور الهيئات المحلية بما يحسن مستوى تقديمها للخدمات.	2.20	0.727	كبيرة م.1
E9	توجهات الهيئات المحلية الاستراتيجية نحو حماية البيئة لتحقيق حياة	2.15	0.714	كبيرة م.1

			أفضل للإنسان الفلسطيني	
E10	توجيهات الهيئات المحلية الاستراتيجية نحو حماية البيئة لتحقيق حياة آمنة	2.18	0.771	كبيرة م.1
	المعدل العام للمحور	2.23	0.594	كبيرة م.1
نتائج المقابلة جاءت محفزات التطبيق حسب ماورد في المقابلة كما يأتي: • على مستوى بلدية الخليل فقد قامت بعديد من الأنشطة البيئية سعياً نحو دور مجتمعي أكبر بمجالات المياه، الزراعة، الصرف الصحي، النفايات. • امتلاك البلدية لكوادر وكفاءات مختصة في مجال البيئة، فبلدية الخليل لوحدها تمتلك 1100 موظف مقسمون الى: 267 موظف في قسم الكهرباء، وما تبقى يتوزع على باقي أقسام البلدية ما بين مدراء وفنيين ومهندسين وغيرهم.				

يظهر من الجدول (4.4)، أن المعدل العام لمحور مقومات الاتجاه جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.23)، ولقد جاءت أهم المحفزات لتطبيق الضبط الإداري البيئي مرتبة تنازلياً كالاتي:

- امتلاك الهيئات لكادر متنوع يعمل بروح وطنية (3.32)
- الدافعية لدى الهيئات المحلية بدور مجتمعي تميزي أكبر (2.31).
- تطبيق البلدية للضبط الإداري هو توسيع الأنشطة (بيئية وخدمية) تمارسها البلدية في إطار عملها التقليدي (2.29)

أما من حيث الانحراف المعياري فقد جاءت القيم بين (0.714-0.788)، مما يعبر عن تشتت متوسط في اجابات المبحوثين حول محفزات ومقومات تطبيق الضبط الإداري البيئي، وهو ما يمثل شبه إجماع منهم.

مما سبق يمكن استنتاج ما يأتي:

- تتوافق نتائج إجابات المبحوثين مع ما جاء في المقابلة بكون امتلاك الهيئات لكادر متنوع هو محفز قوي لتطبيق الضبط الإداري البيئي، هذا إلى جانب الدافعية لدى الهيئات المحلية بدور تميزي أكبر يرفع مستوى تصنيفهم.
- رفض الفرضية القائلة بأن مؤشر التوجه المؤسسي (الرسمي والأهلي والخاص) نحو تدعيم دور الهيئات المحلية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي، يمثل اقوى محفزات تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي، حيث جاء في المرتبة السادسة.

5.1.2.4. معوقات / تحديات تطبيق الضبط الإداري البيئي:

في إطار إجابة الدراسة عن السؤال البحثي حول معوقات تطبيق الضبط الإداري البيئي، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وجاءت النتائج كما الجدول (5.4).
جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول معوقات تطبيق الضبط الإداري البيئي.

الرقم	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
F1	ضعف الواقع الاقتصادي الفلسطيني مما يحد من الاستثمار في حماية البيئة	2.50	0.722	كبيرة م.2
F2	التقسيمات الإسرائيلية الإدارية للمناطق الفلسطينية (أ، ب، ج)	2.53	0.711	كبيرة م.2
F3	ضعف قدرة الهيئة المحلية على انفاذ القانون نتيجة التحديات الإسرائيلية.	2.46	0.754	كبيرة م.2
F4	ضعف قدرة الهيئة المحلية على انفاذ القانون نتيجة التحديات العصبية.	2.50	0.700	كبيرة م.2
F5	النقص الواضح في موارد الهيئات المحلية	2.44	0.742	كبيرة م.2
F6	تقديم المجتمع (افراد ومؤسسات) لمصالحه الاقتصادية على القضايا البيئية	2.45	0.763	كبيرة م.2
F7	ضعف سداد المواطنين لمستحقات الهيئة المحلية مما يعطل برامج عملها	2.35	0.791	كبيرة م.2
F 8	العشوائية النسبية في العمران منذ القدم وحتى اليوم في حدود الهيئات المحلية بما يعطل التخطيط السليم.	2.52	0.700	كبيرة م.2
F 9	ضعف استثمار الخبرات المتراكمة في عمل الهيئات المحلية	2.44	0.698	كبيرة م.2
F10	التنافس السلبي بين المؤسسات (أنا أريد أن اكون الافضل)	2.32	0.765	كبيرة م.1
F11	ضعف إدارة المعلومات (نقص في الكم والنوع، غياب الانسيابية الحرة، ...)	2.29	0.767	كبيرة م.1
F12	تنازع الصلاحيات بين المؤسسات (فوضى الصلاحيات).	2.32	0.733	كبيرة م.1
F13	تداخل الصلاحيات بين دوائر الهيئة المحلية المختلفة (تنازع، تنافس سلبي)	2.20	0.807	كبيرة م.1
F14	التأخر في اتخاذ القرار (بالترخيص، مخالفة النشاط للقوانين..)	2.26	0.769	كبيرة م.1
F15	اتخاذ الهيئة المحلية لقرارات (ان كانت مخالفة للقانون) حتى لا تتهم بالتشابه مع الاحتلال في قراراته	2.14	0.794	كبيرة م.1

F16	ضعف القيمة المالية للمخالفات البيئية	2.36	0.720	كبيرة م.2
G17	غياب التخطيط الشامل لدى الهيئات المحلية	2.41	0.705	كبيرة م.2
F18	العشوائية في بناء المنشآت دون الالتزام بالتصنيفات حسب المخططات الهيكلية للهيئات المحلية المعدة من قبلها	2.50	0.733	كبيرة م.2
F19	تراخيص لبعض المنشآت بطرق ملتوية	2.31	0.821	كبيرة م.1
F20	تباطؤ بعض المؤسسات الرسمية في تطبيق القانون الرادع للتجاوزات.	2.48	0.733	كبيرة م.2
المعدل العام للمحور				
جاءت نتائج المقابلة حول معيقات التطبيق كما يأتي: • حسب رئيس بلدية اذنا سابقا ضعف القيمة المالية للمخالفات البيئية من اهم معيقات التطبيق اي نشاط بيئي. حيث تبلغ المخالفة لمن يحرق الخردة مثلا 5 دنانير فقط الذي حال دون ردع المتسببين. • هناك تأخر في وقف المخالفات لعدة اسباب منها تهاون الإدارات السابقة في موضوع المخالفات، تكاسل الموظفين في المتابعة وإعطاء الخدمة وغيرها، • ضعف إنفاذ القانون في محافظة الخليل بسبب التقسيمات الإدارية. • ضعف سداد المواطنين لمستحقات الخدمات فمثلا بلدية الخليل لاتصل نسبة سداد الديون فيها لـ 20% على الخدمات الرئيسية كما يبلغ حجم ديونها على السكان لخدمات المياه فقط 361 مليون شيكل. • فوضى وعشوائية العمران وعدم وجود مخططات هيكلية واضحة من أهم معيقات عمل بلدية الخليل.				

يظهر من الجدول (5.4)، أن المتوسط الحسابي العام لمحور معيقات تطبيق الضبط الإداري البيئي جاء بدرجة كبيرة من المستوى الثاني (2.39)، كما جاءت باقي المعيقات بدرجة كبيرة من المستويين الأول والثاني. ولقد جاءت المتوسطات الحسابية لأكثر المعيقات شدة مرتبة تنازلياً كالاتي:

- التقسيمات الإسرائيلية الإدارية للمناطق الفلسطينية (2.53).
- العشوائية النسبية في العمران منذ القدم وحتى اليوم في حدود الهيئات المحلية بما يعطل التخطيط السليم (2.52)
- ضعف الواقع الاقتصادي الفلسطيني مما يحد من الاستثمار في حماية البيئية (2.50)

أما من حيث الانحراف المعياري فقد جاء بين (0.698-0.891)، مما يعبر عن تشتت متوسط في اجابات المبحوثين حول معيقات تطبيق الضبط الإداري البيئي، وهو ما يمثل شبه إجماع منهم.

يستدل مما سبق ما يأتي:

- إن المعيق الأكثر شدة لتطبيق الضبط الإداري البيئي هو التقسيمات الإسرائيلية الإدارية للمناطق الفلسطينية، وهو ما يتوافق بدوره مع ما ورد في المقابلة بكونها من أهم معوقات عمل بلدية الخليل حيث تعرضت للمنع من انجاز مخططاتها الهيكلية وعرقلة اصلاح الصرف الصحي وتمديدات المياه والكهرباء في منطقة ج، الى جانب محدودية انتماء وولاء سكان مناطق ج للبلدية نتيجة انعدام السيادة الوطنية على اراضي تلك المناطق واقتصارها على مناطق أ و ب.
- رفض الفرضية القائلة بأن مؤشر النقص الواضح في موارد الهيئات المحلية، يمثل أشد معوقات تطبيق الضبط الإداري البيئي، حيث جاء هذا المعيق في المرتبة السابعة من حيث شدة المعوقات.

2.2.4. نتائج الدراسة حول جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي:

في إطار إجابة الدراسة على الأسئلة البحثية المرتبطة بمستوى جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجاءت النتائج كما هو أدناه:

1.2.2.4. قراءة عامة في جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية العامة لإجابات المبحوثين لمحور الجاهزية الرئيسي ولمحاورة الفرعية جاءت كما في الجدول (6.4).

جدول 6.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية العامة لمحور الجاهزية ومحاورة الفرعية

المحور	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الجاهزية العامة	2.12	0.527
2	التمويل	2.02	0.517
3	الكوادر البشرية	2.16	0.582
4	التجهيزات والمعدات	2.11	0.568
5	الهيكل التنظيمي	2.12	0.635
6	المعلومات	2.10	0.619
المعدل العام لكامل محور الجاهزية		2.11	0.487

يتضح من الجدول (6.4)، بأن المتوسط الحسابي العام لمحور جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي، جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.11)، وهي جاهزية بحاجة للكثير من العمل للارتقاء بها، وأكد على ذلك أن ابعاد الجاهزية جاءت بدرجة كبيرة من نفس المستوى وتحتاج للدعم لتصل للمستوى المطلوب، الذي يؤكد بدوره على ما جاء في النتائج من وجود معوقات شديدة لتطبيق الضبط البيئي.

2.2.2.4. محور الجاهزية العامة لتطبيق الضبط الإداري البيئي:

في إطار الإجابة عن السؤال البحثي حول مستوى الجاهزية العامة للهيئات المحلية لاستخدام أدوات الضبط الإداري البيئي من وجهة نظر المبحوثين، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجاءت النتائج كما الجدول (7.4)

جدول 7.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الجاهزية العامة للهيئات المحلي لتطبيق الضبط الإداري البيئي

الرقم	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
G1	مستوى الدعم (المعنوي والتأييد السيادي والفني وغيره) الذي تتلقاه الهيئات المحلية	2.14	0.698	كبيرة م.1
G2	ملائمة البيئة القانونية عموماً لعمل الهيئات المحلية بالضبط الإداري البيئي	2.14	0.721	كبيرة م.1
G3	إيجابية اتجاه المجتمع (افراد ومؤسسات) نحو الهيئات المحلية	2.09	0.702	كبيرة م.1
G4	مستوى الوعي (المجتمعي والمؤسسي) الداعم لحماية البيئة	2.03	0.723	كبيرة م.1
G5	مستوى التعاون بين المؤسسات في إطار الهيئة المحلية الواحدة خدمة للمجتمع	2.17	0.710	كبيرة م.1
G6	الايان المجتمعي بأهمية حماية البيئة نحو تحقيق الرفاهية المجتمعية	2.1	0.760	كبيرة م.1
G7	انسجام أنشطة حماية البيئة التي تمارسها الهيئات المحلية مع الاستراتيجيات البيئية الوطنية	2.16	0.683	كبيرة م.1
G8	عمل الهيئات المحلية بمبدأ التحسين المستمر (الاستفادة بتراكم الخبرة والإنجازات والبناء عليها بعض النظر عن يدور الهيئات)	2.11	0.726	كبيرة م.1
G9	تقديم الاطراف (افراد ومؤسسات) للمصلحة العامة على الخاصة	2.16	0.760	كبيرة م.1

G10	مستوى ممارسة معايير الحوكمة الرشيدة (مؤسسيا ومجتمعيا)	2.09	0.728	كبيرة م.1
المعدل العام للمحور		2.12	0.527	كبيرة م.1
نتائج المقابلة	جاءت نتائج المقابلة حول الجاهزية العامة كالآتي: التشريعات متناقضة ومتضاربة، وعدم وجود قانون خاص بالنفايات، وضعف التشبيك والتعاون بين المؤسسات المختصة			

يظهر من الجدول (7.4)، أن المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية العامة جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.12)، كما جاءت جميع المؤشرات من نفس المستوى، وأهمها مرتبة تنازليا كالآتي:

- مستوى التعاون بين المؤسسات في إطار الهيئة المحلية الواحدة خدمة للمجتمع (2.17)
- انسجام أنشطة حماية البيئة التي تمارسها الهيئات مع الاستراتيجيات البيئية الوطنية (2.16)
- تقديم الاطراف (افراد ومؤسسات) للمصلحة العامة على الخاصة (2.16).

أما من حيث الانحراف المعياري فقد جاءت القيم بين (0.560-0.725)، مما يعبر عن تشتت متوسط في إجابات المبحوثين حول الجاهزية العامة لتطبيق الضبط الإداري البيئي، وهو ما يمثل شبه إجماع منهم.

ما سبق يدل على ما يأتي:

- أن المؤشر الذي احتل المرتبة الأولى للجاهزية العامة هو مستوى التعاون بين المؤسسات في إطار الهيئة المحلية الواحدة خدمة للمجتمع، وهذا يتوافق بدوره مع ماورد في المقابلة من أهمية التشبيك مع الوزارات والمديريات حيث تم إصدار وثيقة من وزارة الحكم المحلي تتعلق بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يؤدي بدوره الى تحفيز التنمية المحلية ويؤكد بدوره على ضرورة ذلك.
- رفض الفرضية القائلة بان مؤشر مستوى الدعم بجميع أشكاله الذي تتلقاه الهيئة المحلية، يحتل المركز الأول كمؤشر لجاهزية الهيئات المحلية العامة نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي، حيث جاء في المرتبة الخامسة.

3.2.2.4. الجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي-محور التمويل:

في إطار الإجابة عن السؤال البحثي حول مستوى الجاهزية العامة لتطبيق الضبط الإداري البيئي في مجال التمويل، تم احتساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وجاءت النتائج كما الجدول (8.4).

جدول 8.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي في مجال التمويل

الرقم	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
H1	كفاية المصادر المالية للهيئة المحلية عموماً لإنجاز برامجها	1.96	0.771	صغيرة م.1
H2	تعدد مصادر دخل الهيئة المحلية (رسوم الخدمات، تمويل حكومي، مساعدات تمويلية، ...) بما يمنحها المرونة المستدامة (القدرة على الاستمرار في حال تعطل بعض هذه المصادر)	1.99	0.684	صغيرة م.1
H3	كفاية الموازنة التي تحددها الهيئة المحلية سنوياً لبرامجها الموجهة لحماية البيئة الانسانية (حماية النظام العام وموارد البيئة)	1.97	0.745	صغيرة م.1
H4	تمتع الهيئة المحلية بالنزاهة في إدارة المال	2.12	0.708	كبيرة م.1
H5	مستوى سداد المجتمع لتكاليف تلقي الخدمات بما يسهم في الحفاظ على الاستدامة المالية للهيئة المحلية	2.09	0.777	كبيرة م.1
H6	تحمل أصحاب المشاريع المستفيدين من الخدمات التي تقدمها البلدية للتكاليف البيئية لأنشطتهم (تخفيف الاعباء المالية البيئية عن الهيئات المحلية)	1.97	0.723	صغيرة م.1
H7	اسهام المجتمع (مالياً، تطوعياً) في انجاز الهيئة المحلية للأنشطة البيئية	1.94	0.716	صغيرة م.1
H8	شفافية الهيئة المحلية فيما يتعلق بالإنفاق البيئي (الموازنة والنفقات)	2.09	0.739	كبيرة م.1
المعدل العام للمحور				
جاءت نتائج المقابلة بالآتي: • مصادر حصول بلدية الخليل على التمويل: ○ رسوم وضرائب وخدمات لكن هناك عدة معوقات تحول دون حصول البلدية عليها بالشكل الكافي، ○ مشاريع البلدية الاستثمارية. ○ صندوق اقراض البلديات، ○ الموازنة التطويرية للحكم المحلي. ○ منح اخرى تقدم لخدمات معالجة النفايات. • يبلغ حجم الموازنة الموجهة للأنشطة البيئية كالنفايات والمياه والتشجير والمسلك وغيرها نحو 20% من حجم الموازنة الكلية للبلدية. • انخفاض مستوى تسديد المواطنين للرسوم وديون بقيمة 571 على الكهرباء.				

يظهر جدول (8.4)، أن المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث التمويل قد جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.02)، في حين جاءت غالبية مؤشرات الجاهزية في مجال التمويل بدرجة صغيرة من المستوى الأول. ولقد جاءت أكثر مؤشرات الجاهزية في هذا المجال مرتبة تنازلياً كالآتي:

- تمتع الهيئة المحلية بالنزاهة في إدارة المال (2.12).
- مستوى سداد المجتمع لتكاليف تلقي الخدمات بما يسهم في الحفاظ على الاستدامة المالية للهيئة المحلية (2.09)
- شفافية الهيئة المحلية فيما يتعلق بالإنفاق البيئي (الموازنة والنفقات) (2.09).
- تعدد مصادر دخل الهيئة المحلية (رسوم الخدمات، تمويل حكومي، مساعدات تنموية، ...) بما يمنحها المرونة (1.99)

يتضح مما سبق ما يأتي:

- أعلى مؤشر للجاهزية في مجال التمويل كان تمتع الهيئة المحلية بالنزاهة في إدارة المال، وهذا منطقي حيث أن النزاهة أحد أسس تصنيف البلديات ومن شروط الدول المانحة لتمويلها.
- رفض الفرضية القائلة بأن مؤشر سداد المجتمع لتكاليف تلقي الخدمات، يحتل المركز الأول لتميز الهيئة المحلية بالجاهزية في مجال التمويل، حيث جاء في المركز الثاني.

4.2.2.4. الجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي-محور الكوادر البشرية:

في إطار الإجابة عن السؤال البحثي حول مستوى جاهزية الهيئات المحلية لاستخدام أدوات الضبط الإداري البيئي في مجال الكوادر البشرية من وجهة نظر المبحوثين، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجاءت النتائج كما الجدول (9.4)

بحسب الجدول (9.4) جاء المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث الكوادر البشرية بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.16)، كما وجاءت المؤشرات الفرعية من نفس المستوى والدرجة. أعلى مؤشرات الجاهزية في الكوادر البشرية مرتبة تنازلياً جاءت كالآتي:

- كادر يسعى للتحسين المستمر في أعمال الهيئة المحلية نحو بيئة مستدامة (2.27)
- كادر يؤمن بالقضايا البيئية (اتجاهه ايجابي نحوها ويدافع عنها كمبدأ) (2.24)

- كادر مؤهل (معرفة، مهارات، خبرة) للقيام بالمهام التي يكلف بها في مجال الضبط البيئي (2.21).

جدول 9.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول جاهزية الهيئات المحلية في مجال الكوادر البشرية لتطبيق الضبط الإداري البيئي

الرقم	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
11	كادر يؤمن بالقضايا البيئية (اتجاهه ايجابي نحوها ويدافع عنها كمبدأ)	2.24	0.740	كبيرة م.1
12	كادر مؤهل (معرفة، مهارات، خبرة) للقيام بالمهام التي يكلف بها في مجال الضبط البيئي	2.21	0.763	كبيرة م.1
13	كادر يتوافق مع حجم اعمال الهيئة المحلية	2.15	0.691	كبيرة م.1
14	توافق تخصصات كادر الهيئة المحلية مع المهام الموكلة إليهم	2.17	0.753	كبيرة م.1
15	كادر يعمل بروح الفريق (التكامل والتعاون، ...الخ) نحو أفضل أداء للمؤسسة	2.10	0.744	كبيرة م.1
16	انسجام كادرها مع الهيكل التنظيمي بما يكفل نجاح اعمالها	2.14	0.698	كبيرة م.1
17	كادر منفتح على تبادل الخبرات (على مستوى الهيئة ومع نظرائهم خارجها) خصوصا في مجال حماية البيئة	2.17	0.714	كبيرة م.1
18	كادر يسعى للتحسين المستمر في أعمال الهيئة المحلية نحو بيئة مستدامة	2.27	0.750	كبيرة م.1
19	كادر يتابع المستجدات العصرية خصوصا في المجال البيئي	2.17	0.764	كبيرة م.1
110	تأهيل مستمر للكادر وفق المستجدات خصوصا في القضايا البيئية	2.01	0.812	كبيرة م.1
المعدل العام للمحور				
جاءت نتائج المقابلة كالاتي:				نتائج المقابلة
ضعف وقلة الكوادر المؤهلة علمياً وفنياً في مجال التخطيط العمراني والبيئة في بلدية الخليل.				

أما من حيث الانحراف المعياري فقد جاءت القيم بين (0.582-0.812)، مما يعبر عن تشتت متوسط في إجابات المبحوثين حول الجاهزية في مجال الكوادر البشرية لتطبيق الضبط الإداري البيئي، وهو ما يمثل شبه إجماع منهم.

يتضح مما سبق ما يأتي:

- إن الهيئات المحلية مجهزة بالكوادر البشرية لكنها لا زالت أقل من المستوى المطلوب وهو ما أكدت عليه نتائج المقابلة.
- رفض الفرضية القائلة يحتل مؤشر توفر كادر مؤهل (معرفة، مهارات، خبرات) للقيام بالمهام التي يكلف، المركز الأول كمؤشر لتمييز الهيئة المحلية بالجاهزية في مجال الكوادر البشرية. حيث جاء هذا المؤشر في المركز الثاني بحسب المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين.

5.2.2.4. الجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي-محور التجهيزات والمعدات:

في إطار الإجابة عن السؤال البحثي حول مستوى جاهزية الهيئات المحلية لاستخدام أدوات الضبط الإداري البيئي في مجال التجهيزات والمعدات، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجاءت النتائج كما الجدول (10.4).

جدول 10.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول جاهزيتهم لتطبيق الضبط الإداري البيئي في مجال التجهيزات والمعدات

الرقم	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
J1	امتلاك كفايتها (نوع وكم وجودة) من التجهيزات اللازمة لإنجاز أعمالها	2.12	0.697	كبيرة م.1
J2	تعاون الهيئات المحلية فيما بينها في مجال التجهيزات في حال الحاجة (الطوارئ، الظروف الجوية الاستثنائية، ...)	2.18	0.760	كبيرة م.1
J3	امتلاك تجهيزات تتلاءم واحتياجات الهيئة المحلية خصوصا في مجال حماية البيئة الإنسانية (موارد البيئة ونظامها العام)	2.09	0.679	كبيرة م.1
J4	صيانة دورية تضمن جاهزية التجهيزات عند الحاجة	2.04	0.739	كبيرة م.1
J5	مرونة لدى الهيئة المحلية (مالية، ...) لتوفير الاحتياجات المستجدة من التجهيزات	2.03	0.712	كبيرة م.1
J6	كادر قادر على تشغيل التجهيزات بكفاءة عالية	2.13	0.760	كبيرة م.1
J7	تعاون (مؤسسي، مجتمعي) في دعم الهيئة المحلية بالتجهيزات	2.14	0.698	كبيرة م.1

			عند الحاجة	
J8	لدى الهيئة المحلية أساليب تدفع المجتمع المحلي لدفع ما عليه مقابل الخدمات التي يتلقاها (عدادات الدفع المسبق، ...)	2.18	0.821	كبيرة م.1
	المعدل العام للمحور	2.11	0.568	كبيرة م.1
نتائج المقابلة		جاءت نتيجة المقابلة: • حاجة البلديات الصغيرة كبلدية اذنا لمستلزمات مثل مكبات خاصة لنفايات الصلبة. • تعاون الهيئات المحلية في المحافظة فيما بينها فيما يسمى المجلس المشترك لكب النفايات.		

يظهر من الجدول (10.4)، أن المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث المعدات والتجهيزات قد جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.11)، كما جاءت المؤشرات الفرعية من نفس المستوى الأول، أهمها مرتبة تنازلياً جاء كالاتي:

- لدى الهيئة المحلية أساليب تدفع المجتمع المحلي لدفع ما عليه مقابل الخدمات التي يتلقاها (عدادات الدفع المسبق (2.18).
- تعاون الهيئات المحلية فيما بينها في مجال التجهيزات في حال الحاجة (الطوارئ، الظروف الجوية الاستثنائية، ...) (2.18)
- تعاون (مؤسسي، مجتمعي) في دعم الهيئة المحلية بالتجهيزات عند الحاجة (2.14).

يتضح مما سبق ما يأتي:

- أن هناك تأثير قوي من المستوى الأول وجود اساليب تدفع المجتمع لدفع ما عليه، وأكدت عليه نتيجة المقابلة يوجد نظام دفع مسبق للكهرباء في بلدية الخليل وتصل نسبة التسديد في هذا القطاع نحو 87% من مستحقات هذا القطاع.
- رفض الفرضية القائلة "يحتل مؤشر امتلاك الهيئات المحلية كفايتها (نوع وكم وجودة) من التجهيزات اللازمة لإنجاز أعمالها"، المركز الأول كمؤشر لتمييز الهيئة المحلية بالجاهزية في مجال التجهيزات والمعدات، حيث جاء كمؤشر في المركز الخامس بحسب متوسطات الاجابات.

6.2.2.4. الجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي-محور الهيكل التنظيمي:

في إطار الإجابة عن السؤال البحثي حول مستوى جاهزية الهيئات المحلية لاستخدام أدوات الضبط الإداري البيئي في مجال الهيكل التنظيمي، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجاءت النتائج كما الجدول (11.4):

جدول 11.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول جاهزية الهيكل التنظيمي لتطبيق الضبط الإداري البيئي

الرقم	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
K1	هيكل تنظيمي يعكس أن حماية البيئة أولوية للهيئة المحلية (تخصيص دوائر وكادر)	2.16	0.791	كبيرة م.1
K2	تلائم الهيكل التنظيمي (دوائر اختصاص، ...) مع أعمال الهيئة المحلية (خصوصاً في المجال البيئي)	2.13	0.770	كبيرة م.1
K3	هيكل يسمح باستقطاب كوادر مؤهلة للأنشطة البيئية	2.09	0.756	كبيرة م.1
K4	هيكل مرن يسمح بالاستجابة للمستجدات خصوصاً في المجال البيئي	2.09	0.767	كبيرة م.1
K5	هيكل تنظيمي مبني على المهام المكلفة بها الهيئة المحلية قانوناً (وفق قانون الهيئات المحلية)	2.11	0.726	كبيرة م.1
K6	هيكل تنظيمي يتيح اتخاذ القرار بمرونة (سرعة وفعالية خصوصاً في أوقات الطوارئ والأزمات)	2.13	0.724	كبيرة م.1
k7	هيكل منفتح على التعاون مع المحيط (تخصيص أفراد أو دائرة للتنسيق والتعاون مع الهيئات الأخرى والمؤسسات الشريكة)	2.15	0.767	كبيرة م.1
المعدل العام للمحور				
نتائج المقابلات		جاءت نتائج المقابلة بخصوص الهيكل التنظيمي: • الهيكل التنظيمي لبلدية الخليل هو نفسه منذ عام 2014 وقدمت البلدية في عام 2018 اقتراح نموذج هيكل تنظيمي جديد لكن لم يتم تطبيقه، يعاني الهيكل من كونه جاء ليعالج أشخاص بذاتهم وليس أعمالهم إضافة لسوء توزيع الإدارات وتتداخل عمل الأقسام • غياب قسم الأمن وإدارة الكوارث في الهيكل التنظيمي لبلدية الخليل . ويتولى هذه المهمة قسم الصحة والبيئة دائرة الصحة والبيئة. • غياب مركز متطور للدفاع المدني وإدارة الكوارث في البلدية		

يظهر من الجدول (11.4)، أن المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث الهيكل التنظيمي جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.12)، وجاءت المؤشرات الفرعية من نفس الدرجة، أهمها مرتبة تنازلياً جاء كالآتي:

- هيكل تنظيمي يعكس أن حماية البيئة أولوية للهيئة المحلية (تخصيص دوائر وكادر) (2.16)
- هيكل منفتح على التعاون مع المحيط (تخصيص أفراد أو دائرة للتنسيق والتعاون مع الهيئات الأخرى والمؤسسات الشريكة (2.15)
- هيكل تنظيمي يتيح اتخاذ القرار بمرونة (سرعة وفعالية خصوصاً في أوقات الطوارئ والأزمات) (2.13)

النتائج السابقة تؤكد على أهمية الهيكل التنظيمي في جاهزية الهيئة المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي، كونها ستكون جاهزة بالكادر المؤهل وبالاحتياجات بالشكل الأفضل، كما انه النتائج العامة تؤكد على كون جاهزية الهيئات بالهيكل التنظيمي اللائق لا يزال اقل من المستوى المطلوب، وهو ما يتوافق مع نتائج المقابلة.

7.2.2.4. الجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي-محور المعلومات:

في إطار الإجابة عن السؤال البحثي حول مستوى جاهزية للهيئات المحلية لاستخدام أدوات الضبط الإداري البيئي من حيث توفر المعلومات، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وجاءت النتائج كما الجدول (12.4)

جدول 12.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي من حيث توفر المعلومات

الرقم	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
L1	تتوفر المعلومات (الحديثة، المتكاملة) عن الوضع البيئي في محيط الهيئة المحلية لاتخاذ القرار عند الحاجة (الزمن والمكان المناسبين)	2.02	0.771	كبيرة م.1
L2	تتبادل الهيئة المحلية المعلومات (خصوصاً البيئية) مع المحيط بما يضمن نجاحها في حماية البيئة الإنسانية (البيئة ومواردها ونظامها العام)	2.08	0.793	كبيرة م.1

L3	لدى الهيئة المحلية قاعدة بيانات (بيئية وحول النظام العام) تحدث باستمرار	2.08	0.730	كبيرة م.1
L4	القرار في الهيئة المحلية يتخذ وفق معلومات متكاملة	2.09	0.735	كبيرة م.1
L5	تعتمد الهيئة المحلية الشفافية في المعلومة (تدفق سلس للمعلومة) لمحتاجها	2.12	0.730	كبيرة م.1
L6	تعتمد الهيئات المحلية مصادر موثوقة لمعلوماتها (مؤسسات رسمية، بحثية، أكاديمية، مجتمعية مسؤولة)	2.17	0.764	كبيرة م.1
L7	تُعد الهيئات مصادر معلوماتها للحصول على أكبر قدر من المعلومات قبل اتخاذ القرار خصوصاً في المجال البيئي	2.14	0.753	كبيرة م.1
	المعدل العام للمحور	2.10	0.619	كبيرة م.1
اظهرت نتائج المقابلة: • عدم وجود معلومات متخصصة حول النفايات الخطرة والكيماويات في بلديات محافظة الخليل • غياب مخطط أراضي واضح ادى لتداخل وتعارض استعمالات الأراضي المختلفة • غياب وجود نظام رصد ومراقبة التلوث الناتج عن العمليات المختلفة				

يظهر من الجدول (12.4)، أن المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث توفر المعلومات قد جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.10)، كما وجاءت المؤشرات الفرعية من نفس الدرجة والمستوى، أهمها مرتبة تنازلياً كالآتي:

- تعتمد الهيئات المحلية مصادر موثوقة لمعلوماتها (2.17).
- تُعد الهيئات مصادر معلوماتها للحصول على أكبر قدر من المعلومات قبل اتخاذ القرار خصوصاً في المجال البيئي (2.14)
- تعتمد الهيئة المحلية الشفافية في المعلومة (تدفق سلس للمعلومة) لمحتاجها (2.12)

يتضح مما سبق أن اعتماد الهيئات المحلية لمصادر موثوقة لمعلوماتها جاء كأهم معايير جاهزيتها في مجال المعلومات، باعتبار أنه من المفترض ان تجمعها من الوزارات والمديريات والمؤسسات المختلفة، لكن ما جاءت به المقابلة جاء متافياً مع ما سبق حيث أكدت المقابلات أن مشكلة الهيئات في موضوع البيئة تكمن بعدم توفر معلومات بيئية حديثة ودقيقة.

3.2.4. نتائج اختبار تأثير خصائص المبحوثين على اجاباتهم:

في إطار اختبار تأثير خصائص المبحوثين (الديمغرافية والمؤسسية) على اجاباتهم، اختبرت فرضتين

احصائيتين، الأولى حول تأثيره الخصائص على اتجاه المبحوثين نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي، والثانية حول جاهزية الهيئات المحلية لهذا التطبيق. اختبرت الفرضيتين باختبارات مان ويتني وكروسكال فالس كون البيانات موزعة توزيعاً غير طبيعي.

1.3.2.4. تأثير الخصائص على الإجابات حول الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

نتائج اختبار مان ويتني وكروسكال فالس للفرضية الإحصائية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول اتجاه الهيئات المحلية في الخليل نحو الضبط الإداري البيئي لحماية البيئة تعزى لمتغيرات المبحوثين الديمغرافية والمؤسسية" يعرضها جدول (13.4).

جدول 13.4: نتائج اختبار مان ويتني وكروسكال فالس (قيم الدلات الإحصائية) لاختبار تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم حول اتجاه الهيئات المحلية في الخليل نحو الضبط الإداري البيئي

المتغيرات	مدلولات الاتجاه	دوافع الاتجاه	محفزات الاتجاه	معيقات الاتجاه	الدرجة الكلية
العمر بالسنوات	0.747	0.181	0.996	0.375	0.650
الجنس	0.306	0.599	0.370	0.722	0.890
المؤهل العلمي	0.042	0.022	0.868	0.304	0.230
التخصص	0.343	0.086	0.70	0.200	0.474
الهيئة التي أعمل بها	0.000	0.000	0.013	0.000	0.000
تصنيف الهيئة	0.004	0.001	0.011	0.002	0.001
المسمى الوظيفي	0.050	0.031	0.234	0.491	0.132
سنوات الخبرة في العمل في الهيئات	0.153	0.149	0.266	0.568	0.100

من الجول (13.4)، يتضح أن الدلالات الإحصائية لمتغير الهيئة المحلية التي يعمل بها المبحوث ولتصنيفها، جاءت أقل من 0.05 بما يشير الي رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم تأثير هذين المتغيرين على الإجابات، بمعنى أنها مؤثرين، وهذا منطقي نظراً لأن التصنيف وحجم الهيئة يعتمدان على إمكاناتهما والكادر والعمل البيئي وغيرها وهو ما تتفاوت فيه الهيئات المحلية بشكل واضح. كما أن المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي، كان لهما تأثير على إجابات المبحوثين حول مدلولات الاتجاه

ودوافعه، وهو ما يرتبط بالمعرفة والمعلومة التي يملكها المبحوث حول القضايا البيئية عموماً والضبط الإداري البيئي خصوصاً. على الجانب الآخر لم يكن لا لعمر المبحوثين ولا جنسهم ولا تخصصهم ولا سنوات خبرتهم العملية تأثير على الإجابات، حيث جاءت قيم الدلالات الإحصائية أكبر من 0.05، وبالتالي قبول الفرضيات الصفرية بعدم وجود تأثير لهذه المتغيرات على إجابات المبحوثين.

2.3.2.4. تأثير الخصائص على الإجابات حول جاهزية الهيئات لنحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

نتائج اختبار مان ويتني وكروسكال فالس للفرضية الإحصائية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول جاهزية الهيئات المحلية في الخليل لتطبيق الضبط الإداري البيئي تعزى لمتغيرات المبحوثين الديمغرافية والمؤسسية" يعرضها جدول (14.4).

جدول 14.4: نتائج اختبار مان ويتني وكروسكال فالس (قيم الدلالات الإحصائية) لاختبار تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم حول جاهزية الهيئات المحلية في الخليل لتطبيق الضبط الإداري البيئي

المتغيرات	ابعاد الجاهزية			
	المسمى لوظيفي	سنوات الخبرة في العمل	تصنيف الهيئة	الهيئة التي أعمل بها
الجاهزية العامة	0.463	0.696	0.015	0.031
التمويل	0.67	0.896	0.06	0.513
الكوادر البشرية	0.246	0.641	0.001	0.011
تجهيزات ومعدات	0.327	0.872	0.01	0.032
الهيكل التنظيمي	0.195	0.186	0.091	0.282
المعلومات	0.249	0.243	0.108	0.565
الدرجة الكلية للمحور	0.201	0.525	0.009	0.071

من الجدول (13.4)، يتضح أن الدلالات الإحصائية لمتغير الهيئة المحلية التي يعمل بها المبحوث ولتصنيفها، جاءت أقل من 0.05 بما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم تأثير هذين المتغيرين على الإجابات، بمعنى أنهما مؤثرين، وهذا منطقي نظراً لأن التصنيف وحجم الهيئة يعتمدان على إمكاناتهما والكادر والعمل البيئي وغيرها وهو ما تتفاوت فيه الهيئات المحلية بشكل واضح.

على الجانب الآخر لم يكن لا لسنوات الخبرة ولا المسمى الوظيفي تأثير على الإجابات، حيث جاءت قيم الدلالات الإحصائية أكبر من 0.05، وبالتالي قبول الفرضيات الصفرية بعدم وجود تأثير لهذه المتغيرات على إجابات المبحوثين.

3.4 تلخيص النتائج

المتوسط الحسابي العام للإجابات حول طبيعة الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي جاء (6.51)، أي بمعنى داعم بمستوى كبير، والانحراف المعياري (7.44) هو انحراف غير مرتفع ويشير إلى شبه إجماع بين المبحوثين حول دعمهم لتطبيق الضبط الإداري البيئي من قبل هيئاتهم المحلية.

النسبة العظمى من الهيئات المحلية جاءت باتجاه داعم وبدرجة كبيرة أو متوسطة.

المتوسط الحسابي العام لمذلولات الاتجاه جاء بدرجة كبيرة من المستوى الثاني (2.43)، ويعبر عن كون الهيئات المحلية داعمة وراغبة في تطبيق الضبط الإداري البيئي، وهو ما دعمته أيضاً إجابات المقابلة بتأكيداتها على اهتمام البلديات بالبعد البيئي في أنشطتها وإدراجه كبعد رئيس في خططها الاستراتيجية. أما أكثر المذلولات على دعم تطبيق الضبط الإداري البيئي مرتبة تنازلياً فكانت:

- مطالبة الجهات الرسمية بتحفيز (مالي، وفني وتشريعي) (2.52)
- الجاهزية للمشاركة في تعميم نماذج النجاحات (2.49).
- الجاهزية للمشاركة في برامج التوعية ذات العلاقة بالضبط الإداري البيئي (2.48).
- الاستعداد للمشاركة في أية فعالية تعقد حول الضبط الإداري البيئي (2.46).

المتوسط الحسابي العام لمحور دوافع الاتجاه جاء بدرجة كبيرة من المستوى الثاني (2.48)، كما جاءت باقي الدوافع بدرجة كبيرة من المستوى الثاني. ولقد جاءت أكثر الدوافع تأثيراً مرتبة تنازلياً كالآتي:

- الإيمان بضرورة إعطاء الهيئات المحلية دوراً أكثر فعالية في حماية البيئة (2.53)
- منافع تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي هي احتياجات مهمة للإنسان (فرد ومجتمع) (2.50)
- نجاح جهود الضبط البيئي يعني تجمعات سكانية متميزة (آمنة، صحية، نظيفة) (2.50).

- الايمان بدور تطبيق الضبط الإداري البيئي في حماية البيئة (2.49).

المعدل العام لمحور مقومات الاتجاه جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.23)، ولقد جاءت أهم المحفزات لتطبيق الضبط الإداري البيئي مرتبة تنازلياً كالاتي:

- امتلاك الهيئات لكادر متنوع يعمل بروح وطنية (3.32)
- الدافعية لدى الهيئات المحلية بدور مجتمعي تميزي أكبر (2.31).
- تطبيق البلدية للضبط الإداري هو توسيع لأنشطة (بيئية وخدمية) تمارسها البلدية في إطار عملها التقليدي (2.29)

المتوسط الحسابي العام لمحور معيقات تطبيق الضبط الإداري البيئي جاء بدرجة كبيرة من المستوى الثاني (2.39)، كما جاءت باقي المعوقات بدرجة كبيرة من المستويين الأول والثاني. ولقد جاءت المتوسطات الحسابية لأكثر المعوقات شدة مرتبة تنازلياً كالاتي:

- التقسيمات الإسرائيلية الإدارية للمناطق الفلسطينية (2.53).
- العشوائية النسبية في العمران منذ القدم وحتى اليوم في حدود الهيئات المحلية بما يعطل التخطيط السليم (2.52)
- ضعف الواقع الاقتصادي الفلسطيني مما يحد من الاستثمار في حماية البيئة (2.50)

المتوسط الحسابي العام لمحور جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي، جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.11)، وهي جاهزية بحاجة للكثير من العمل للارتقاء بها، وأكد على ذلك أن أبعاد الجاهزية جاءت بدرجة كبيرة من نفس المستوى وتحتاج للدعم لتصل للمستوى المطلوب، الذي يؤكد بدوره على ما جاء في النتائج من وجود معيقات شديدة لتطبيق الضبط البيئي.

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية العامة جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.12)، كما جاءت جميع المؤشرات من نفس المستوى، وأهمها مرتبة تنازلياً كالاتي:

- مستوى التعاون بين المؤسسات في إطار الهيئة المحلية الواحدة خدمة للمجتمع (2.17)
- انسجام أنشطة حماية البيئة التي تمارسها الهيئات مع الاستراتيجيات البيئية الوطنية (2.16)
- تقديم الطراف (افراد ومؤسسات) للمصلحة العامة على الخاصة (2.16).

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث التمويل جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.02)، في حين جاءت غالبية مؤشرات الجاهزية في مجال التمويل بدرجة صغيرة من المستوى الأول. ولقد جاءت أكثر مؤشرات الجاهزية في هذا المجال مرتبة تنازلياً كالآتي:

- تمتع الهيئة المحلية بالنزاهة في إدارة المال (2.12).
- مستوى سداد المجتمع لتكاليف تلقي الخدمات بما يسهم في الحفاظ على الاستدامة المالية للهيئة المحلية (2.09)
- شفافية الهيئة المحلية فيما يتعلق بالإنفاق البيئي (الموازنة والنفقات) (2.09).
- تعدد مصادر دخل الهيئة المحلية (رسوم الخدمات، تمويل حكومي، مساعدات تنموية، ...) بما يمنحها المرونة (1.99)

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث الكوادر البشرية جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.16)، كما وجاءت المؤشرات الفرعية من نفس المستوى والدرجة. اعلى مؤشرات الجاهزية في مجال الكوادر البشرية مرتبة تنازلياً جاءت كالآتي:

- كادر يسعى للتحسين المستمر في أعمال الهيئة المحلية نحو بيئة مستدامة (2.27)
- كادر يؤمن بالقضايا البيئية (اتجاهه ايجابي نحوها ويدافع عنها كمبدأ) (2.24)
- كادر مؤهل (معرفة، مهارات، خبرة) للقيام بالمهام التي يكلف بها في مجال الضبط البيئي (2.21).

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث المعدات والتجهيزات قد جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.11)، كما جاءت المؤشرات الفرعية من نفس المستوى الأول، اهمها مرتبة تنازلياً جاء كالآتي:

- لدى الهيئة المحلية أساليب تدفع المجتمع المحلي لدفع ما عليه مقابل الخدمات التي يتلقاها (عدادات الدفع المسبق (2.18).
- تعاون الهيئات المحلية فيما بينها في مجال التجهيزات في حال الحاجة (الطوارئ، الظروف الجوية الاستثنائية، ...) (2.18)
- تعاون (مؤسسي، مجتمعي) في دعم الهيئة المحلية بالتجهيزات عند الحاجة (2.14).

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث الهيكل التنظيمي جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.12)، وجاءت المؤشرات الفرعية من نفس الدرجة، أهمها مرتبة تنازلياً جاء كالاتي:

- هيكل تنظيمي يعكس أن حماية البيئة أولوية للهيئة المحلية (تخصيص دوائر وكادر) (2.16)
- هيكل منفتح على التعاون مع المحيط (تخصيص أفراد أو دائرة للتنسيق والتعاون مع الهيئات الأخرى والمؤسسات الشريكة (2.15)
- هيكل تنظيمي يتيح اتخاذ القرار بمرونة (سرعة وفعالية خصوصا في أوقات الطوارئ والأزمات) (2.13)

المتوسط الحسابي العام لمحور الجاهزية من حيث توفر المعلومات قد جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (2.10)، كما وجاءت المؤشرات الفرعية من نفس الدرجة والمستوى، أهمها مرتبة تنازلياً كالاتي:

- تعتمد الهيئات المحلية مصادر موثوقة لمعلوماتها (2.17).
- تُعد الهيئات مصادر معلوماتها للحصول على أكبر قدر من المعلومات قبل اتخاذ القرار خصوصا في المجال البيئي (2.14)
- تعتمد الهيئة المحلية الشفافية في المعلومة (تدفق سلس للمعلومة) لمحتاجها (2.12)

الدلالات الإحصائية لمتغير الهيئة المحلية التي يعمل بها المبحوث ولتصنيفها، جاءت اقل من 0.05 بما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم تأثير هذين المتغيرين على الإجابات، بمعنى أنهما مؤثرين، وهذا منطقي نظرا لأن التصنيف وحجم الهيئة يعتمدان على إمكاناتهما والكادر والعمل البيئي وغيرها وهو ما تتفاوت فيه الهيئات المحلية بشكل واضح.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات:

استناداً إلى نتائج الدراسة يمكن الخروج بما يأتي من استنتاجات:

- اتجاه الهيئات المحلية الداعم لتطبيق الضبط الإداري البيئي، وكون الضبط الإداري البيئي امتداد للخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية، هي عوامل تيسر وتحفز تطبيقه.
- مدلولات ودوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي تعكس ثقافة بيئية وإدارك واعي من الهيئات المحلية لأهمية الضبط الإداري البيئي وجدواه التنموية، وهو ما يمكن البناء عليه وتطويره.
- العوامل الاقتصادية، وضعف الإمكانيات وعشوائية العمران إلى جانب التحديات الإسرائيلية هي أهم العقبات التي تعطل تطبيق الضبط الإداري البيئي.
- الهيئات المحلية بحاجة لبيئة داعمة من إرادة سياسية ومؤسسية، ووعي مؤسسي ومجتمعي، وتكامل مؤسسي بالإضافة إلى خطط استراتيجية وقوانين ناظمة للضبط الإداري البيئي حتى يمكنها تنبيهه وتطبيقه بالشكل الأمثل.
- توفر مصادر تمويل مستدامة للهيئة المحلية، وإدارة شفافة لها تمثل متطلب جوهري لنجاح تطبيق الضبط البيئي.
- كادر مؤمن بحماية البيئة ومؤهل بالمعرفة والخبرة يمثل حجر أساس في نجاح تطبيق الضبط الإداري البيئي.

- التعاون والتنسيق بين الهيئات المحلية فيما بينها وبين المؤسسات المجتمعية بمختلف قطاعاتها، متطلب وضمانة لنجاح تطبيق الضبط الإداري البيئي.
- هيكل تنظيمي يراعي حماية البيئة، ومعلومات حديثة متوفرة في المكان والزمان المناسبين، تمثل ركائز لنجاح تطبيق الضبط الإداري البيئي.
- جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي بحاجة لعمل حقيقي وتعزيز في مختلف المجالات، برغم وجود نواة يمكن البناء عليها.
- تطبيق الضبط الإداري البيئي يمثل سلوك بيئي إيجابي له جدوى متعدد الفوائد على الهيئات المحلية وعلى المجتمع، ييسر إمكانية تبنيه وتطبيقه.
- تطبيق الضبط الإداري البيئي يحفظ بيئة الفلسطيني ويقود لرفاهيته ويعزز صموده ويقوي ارتباطه بأرضه.
- الجهود التوعوية حول الضبط الإداري البيئي على المستوى الفلسطيني، ليست بالمستوى المطلوب وعلى كافة الجهات الرسمية والأهلية والمجتمعية والأكاديمية والبحثية والخاصة تحمل مسؤولياتها في هذا المجال.

2.5 التوصيات

فيما يأتي أهم المقترحات إلى الجهات ذات الاختصاص الرسمية والأهلية والمجتمعية والأكاديمية والبحثية لتفعيل تطبيق الضبط الإداري البيئي من خلال:

- صياغة رسائل توعوية تبرز أهمية وادوات الضبط الإداري البيئي وجدواه التنموية خصوصاً في مجال حماية البيئة.
- إعداد برامج أكاديمية بمستوى البكالوريوس وحتى الدراسات العليا في مجال الضبط الإداري البيئي، للمساعدة في إعداد معرفي ومهاراتي لكوادر الهيئات المحلية في مجال الضبط الإداري البيئي.
- دعم الأبحاث العلمية الفردية والجماعية في مجالات حماية البيئة عموماً والضبط الإداري البيئي خصوصاً.
- تحفيز الهيئات المحلية، على تبني الضبط الإداري البيئي عبر الدعم المالي والفني والمعنوي.
- العمل على إعداد دليل عمل إرشادي للضبط الإداري البيئي، موجه خصوصاً للهيئات المحلية.

- تعميم تجارب الهيئات المحلية الناجحة والمتميزة وتبسيط الضوء عليها، ليتم الاستفادة منها من قبل باقي الهيئات المحلية
- العمل من قبل الهيئات المحلية وسلطة البيئة ووزارة الحكم المحلي على إدماج الضبط الإداري البيئي أينما كان ذلك ممكناً في خططها الاستراتيجية.
- العمل على إنجاز كافة الآليات والتقنيات والإجراءات ووسائل التحفيز الكفيلة برفع نسبة سداد الجمهور للمستحقات المترتبة عليها كمقابل للخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية.
- الدعم المجتمعي والمؤسسي بمختلف قطاعات لكافة جهود تطبيق الضبط الإداري البيئي.
- مساعدة الهيئات المحلية، برفع جاهزيتها مالياً، وبالمعدات والتجهيزات والمعلومات وإعداد الكادر المؤهل لإنجاح جهود تطبيق الضبط الإداري البيئي.
- دعوة كافة اصحاب العلاقة بالضبط الإداري البيئي للتعاون والعمل التكاملي لإنجاح جهود الهيئات المحلية في تطبيقه.

3.5 مقترحات بحثية

توصي الدراسة بالعمل على ما يأتي من أبحاث:

- دراسة تقييمية للاستراتيجيات والتشريعات الفلسطينية من منظور الضبط الإداري البيئي.
- الضبط الإداري البيئي والمواطنة البيئية.

المراجع

المراجع العربية

- ابراهيم، بلويس (2017): الضبط الإداري البيئي كآلية للرقابة القبلية للحماية البيئية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 4، العدد 1.
- ابن منظور متوفي (711هـ): لسان العرب، ط7، 1970، دار صادر، بيروت.
- أبو ظاهر، مي (2010): الجاهزية المؤسساتية للهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة لإدارة النفايات الصلبة، جامعة القدس، فلسطين.
- أحمد، عمري (2017): سلطات الضبط الإداري في مجال حماية النظام البيئي العام، مجلة البحوث العلمية، العدد 9.
- اسماعيل، عبد الكريم (2005): دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية، جامعة النجاح، فلسطين.
- اسماعيل، عبد الكريم (2005): دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية، جامعة النجاح، فلسطين.
- اعبيدو، أمجد (2018): إشكاليات الهيكل التنظيمي المعمول به في بلدية الخليل ومقترحات لتطويره، جامعة الخليل، فلسطين.
- أمين، أسامة (2007): التحليل الإحصائي باستخدام حزمة البرنامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، المكتبة الأكاديمية، ط2، مصر.
- أمين، نجار (2017): فعالية الضبط الإداري في حماية البيئة في الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- بعلي، محمد (2002): القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- بلدية الخليل (2017): وثيقة الخطة التنموية المحلية لمدينة الخليل 2018-2021
- بلدية ترقوميا (2017): تقرير الخطة التنموية لبلدة ترقوميا 2018-2021
- بلرشيد، سعداوي (2016): آليات تفعيل دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة في الجزائر، جامعة محمد الصديق، الجزائر.
- بن مدور، أسماء (2019): آليات الضبط البيئي في التشريع الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- البنك الدولي، (2015): برنامج تحسين الحكم المحلي وتقديم الخدمات، الولايات المتحدة الأمريكية.

- بوضياف، عمار (2007): الوجيز في القانون الإداري، ط2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.
- الجرباوي، علي (1992): دور البلديات في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3، العدد 9.
- الجهاز الإحصائي المركزي الفلسطيني (2015): الهيئات المحلية في نطاق السلطة الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
- الجهاز الإحصائي المركزي الفلسطيني (2020): معجم المصطلحات الإحصائية، رام الله، فلسطين.
- حسيني، جغلول (2020): حدود سلطات الضبط الإداري في حماية البيئة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 7، العدد 1.
- الحلو، ماجد (2000): القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، اسكندرية، مصر.
- الحمادين، جميل (2021): السياحة الصحراوية ودورها في تنمية المجتمع المحلي في المنطقة ج، جامعة القدس، فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة).
- ربيعة، بوقراط (2018): فاعلية الضبط الإداري في تحقيق الأمن البيئي في التشريع الجزائري، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- رضا، علي (2014): البلدية بين متطلبات التنمية والضبط الإداري البيئي، جامعة زيان عاشور، الجزائر.
- الرقاد، عبد الله (2019): وسائل الضبط الإداري في حماية البيئة من التلوث العمراني، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 1.
- رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (1997): منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، الوقائع الفلسطينية، العدد العشرون، فلسطين.
- رئيسة، بوحوش (2017): منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، برلين.
- زوليخة، يوهنقل (2017): دور الجماعات المحلية في حماية البيئة حالة بلديات قسنطينة، جامعة منتوري، الجزائر.
- السكارنة، محمد (2017): أثر ممارسة استراتيجية الموارد البشرية الخضراء على استراتيجية التمايز ابداع الموارد البشرية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- سلطة جودة البيئة (2017): استراتيجية البيئة غير القطاعية 2017-2022، دولة فلسطين.
- سمير، بوعنق (2018): آليات الضبط الإداري البيئي في الجزائر أي فعالي في حماية البيئة، مجلة البحوث العملية في التشريعات البيئية، المجلد 5، العدد 2.

- صديق، حسين (2012): الاتجاهات من منظور علم الاجتماع، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 4.
- الصديق، شيخ (2020): دور الضبط الإداري في الوقاية من انتشار فيروس كورونا، مجلة جامعة الجزائر، المجلد 34، العدد 34.
- صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية (2022): تصنيف ومخصصات البلديات ضمن برنامج تطوير البلديات المرحلة الثالثة -الدورة الثانية للعام 2019.
- طرشي، لزهري (2014): آليات الضبط الإداري البيئي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- طوقان، طارق (2001): اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين.
- الظفيري، يوسف (2020): الضبط الإداري وحدود سلطاته في الظروف العادية والاستثنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 74.
- عابدين، هدى (2008): دور التشبيك في الحد من العمل المؤسسي لدى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، جامعة القدس، فلسطين.
- العاوير، بشر (2013): سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية في التشريع الفلسطيني، جامعة الأزهر، غزة.
- عبد الحكيم، مول (2018): آليات الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، جامعة زيان عاشور، الجزائر.
- عبد العاطي، صلاح (2005): الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، مركز ميزان لحقوق الإنسان، فلسطين.
- عبد المالك، عوينة (2019): الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- عز الدين، وفاء (2021): الضبط الإداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- العزازمة، إيمان (2021): السلوك البيئي للمؤسسات بين المحددات والجدوى التنموية: المؤسسات الصناعية في مدينة الخليل نموذجاً، جامعة القدس، فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة).
- فارس، ليازيد (2015): الضبط الإداري البيئي، جامعة عبد الرحمن ميرة، الجزائر.
- الفاضلي، سجي (2015): دور الضبط الإداري البيئي في حماية جمال المدن، جامعة النهرين، الجزائر.

- فطيمة، فلياشي (2020): دور الضبط الإداري في حماية البيئة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- قنام، زياد (2009): تأثيرات الأزمة المائية في منطقة العوجا على الحياة الاقتصادية الاجتماعية للمزارعين من وجهة نظرهم. اتحاد لجان العمل الزراعي. فلسطين.
- كريمة، معيزية (2019): دور الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، جامعة عبد الحميد، الجزائر.
- لباد، ناصر (2004): الأساسي في القانون الإداري، ج 1، دار المجد للنشر، الجزائر.
- لعوامر، عفاف (2014): دور الضبط الإداري في حماية البيئة، جامعة محمد خضيرة بسكرة، الجزائر.
- لكحل، أحمد (2019): حماية البيئة والارتقاء بالتنمية المستدامة في نطاق استراتيجية الجماعات المحلية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 1.
- المجلس التشريعي الفلسطيني (1997): قانون رقم (7) بشأن البيئة، رام الله فلسطين.
- المجلس التشريعي الفلسطيني (1999): قانون رقم (7) بشأن البيئة، رام الله، فلسطين.
- محفوظ، محمد (2017): دور الهيئات اللامركزية في حماية البيئة الجماعات المحلية البلدية والولاية، جامع زيان عاشور، الجزائر.
- منصور، المدني (2018): التنظيم القانوني للبيئة في التشريع الفلسطيني، دراسة مقارنة (الأردن ومصر)، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، العدد 2، المجلد 4، ص 31-43.
- منير، فطيمة (2017): دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، جامعة زيان عاشور، الجزائر.
- الموسوي، هيام (2019): إدارة الجهل الاستراتيجي ودورها في تعزيز الجاهزية التنظيمية، جامعة الكوفة، العراق.
- موقع بلدية الخليل الالكتروني [/http://www.hebron-city.ps](http://www.hebron-city.ps)
- نعيمة ومنال (2020): دور الضبط الإداري في حماية البيئة، جماعة أحمد درايا ادرار، الجزائر.
- نورة، بلكبير (2017): الضبط الإداري البيئي في مجال حماية البيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.
- هيئة مكافحة الفساد (2018): النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الأبنية والمنشآت في الهيئات المحلية، رام الله، فلسطين.
- وزارة الحكم المحلي، (2016): استراتيجية قطاع الحكم المحلي، 2017-2022، فلسطين.

- وزارة الحكم المحلي، (2021): الاستراتيجية القطاعية للحكم المحلي، 2021-2023، فلسطين. وزارة الحكم المحلي، (2009): الهياكل التنظيمية المعيارية المقترحة للهيئات المحلية، دولة فلسطين.
- وهيبة، دعاس (2016): المقاربة التحفيزية للضبط الإداري البيئي وتطبيقاتها في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 3.

المراجع الاجنبية

- Fredrik (2003): Environmental Management Systems: What is in it for Local Authorities
- Napwan, chamlong (2016): The Performance of the environmental management of local governments in Thailand, Kasetsart Journal of Social Sciences. pp39.
- Roetzel, Hummel, Pedell (2018): Integrating Environmental Management Control System, SSRN Electronic Journal .
- Wei Qian & Roger Burritt (2010): Environmental management accounting in local government: University of New South Wales, Sydney, Australia.

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس
معهد التنمية المستدامة
بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

أختي المبحوثة الكريمة / أخي المبحوث الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان:

الضبط الإداري البيئي كوسيلة تدخل للهيئات المحلية في حماية البيئة بين الاتجاهات والجاهزية

وذلك استكمالاً لمتطلبات رسالة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية- معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس. لذا أرجو من حضرتكم التفضل بتعبئة الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض، مع تحري الصدق والموضوعية في الإجابة، علماً بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة وكمجاميع احصائية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

"شاكراً لكم حسن تعاونكم"

الباحثة: أميرة خميس طه

الضبط الإداري البيئي: مجموعة من الإجراءات الاحترازية والقيود والضوابط على معاملات وبعض حقوق وحرّيات الافراد التي تقوم بها سلطات إدارية مختصة كالهيئات المحلية بما تملكه من وسائل وإمكانات قانونية ومادية وبشرية، بهدف ضبط وتنظيم الأنشطة البيئية من مترّبات الظواهر الطبيعية ومن سلوك بشري، نحو حماية حياة الانسان ونظامها العام ومنع تدهور البيئة ومواردها.

القسم الأول: البيانات التعريفية:

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة في المربع المقابل، أو أكمل الفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك:

A1	العمر بالسنوات الكاملة	()	(1) 25 سنة فأقل (5) 45-41 سنة (2) 30-26 سنة (3) 35-31 سنة (4) 40-36 سنة (7) 51 سنة فأكثر
A2	الجنس	()	(1) ذكر (2) أنثى
A3	المؤهل العلمي	()	(1) دبلوم متوسط فأدنى (2) بكالوريوس (3) دبلوم عالي (4) ماجستير فأعلى
A4	مجال التخصص العلمي لأخر درجة علمية	()	(1) بيئة (2) علوم هندسية وكمبيوتر (3) علوم طبيعية (4) علوم إدارية واقتصادية (5) علوم انسانية (6) نظم معلومات جغرافية (7) غير ذلك/ حدد:
A5	الهيئة المحلية التي تعمل بها	()	
A6	تصنيف الهيئة المحلية التي تعمل بها	()	(1) A+ (2) A (3) B++ (4) B+ (5) B (6) C++ (7) C+ (8) C
A7	المسمى الوظيفي	()	
A8	سنوات خبرة العمل في الهيئات المحلية	()	(1) 5 سنوات فأقل (4) 20-16 سنة (2) 10-6 سنوات (5) 25-21 سنة (3) 15-11 سنة (6) 26 سنة فأكثر

القسم الثاني) الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

يرجى وضع إشارة (X) في المربع المقابل للإجابة التي تعبر عن اتجاهك نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

	داعم لتطبيق الضبط الإداري البيئي بدرجة	محايد	رافض لتطبيق الضبط الإداري البيئي بدرجة
B	كبيرة	متوسطة	ضعيفة

1.2) مدلولات الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

يرجى وضع إشارة (X) في المربع المقابل للإجابة التي تعبر عن مدلولات اتجاهك نحو تطبيق الهيئات المحلية الضبط الإداري البيئي.

الرقم	الاتية مؤشرات دالة على اتجاهكم نحو تطبيق وممارسة الهيئات المحلية لأدوات الضبط الإداري البيئي بدرجة:	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً
C1	دعم الهيئة المحلية التي تعمل فيها في تطبيقها للضبط الإداري البيئي (اقناع العاملين والجمهور، الترويج، ...)					
C2	الاستعداد لإنجاز أية أعمال ذات علاقة بالضبط البيئي تكلفني بها الهيئة المحلية					
C3	الاستعداد للمشاركة في أية فعالية تعقد حول الضبط البيئي (ورش عمل، ندوات)					
C4	دعوة الهيئات المحلية الأخرى في المحافظة الى تطبيق الضبط الإداري البيئي					
C5	الجاهزية للمشاركة في برامج التوعية ذات العلاقة بالضبط الإداري البيئي (التعريف به، جدواه التنموية، ...)					
C6	مطالبة الجهات الرسمية بتحفيز (مالي، وفني وتشريعي) للهيئات المحلية على تطبيق الضبط الإداري البيئي					
C7	مطالبة الأطراف ذات العلاقة (الجمهور والمؤسسات) بالتعاون مع الهيئات المحلية في إنجاح تطبيق الضبط الإداري البيئي					
C8	الجاهزية للمشاركة في تعميم نماذج نجاح بعض الهيئات المحلية في تطبيق					

					الضبط البيئي (نشرها، والإشادة بها وتعريف الهيئات الأخرى بها)
					C9 تضمن الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية للبعد البيئي
					C10 استعداد الهيئة المحلية لأخذ الضبط الإداري البيئي في الاعتبار في هيكلها التنظيمي (تخصيص قسم، ...)

2.2) دوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي:

يرجى وضع إشارة (X) في المربع المقابل للإجابة التي تعبر عن دوافع اتجاهك نحو تطبيق الهيئات المحلية الضبط الإداري البيئي.

الرقم	الفقرات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا
D1	الإيمان بدور تطبيق الضبط الإداري البيئي في حماية البيئة					
D2	الإيمان بضرورة إعطاء الهيئات المحلية دور أكثر فعالية في حماية البيئة					
D3	القناعة بإمكانية نجاح الهيئات المحلية في تطبيق الضبط الإداري البيئي كونه منسجم مع الدور القانوني للهيئات المحلية (صلاحيات وخدمات، ..)					
D4	منافع تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي هي احتياجات مهمة للإنسان (فرد ومجتمع)					
D5	نجاح الهيئة المحلية في تطبيق الضبط الإداري يعزز مكانتها مجتمعا بما يتعكس إيجابا على عاملها الذين أنا جزء منهم					
D6	الاستفادة كمواطن تخدمه الهيئة المحلية بمنافع تطبيقها للضبط الإداري البيئي					
D7	نجاح جهود الضبط البيئي يعني تجمعات سكانية متميزة (أمن، صحة، نظيفة)					
D8	الرغبة في لجم الأنشطة العشوائية المتزايدة المسببة للتلوث					

3.2) محفزات ومقومات تطبيق الضبط الإداري البيئي:

يرجى وضع إشارة (X) في المربع المقابل للإجابة التي تعبر عن وجهة نظرك حول محفزات ومقومات تطبيق الهيئات المحلية للضبط البيئي.

الرقم	الفقرات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا
E1	الدافعية لدى الهيئات المحلية نحو دور مجتمعي تميزي أكبر					
E2	خبرة متراكمة في حل المشكلات البيئية					
E3	التوجهات الوطنية نحو حماية البيئة على كافة الصعد					
E4	تنامي الوعي (المؤسسي والمجتمعي) بالجدوى التنموية لحماية البيئة					
E5	تطبيق الهيئة المحلية للضبط الإداري البيئي هو توسيع لأنشطة (بيئية وخدمية) تمارسها في إطار عملها التقليدي					
E6	امتلاك الهيئات المحلية لكادر متنوع يعمل بروح وطنية نحو خدمة مجتمعه					
E7	الروح الوطنية التي تسود المجتمع (أفراد ومؤسسات) بما ييسر التعاون في تطبيق الضبط الإداري البيئي نحو حياة أفضل.					
E8	السعي الدائم للهيئات المحلية لامتلاك أدوات تسهم في تحسين مستوى أداؤها لأعمالها (أدوات الضبط البيئي)					

E9	التوجه المؤسسي (الرسمي، والأهلي والخاص) نحو تدعيم دور الهيئات المحلية بما يحسن مستوى تقديمها للخدمات				
E10	توجهات الهيئات المحلية الاستراتيجية نحو حماية البيئة لتحقيق حياة بيئية آمنة				

4.2 معيقات / تحديات استخدام الضبط الإداري البيئي:

يرجى وضع إشارة (X) في المربع المقابل للإجابة التي تعبر عن وجهة نظرك حول معيقات تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي.

الرقم	الفقرات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا
F1	ضعف الواقع الاقتصادي الفلسطيني مما يحد من الاستثمار في حماية البيئة					
F2	التقسيمات الإسرائيلية الإدارية للمناطق الفلسطينية (أ، ب، ج) مما يحد بشكل جذري من قدرتها على أدائها لعملها					
F3	ضعف قدرة الهيئة المحلية على انفاذ القانون نتيجة التحديات الإسرائيلية					
F4	ضعف قدرة الهيئة المحلية على انفاذ القانون نتيجة العصبية المجتمعية					
F5	النقص الواضح في موارد الهيئات المحلية					
F6	تقديم المجتمع (افراد ومؤسسات) لمصالحه الاقتصادية على القضايا البيئية					
F7	ضعف سداد المواطنين لمستحقات الهيئات المحلية مما يعطل برامج عملها					
F8	العشوائية النسبية في العمران منذ القدم وحتى اليوم في حدود الهيئات المحلية بما يعطل التخطيط السليم					
F9	ضعف استثمار الخبرات المتراكمة في عمل الهيئات المحلية					
F10	التنافس السلبي بين المؤسسات (أريد ان أكون الأفضل وما عداي الأسوء)					
F11	ضعف إدارة المعلومات (نقص في الكم والنوع، غياب الانسيابية الحرة، ...)					
F12	تنازع الصلاحيات بين المؤسسات (فوضى صلاحيات، ازدواجية العمل، ...)					
F13	تداخل الصلاحيات بين دوائر الهيئة المحلية المختلفة (تنازع، تنافس سلبي، ...)					
F14	التأخر في اتخاذ القرار (بالترخيص، مخالفة النشاط للقوانين، ...)					
F15	اتخاذ الهيئة المحلية لقرارات (ان كانت مخالفة للقانون) حتى لا تتهم بالتشابه مع الاحتلال في قراراته					
F16	ضعف القيمة المالية للمخالفات البيئية					
F17	غياب التخطيط الشامل لدى الهيئات المحلية					
F18	العشوائية في بناء المنشآت الصناعية دون الالتزام بالتصنيفات حسب المخططات الهيكلية للهيئات المحلية المعدة من قبلها					
F19	تراخيص لبعض المنشآت بطرق ملتوية (فرض الامر الواقع)					
F20	تباطؤ بعض المؤسسات الرسمية في تطبيق القانون الرادع للتجاوزات.					

القسم الثالث: جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي: (يقصد بالجاهزية امتلاك المؤسسات المبحوثة (الهيئات المحلية) للأدوات والمقومات في مجالات (العامة، التمويل، الكوادر، التجهيزات، المعلومات، الهيكل التنظيمي).

الرقم	مستوى توفر المؤشرات الاتية تعبيراً عن جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا
الجاهزية العامة: تتميز الهيئة المحلية في هذا المجال بما يأتي						

G1	مستوى الدعم بجميع اشكاله الذي تتلقاه الهيئات المحلية.				
G2	ملائمة البيئة القانونية عموماً لعمل الهيئات المحلية بالضبط الإداري البيئي				
G3	إيجابية اتجاه المجتمع (افراد ومؤسسات) نحو الهيئات المحلية				
G4	مستوى الوعي (المجتمعي والمؤسسي) الداعم لحماية البيئة				
G5	مستوى التعاون بين المؤسسات في إطار الهيئة المحلية الواحدة خدمة للمجتمع				
G6	الإيمان المجتمعي بأهمية حماية البيئة نحو تحقيق الرفاهية المجتمعية				
G7	انسجام أنشطة حماية البيئة التي تمارسها الهيئات المحلية مع الاستراتيجيات البيئية الوطنية				
G8	عمل الهيئات المحلية بمبدأ التحسين المستمر (الاستفادة بتراكم الخبرة والإنجازات والبناء عليها بغض النظر عن مدير الهيئات)				
G9	تقديم الأطراف (افراد ومؤسسات) للمصلحة العامة على الخاصة				
G10	مستوى ممارسة معايير الحوكمة الرشيدة (مؤسسياً ومجتمعياً)				
التمويل: تتميز الهيئة المحلية في هذا المجال بما يأتي:					
H1	كفاية المصادر المالية للهيئة المحلية عموماً لإنجاز برامجها				
H2	تعدد مصادر دخل الهيئة المحلية (رسوم الخدمات، تمويل حكومي، مساعدات تنموية، ...) بما يمنحها المرونة المستدامة (القدرة على الاستمرار في حال تعطل بعض هذه المصادر)				
H3	كفاية الموازنة التي تحددها الهيئة المحلية سنوياً لبرامجها الموجهة لحماية البيئة الانسانية (حماية النظام العام وموارد البيئة)				
H4	تمتع الهيئة المحلية بالنزاهة في إدارة المال (توجيه المال في الاتجاه المخطط له وبالشكل السليم)				
H5	مستوى سداد المجتمع لتكاليف تلقي الخدمات بما يسهم في الحفاظ على الاستدامة المالية للهيئة المحلية				
H6	تحمل أصحاب المشاريع المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الهيئة المحلية للتكاليف البيئية لأنشطتهم (تخفيف الاعباء المالية البيئية عن الهيئات المحلية)				
H7	اسهام المجتمع (مالياً، تطوعياً) في إنجاز الهيئة المحلية للأنشطة البيئية				
H8	شفافية الهيئة المحلية فيما يتعلق بالإنفاق البيئي (الموازنة والنفقات)				
الكوادر البشرية (مهندسين، فنيين، عمال، ... الخ): تتميز الهيئة المحلية في هذا المجال بما يأتي					
I1	كادر يؤمن بالقضايا البيئية (اتجاهه ايجابي نحوها ويدافع عنها كمبدأ)				
I2	كادر مؤهل (معرفة، مهارات، خبرة) للقيام بالمهام التي يكلف بها في مجال الضبط البيئي				
I3	كادر يتوافق مع حجم اعمال الهيئة المحلية				
I4	توافق تخصصات كادر الهيئة المحلية مع المهام الموكلة إليهم				
I5	كادر يعمل بروح الفريق (التكامل والتعاون، ... الخ) نحو أفضل أداء للمؤسسة				
I6	انسجام كادرها مع الهيكل التنظيمي بما يكفل نجاح اعمالها				
I7	كادر منفتح على تبادل الخبرات (على مستوى الهيئة ومع نظرائهم خارجها) خصوصاً في مجال حماية البيئة				
I8	كادر يسعى للتحسين المستمر في أعمال الهيئة المحلية نحو بيئة مستدامة				
I9	كادر يتابع المستجدات العصرية خصوصاً في المجال البيئي				
I10	تأهيل مستمر للكادر وفق المستجدات خصوصاً في القضايا البيئية				

تجهيزات ومعدات: تتميز الهيئة المحلية في هذا المجال بما يأتي					
J1	امتلاك كفايتها (نوع وكم وجوده) من التجهيزات اللازمة لإنجاز أعمالها				
J2	تعاون الهيئات المحلية فيما بينها في مجال التجهيزات في حال الحاجة (الطوارئ، الظروف الجوية الاستثنائية، ..)				
J3	امتلاك تجهيزات تتلاءم واحتياجات الهيئة المحلية خصوصا في مجال حماية البيئة الإنسانية (موارد البيئة ونظامها العام)				
J4	صيانة دورية تضمن جاهزية التجهيزات عند الحاجة				
J5	مرونة لدى الهيئة المحلية (مالية، ...) لتوفير الاحتياجات المستجدة من التجهيزات				
J6	كادر قادر على تشغيل التجهيزات بكفاءة عالية				
J7	تعاون (مؤسسي، مجتمعي) في دعم الهيئة المحلية بالتجهيزات عند الحاجة				
J8	لدى الهيئة المحلية أساليب تدفع المجتمع المحلي لدفع ما عليه مقابل الخدمات التي يتلقاها (عدادات الدفع المسبق، ...)				
الهيكل التنظيمي تتميز الهيئة المحلية في هذا المجال بما يأتي					
K1	هيكل تنظيمي يعكس أن حماية البيئة أولوية للهيئة المحلية (تخصيص دوائر وكادر)				
K2	تلائم الهيكل التنظيمي (دوائر اختصاص، ...) مع أعمال الهيئة المحلية (خصوصا في المجال البيئي)				
K3	هيكل يسمح باستقطاب كوادر مؤهلة للأنشطة البيئية				
K4	هيكل مرن يسمح بالاستجابة للمستجدات خصوصا في المجال البيئي				
K5	هيكل تنظيمي مبني على المهام المكلفة بها الهيئة المحلية قانونا (وفق قانون الهيئات المحلية)				
K6	هيكل تنظيمي يتيح اتخاذ القرار بمرونة (سرعة وفعالية خصوصا في أوقات الطوارئ والأزمات)				
K7	هيكل منفتح على التعاون مع المحيط (تخصيص أفراد أو دائرة للتنسيق والتعاون مع الهيئات الأخرى والمؤسسات الشريكة)				
المعلومات					
L1	تتوفر المعلومات (الحديثة، المتكاملة) عن الوضع البيئي في محيط الهيئة المحلية لاتخاذ القرار عند الحاجة (الزمن والمكان المناسبين)				
L2	تبادل الهيئة المحلية المعلومات (خصوصا البيئية) مع المحيط بما يضمن نجاحها في حماية البيئة الإنسانية (البيئة ومواردها ونظامها العام)				
L3	لدى الهيئة المحلية قاعدة بيانات (بيئية وحول النظام العام) تحدث باستمرار				
L4	القرار في الهيئة المحلية يتخذ وفق معلومات متكاملة				
L5	تعتمد الهيئة المحلية الشفافية في المعلومة (تدفق سلس للمعلومة) لمحتاجها				
L6	تعتمد الهيئات المحلية مصادر موثوقة لمعلوماتها (مؤسسات رسمية، بحثية، أكاديمية، مجتمعية مسؤولة)				
L7	تعدد الهيئات مصادر معلوماتها للحصول على أكبر قدر من المعلومات قبل اتخاذ القرار خصوصا في المجال البيئي				

الباحثة

مع خالص التقدير والاحترام

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1.3	استمارة الاستبيان.....	114

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	مفهوم الضبط الإداري البيئي	11
2.2	خصائص الاتجاهات.....	30
3.3	محددات السلوك البيئي	32
4.3	منهج واجراءات الدراسة	67
5.3	توزيع المبحوثين على الهيئات المبحوثة، وتصنيفها.....	74

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	الهيئات المحلية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية	22
2.2	بلدية الخليل كنموذج افتراضي للجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي.....	38
3.2	تحليل الدراسات السابقة.....	59
1.3	المجتمع البحثي المستهدف.....	65
2.3	الاختبارات الاحصائية.....	66
3.3	محكمي الاستبيان.....	69
4.3	معامل الارتباط بيرسون.....	70
5.3	معاملات الارتباط (للاختبار واعادته) وكرونباخ ألفا والتجزئة النصفية لثبات الأداة.....	72
6.3	خصائص المبحوثين.....	74
7.3	اختبار كولمجروف-سميرنوف لتوزيع البيانات.....	77
8.3	المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين	79
1.4	نتائج اتجاه المبحوثين نحو تطبيق الضبط	81
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول مدلولات الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.....	82
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.....	84
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول محفزات ومقومات تطبيق الهيئات المحلية للضبط الإداري البيئي.....	85
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول معوقات تطبيق الضبط الإداري البيئي.....	87
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية العامة لمحور الجاهزية ومحاوره الفرعية.....	89
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الجاهزية العامة.....	90

92	8.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي في مجال التمويل.....
94	9.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول جاهزية الهيئات المحلية في مجال الكوادر البشرية لتطبيق الضبط الإداري البيئي...
95	10.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول جاهزيتهم لتطبيق الضبط الإداري البيئي في مجال التجهيزات والمعدات.....
97	11.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول جاهزية الهيكل التنظيمي لتطبيق الضبط الإداري البيئي.....
98	12.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول الجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي من حيث توفر المعلومات.....
100	13.4	نتائج اختبار مان ويتني وكروسكال فالس (قيم الدلات الإحصائية) لاختبار تأثير خصائص المبحوثين على اجاباتهم حول اتجاه الهيئات المحلية في الخليل نحو الضبط الإداري البيئي.....
101	14.4	نتائج اختبار مان ويتني وكروسكال فالس (قيم الدلات الإحصائية) لاختبار تأثير خصائص المبحوثين على اجاباتهم حول جاهزية الهيئات المحلية في الخليل لتطبيق الضبط الإداري البيئي.....

فهرس المحتويات

الرقم	المبحث	الصفحة
أ	شكر وعرفان.....	
ب	التعريفات	
د	الملخص (بالعربية).....	
و	الملخص (بالانجليزية)	
1	الفصل الأول: اساسيات الدراسة	
1.1	مقدمه.....	1
2.1	مشكلة الدراسة.....	2
3.1	مبررات الدراسة.....	3
4.1	أهمية الدراسة.....	3
5.1	اهداف الدراسة.....	4
6.1	أسئلة الدراسة.....	4
7.1	فرضيات الدراسة.....	5
8.1	هيكلية الدراسة.....	7
8	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	
1.2	مقدمة.....	8
2.2	الإطار النظري: الضبط الإداري البيئي.....	9
1.2.2	الضبط الإداري البيئي - المفاهيم والأسس.....	10
2.2.2	خصائص الضبط الإداري البيئي.....	11
3.2.2	أنواع الضبط الإداري البيئي.....	12
4.2.2	أغراض الضبط الإداري البيئي.....	14
5.2.2	مجالات الضبط الإداري البيئي.....	15
6.2.2	وسائل وآليات الضبط الإداري البيئي.....	16

17	حدود سلطات الضبط الإداري البيئي	7.2.2
18	علاقة الضبط الإداري البيئي بالتنمية	8.2.2
19	هيئات الضبط الإداري البيئي	9.2.2
20	الإطار النظري: الهيئات المحلية والضبط الإداري البيئي	3.2
21	أقسام الهيئات المحلية في فلسطين	1.3.2
21	معايير تقسيم الهيئات المحلية في فلسطين	2.3.2
23	تصنيف الهيئات المحلية	3.3.2
24	مهام وصلاحيات الهيئات المحلية في مجال حماية البيئة	4.3.2
25	محفزات تطبيق الضبط الإداري البيئي	5.3.2
26	معيقات تطبيق الضبط الإداري البيئي	6.3.2
29	مفهوم الاتجاه ومكوناته وخصائصه	1.4.2
30	جاهزية الهيئات المحلية نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي	2.4.2
31	متطلبات معنوية	1.2.4.2
34	متطلبات مادية	2.2.4.2
36	نموذج للجاهزية لتطبيق الضبط الإداري البيئي - بلدية الخليل	3.4.2
49	الدراسات السابقة	6.2
49	دراسات عربية تناولت دور الضبط الإداري البيئي ودوره في حماية البيئة	1.5.2
54	دراسات عربية تناولت دور الجماعات المحلية في حماية البيئة	2.5.2
56	الدراسات الأجنبية	3.5.2
58	التعقيب على الدراسات السابقة	6.4

63الفصل الثالث: منهج واجراءات الدراسة

63	تمهيد	1.3
63	منهجية واجراءات الدراسة	2.3
63	جمع البيانات واعداد الإطار النظري والدراسات السابقة	1.2.3
64	تحديد المجتمع المبحوث واختيار العينة البحثية	2.2.3
65	تحليل البيانات وعرض النتائج ومناقشتها	3.2.3
68	الأدوات البحثية تصميمها واختبار صدقها وثباتها	3.3

69	اختبار صدق أداة الدراسة (تحكيم الاستبيان)	1.3.3
72	اختبار ثبات أداة الدراسة.....	2.3.3
73	حدود ومحددات الدراسة ومعوقات الدراسة.....	4.3
74	خصائص اجابات المبحوثين.....	5.3
76	اختبار اعتداليه توزيع البيانات.....	6.3
79	تصنيف مقياس الدراسة.....	7.3
80	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها.....	
80	مقدمة.....	1.4
80	الإجابة عن أسئلة الدراسة	2.4
80	نتائج الدراسة حول اتجاه المبحوثين نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.....	1.2.4
80	طبيعة الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.....	1.2.2.4
81	مدلولات الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.....	2.1.2.4
83	دوافع الاتجاه نحو تطبيق الضبط الإداري البيئي.....	3.1.2.4
85	محفزات ومقومات تطبيق الضبط الإداري البيئي.....	4.1.2.4
87	معوقات / تحديات تطبيق الضبط الإداري البيئي.....	5.1.2.4
89	نتائج الدراسة حول جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي.....	2.2.4
89	قراءة عامة في جاهزية الهيئات المحلية لتطبيق الضبط الإداري البيئي	1.2.2.4
90	محور الجاهزية العامة لتطبيق الضبط الإداري البيئي.....	2.2.2.4
91	الجاهزية لتطبيق الضبط الاداري البيئي -محور التمويل.....	3.2.2.4
93	الجاهزية لتطبيق الضبط الاداري البيئي -محور الكوادر البشرية.....	4.2.2.4
95	الجاهزية لتطبيق الضبط الاداري البيئي -محور التجهيزات والمعدات.....	5.2.2.4
96	الجاهزية لتطبيق الضبط الاداري البيئي -محور الهيكل التنظيمي....	6.2.2.4
98	الجاهزية لتطبيق الضبط الاداري البيئي -محور المعلومات.....	7.2.2.4
99	نتائج اختبار تأثير خصائص المبحوثين على اجاباتهم.....	3.2.4
100	تأثير الخصائص على الإجابات حول الاتجاه نحو تطبيق الضبط	1.3.2.4

101	الإداري البيئي.....	2.3.2.4
	تأثير الخصائص على الإجابات حول جاهزية الهيئات لنحو تطبيق	
102	الضبط الإداري البيئي.....	5.4
	تلخيص النتائج.....	
106	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.....	
106	الاستنتاجات.....	1.5
107	التوصيات.....	2.5
108	مقترحات بحثية	3.5
109	المراجع.....	
120	فهرس الملاحق.....	
121	فهرس الأشكال.....	
122	فهرس الجداول.....	
124	فهرس المحتويات.....	